ابراهيم نافع



الأهرام
مركز الأهرام
للترجمة والنشر

اهداءات ٢٠٠١

صيدلى/ حسن سعد الدين حجازى
الإسكندرية

نحن والعالم
و
نحن وأنفسنا

ابراهيم نافع

الطبعة الأولى
١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م

الناشر : مركز الأهرام للترجمة والنشر
مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء القاهرة
تليفون ٧٤٨٢٤٨ - تلكس ٩٢٠٠١ يوان

إهـــداء

إلى حب مصر . . من فيها . . وما فيها
فهى نبتى . . وشـــبابى . . وقـــــــبرى .

ابراهيم نـــافع

المحتـــويات

الصفحة

مقدمـــة

تواجه مصر موقفا من مواقف التاريخ الحاسمة . . وتقف فى مفترق الطرق . .

ولسوف يتوقف كثير من إصلاح المستقبل على حركة الحاضر . . ومن هنا تأتى أهمية المواجهة وأيضا أهمية الحوار . .

. . . .

إن مواجهة الحقائق هى أسرع الطرق لحل المشاكل ، مثلما أن الخط المستقيم بين نقطتين هو أقصر الخطوط . .

أما أهمية الحوار فلا أظن أنها تخفى على أحد . .

إن مشكلة مصر هى مشكلة جميع المصريين . . وطرح المشاكل أمام الحوار الموضوعى يجعل كل إنسان يجهد عقله فى البحث عن حل ، وبالتالى يجعل لكل إنسان دورا يؤديه . .

وكل إنسان منا يبحث عن دور . .

والتقدم هو تلاقى إرادات الناس من أجل تحقيق هدف أفضل من أهداف الحياة .

ليس هناك شك إذن فى أهمية المواجهة والحوار . . ومن هنا جاءت فكرة هذا الكتاب .

. . . .

إن الكتاب يبدأ بفصل عن « العدو » . . أو المشكلة الاقتصادية . .

وأول مشاكل الاقتصاد المصرى هى هذا العجز البالغ فى الموازنة العامة للدولة . .

وهو عجز يؤدى إلى التضخم . . ويقود التضخم إلى ارتفاع الأسعار . .

نحن أمام دائرة مفرغة وخبيثة . . أو ساقية لا تكف عن الدوران . . فإذا أضفنا لعجز الموازنة عجز ميزان المدفوعات . . وإذا أضفنا لهذا عدم قدرتنا على استخدام الطاقات المتاحة استخداما كاملا . . ووضعنا مشكلة العمالة فى القمة . .

إذا فعلنا هذا كله فسوف تتضح الصورة . .

كيف نواجه هذه الصورة . .

كيف نواجه الدعم الذى يتراوح بين ٢٠٠٠ و ٢٥٠٠ مليون جنيه . .

كيف نتغلب على الأجور الهائلة التى تمثل عبئا على الموازنة العامة . .

إن الكتاب يحاول الإجابة على هذه الأسئلة . .

وهو يقدم اقتراحات هادئة قد تصلح . . وقد تصلح مع غيرها لحل المشكلة . .

ولست أزعم أننى أقدم « قرصا » سحريا لحل المشاكل المعقدة فى مصر . . إنما أزعم أننى أفتح باب التفكير والحوار فى هذه المشكلة .

. . . .

ولقد وضعت فى ذهنى أن ضرورات الحفاظ على الأمن القومى مسألة تستحق النقاش . .

إن الهدف هو تحقيق معادلة النمو . . فى نفس الوقت الذى

لا ننسى فيه تسليح الجيش والإنفاق عليه ليكون درعا حقيقيا للوطن . .

والشيء المثير للانتباه أن جزءا من إنفاق القوات المسلحة المصرية يتحول إلى انفاق منتج يسهم فى حل مشاكلنا الاقتصادية .

ولقد اتسم إنجاز القوات المسلحة وتنفيذها بما ينبغى أن يصحب هذا الإنجاز من انضباط .

وكانت النتيجة جديرة بالتحية . .

وليس معنى هذا أن تتحول القوات المسلحة إلى مقاول عملاق ينافس شركات القطاع العام والخاص . .

وإنما المعنى هو التوسع فى استخدام إمكانيات القوات المسلحة فى تحقيق أهداف الخطة .

. . . .

فتحت أيضا فى الكتاب باب الحوار عن الإنفاق الحكومى . .

إن السيارات الحكومية وحدها تكلف الدولة ٢٠٠ مليون جنيه كل سنة كمعدلات استهلاك ومصروفات . .

وهذا وحده رقم ينبغى تخفيضه . .

أيضا ناقشت الإنفاق الاستثمارى . . وأظهرت أهمية الكفاءة فى الإشراف على المشروعات . . وهى كفاءة لو نقصت فإنها يمكن أن تزيد المصروفات بمقدار ١٠٠ ٪ .

. . . .

حاولت فى الكتاب أن أفتح باب الحوار حول ميزان المدفوعات . . وهو ميزان يميل لغير صالحنا . .

نحن نستورد كل عام من الخارج قمحا ودقيقا بما يعادل ألف مليون جنيه ، وذرة بـ ٤٠٠ مليون جنيه ، وزيوتا للطعام بحوالى ٤٠٠ مليون جنيه ، وسكرًا بـ ١٥٠ مليون جنيه ، ولحوما ودواجن

وأسماكا بـ ١٠٠ مليون جنيه ، ومنتجات ألبان بـ ٥٠ مليون جنيه .

أى إننا نستورد سلعا ضرورية بما يعادل ٢٠٠٠ مليون جنيه . . فإذا كانت هذه النقود يجب أن تدفع بالعملة الصعبة ، فسوف تكتمل الصورة أمامنا . .

. . . .

نحن أمام موقف ينطبق عليه قول المثل الإنجليزى الذى يقول : « إن الأمراض المستعصية تتطلب علاجا قويا » . .

نحن فى حاجة إلى حلول شجاعة تتطلب إرادة قوية لتنفيذها . .

. . . .

بعد هذه الوقفة مع المشكلة الاقتصادية ، وهى ترتبط ارتباطا وثيقا بعلاقاتنا مع الغير . . يجب أن نسأل أنفسنا ما هو موقفنا من العالم الخارجى . .

ما هو موقفنا من الولايات المتحدة الأمريكية . .

وما هو موقفنا من الاتحاد السوفيتى . . ثم بعد ذلك ما هو موقفنا من العالم . .

إن خطوط السياسة الخارجية المصرية تتحرك على ثلاثة محاور . . محور السلام . . ومحور الاستقرار . . ومحور التنمية . . ولعل هذا المحور الأخير يستحق وقفة خاصة . .

إن المساعدات الأمريكية لمصر تبلغ ٢٨٠٠ مليون دولار فى السنة . . وليس هناك بديل لها . .

العلاقة بين مصر وأمريكا تخدم أهداف مصر الاستراتيجية فى السلام والاستقرار والتنمية . .

ورغم ذلك فإن علينا أن نتوقف أمام عامى ١٩٨٦ و ١٩٨٧ ، فهما عامان يمثلان بالنسبة إلى مصر عنق الزجاجة ماليا واقتصاديا . . ومن سوء الحظ أن جميع القروض التى حصلت عليها

مصر من جميع دول العالم ، خلال السبعينات ، والتى كانت لها فترات سماح . . من سوء الحظ أن غالبية فوائد هذه الديون تحل فى هذين العامين . . وهكذا فإن مصر مطالبة بأن تدفع حوالى ٣٠٠٠ مليون دولار لأعباء الديون . . وبعد عبور عنق الزجاجة ستخفض الأعباء إلى ما يقرب من ٧٠٠ مليون دولار فى السنة . .

إذا أضفنا لهذا أزمة انخفاض أسعار البترول ، وانخفاض عائدات السياحة وتحويلات المصريين من الخارج . . فسوف تتضح أمامنا الصورة . . وهى صورة تحتاج إلى بذل الجهود وإلى الحوار من أجل الخروج من المأزق . . كما تحتاج إلى تفهم أكبر من الإدارة الأمريكية تجاه مصر . .

بعد حديثى عن موقفنا من أمريكا ، تحدثت عن موقفنا من الاتحاد السوفيتى . . رغم الحساسية غير المبررة التى تصحب دائما مثل هذا الحديث . .

إن للاتحاد السوفيتى دوره المؤثر فى مساندة جهود التنمية فى مصر ، وله دوره فى كسر حصار السلاح حولنا ابتداء من عام ١٩٥٥ ، ولمصر والاتحاد السوفيتى الآن مصلحة مباشرة فى عودة الجسور بينهما واتصال العلاقات وتبادل المنافع على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل فى الشئون الداخلية لكل منهما . .

بعد الاتحاد السوفيتى تحدثت عن علاقة مصر بأوروبا . . فبعيدا عن عقدة الاستعمار القديم ، كانت مصر تتوقع دائما أن تقوم المجموعة الأوربية بدور فعال فى أزمة الشرق الأوسط ، بل ودور الوسيط بينها وبين الولايات المتحدة وإسرائيل . .

بعد ذلك ركزت فى حديثى على موقف مصر من العرب . . وهى قضية تشغل بال كل عربى ، كما تشغل بال المصريين ، وهى قضية محسومة . .

فليست عروبة مصر اختراعا أيديولوجيا صنعته وزارة الخارجية البريطانية لكى تضم العرب فى شكل الجامعة العربية تحت عباءة الإمبراطورية . .

إن عروبة مصر حقيقة تاريخية ولغوية . .

ولقد ضربت صفحا عما قدمته مصر للعرب ، لأن الأم لا تتحدث عما تقدمه لأبنائها ، إنما ناقشت مساعدات العرب لمصر بالأرقام . . تاريخها وتسلسلها وأرقامها المسجلة . .

ولقد كان رأيى فى النهاية أن علاقات الرحم أقوى من المنازعات والتجاوزات الصغيرة . . وأنه لا بد من عودة الأبناء مهما طال الغياب .

بعد أن ناقشت علاقة مصر بالمشكلة الاقتصادية ، وعلاقتها بأمريكا وروسيا وأوروبا والعالم العربى ، كان لا بد أن أتوقف بحديث مع النفس . إن كل علاقاتنا بالغير ، تحددها أولا علاقتنا مع النفس . . نحن نعانى من حالة غير صحية . .

وهى حالة تنعكس بآثارها على نظرتنا للأمور ، وتعاملنا مع القضايا وحركتنا فى الحياة . .

ولقد استعرضت بعض أمراضنا أو عيوبنا الاجتماعية ، وكنت صريحا للغاية فيها . .

وهذه الصراحة ابتداء . . هى أول خطوة نحو العلاج . .

. . . .

مرة أخرى لست أزعم أننى قدمت قرصا سحريا لحل المشكلات ، إنما أستطيع أن أزعم أننى فتحت باب الحوار والتفكير فى قضية تشغل بالنا جميعا .

إننى أؤمن أن الحوار يستطيع أن يكون نقطة بدء لمناقشة قضايانا المصرية .

ابراهيم نافع

الجـزء الأول

حديث بلا رتـــــوش
عن القضية الاقتصادية

١ العـــــدو

□ □ أتصور أن ما نسعى إليه من تحقيق الصحوة الكبرى لن يحقق أهدافه الكاملة إذا لم تكن المصارحة التامة بكل الحقائق هى الأرض التى نقف فوقها جميعا حكاما ومحكومين . . ومؤيدين ومعارضين .

فالشعوب عندما يتوافر لها الإدراك الواعى لكل الظروف المحيطة بها وتجتمع كلمتها على موقف وطنى موحد ، تتفجر فيها طاقات مذهلة تتجاوز أحيانا كل توقعات الآخرين .

ولا أبالغ إذا قلت إننا أمام موقف مهم فى تاريخ مصر ينبغى أن يفجر فيها كل طاقاتها الكامنة . . وأن يوحد إرادتها للتغلب على العوائق والعقبات . . كما وحدت ثورة ١٩ من قبل بين كل فئات الشعب المصرى . . وفجرت فيه طاقات أذهلت العالم وجسدت وحدة الشعب بعنصريه فى عمل وطنى عام شاركت فيه كل الفئات . . وسجل فى التاريخ أول إضراب للموظفين تضامنا مع الشعب ضد الاحتلال . . وسجل الالتحام التام بين عنصرى الأمة فى وجه الاستعمار ، وانخرط فيه الشعب فى عمل وطنى عارم جمع بين الناس جميعا بروح تاريخية لم تتكرر سادت الجميع من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب . .

○ ○ كان الشعور الوطنى يجمع بين الجميع . . وكان العدو واحدا يتحد فى وجهه الجميع . . وكانت الرغبة فى الإنجاز وتحقيق الأهداف تنتظم الجميع فكانت انتفاضة الشعب المصرى التى دخلت التاريخ .

○ ○ وأتصور أننا نواجه الآن ظروفا تاريخية تتطلب منا أن ننتفض جميعا تحت لواء القيادة السياسية التى تدعو إلى تحقيق الصحوة الكبرى لإنقاذ بلادنا من متاعبها الاقتصادية ومواجهة المستقبل . . وإعادة بناء مصر . .

« **والعدو** » الذى نواجهه الآن والذى ينبغى أن يتكتل الشعب كله أمامه هو المشكلة الاقتصادية .

والصحوة الكبرى التى يدعو إليها الرئيس مبارك هى بعبارة سهلة تعبئة كل ما تحمله أرض مصر من طاقات وإمكانات يمكن أن تساهم فى حل المشكلة الاقتصادية بجهد عام مشترك تساهم فيه كل فئات الشعب . . بغض النظر عن انتماءاتها الاجتماعية . . ومواقفها السياسية . . وآرائها المتباينة فى الإصلاح .

ولكى يتحقق هذا الهدف الكبير لا بد أن نطرح على الجميع كل حقائق الموقف الاقتصادى بصراحة بالغة . . وأن نضع أمامهم كل برامجنا وبدائلنا وأفكارنا لمواجهته . . وأن نتيح لكل إنسان دورا ما يؤديه فى تحقيق هذه الغاية الكبرى .

ولن نخلق هذا الحس التاريخى بخطورة المشكلة ما لم نطرح على الجميع مشكلتنا الأساسية . . ونطالب الجميع بالاشتراك فى حلها .

ولا خلاف بيننا وبين أى من الهيئات الدولية على تشخيص مشكلة

الاقتصاد المصرى ومتاعبه . . لكن الخلاف بيننا وبينها هو فى طرق المواجهة والمعالجة التى يؤمن بها كل طرف .

فهناك مشاكل أساسية محددة يواجهها الاقتصاد المصرى . . وفى هذا الحديث الذى أبدؤه اليوم سوف أتناول عناصرها . . والحلول المطروحة لها . . والأفكار المثارة حولها وأطالب الجميع بالمشاركة فى التفكير . . والعمل والإنقاذ . .

□ □ وأولى مشاكل الاقتصاد المصرى هى هذا العجز الفاضح فى الموازنة العامة للدولة . . فهذا العجز يؤدى إلى تزايد التضخم وبالتالى إلى ارتفاع الأسعار . . وهو يبدو كالساقية التى لا تكف عن الدوران وتعيد مياهها إلى نفس المجرى . . فاستمرار العجز يدفعنا إلى مواصلة الاقتراض من الداخل والخارج ، وتزايد الديون يرهقنا بما يترتب عليها من تزايد الأقساط والفوائد ، فتكون النتيجة أن يتزايد عجز الموازنة بدلا من أن ينخفض وتدور الدائرة مرة أخرى . . وهكذا . . !

□ □ والمشكلة الثانية هى العجز الكبير فى ميزان المدفوعات . . وترجمته ببساطة شديدة هى أننا نستورد أكثر مما نصدر .

□ □ والمشكلة الثالثة هى أننا لا نستخدم الطاقات المتاحة فى قطاع الزراعة وقطاع الصناعة الاستخدام الكامل الذى يستثمر كل إمكاناتها .

□ □ والمشكلة الرابعة هى مشكلة العمالة فى مصر . . وهى مشكلة يطول عنها الحديث . . وتمثل إحدى المشاكل الكبرى للاقتصاد فى مصر .

فالعمالة المنظمة فى مصر يبلغ حجمها ٦,٥ مليون فرد . . يعمل منهم فى الحكومة وحدها ٥ ملايين فرد . . أى أن الحكومة ما زالت أكبر رب عمل فى مصر مع ما يمثله ذلك من عبء إعالة الجزء الأعظم من مجتمع العمالة فى مصر .

□ □ أما المشكلة المطروحة حاليا على المستوى القومى فهى مشكلة ارتفاع رقم المديونية المصرية الذى يفرض علينا أعباء كبيرة

فى سداد الأقساط وخدمة الديون ويثقل كاهل اقتصادنا ، ورقم الديون المدنية الحقيقى هو ٢٤ مليار جنيه . .

هذا هو استعراض عام لأهم مشاكل الاقتصاد المصرى . . فإذا ما اخترنا أهمها للدراسة . . فإننا سوف نجد أنها مشكلة العجز الكبير فى الموازنة العامة للدولة . . وتقديرى الشخصى له أنه لا يقل كعجز إجمالى عن ٥ آلاف مليون جنيه . . فكيف نواجه هذا العجز الفاضح ؟ .

إن أى مناقشة لمشكلة عجز الموازنة لا بد أن تبدأ بإلقاء نظرة فاحصة على مكوناتها . . وأول ما يلفت النظر بشدة فى عناصرها هو أن الأجور تمثل فيها ٣٦٠٠ مليون جنيه ، وأنها تتزايد بمعدل ما بين ١٢ ٪ و ١٥ ٪ سنويا .

وتكشف هذه الأرقام عن حقيقة مشكلة العمالة فى مصر . . فالعمالة فى الحكومة قد بلغت حدودا فاقت كل توقع . . وتجاوزت كل ضرورة . . ولو قارنا بها حجم العمالة الحكومية والعامة فى دولة ناشئة ككوريا . . أو فى أكبر دولة فى العالم كالولايات المتحدة لوجدنا أنها فى مصر قد تجاوزت كل الحدود الضرورية بمراحل بعيدة .

ولا أبالغ إذا قلت إنها قد تجاوزت أضعاف أضعاف هذه الحدود . والغريب أن معدل الزيادة فى العمالة العامة من سنة ٦٥ إلى سنة ٧٥ كان ٤,٩ ٪ ، ثم أصبح هذا المعدل فى الفترة التى اصطلح على تسميتها بفترة الانفتاح - وهى من ٧٥ إلى ١٩٨٥ - من ١٤ إلى ٢٠ ٪ ، ولم تتحقق هذه الزيادة بسبب الانفتاح بالطبع وإنما بسبب تضخم أعداد الخريجين والمقبولين بالتعليم .

وفى رأيى أن أى إجراء لمحاولة تخفيض عجز الموازنة لا بد أن يعبر من مدخل إعادة النظر فى حجم العمالة وحجم عبء الأجور على الموازنة العامة للدولة .

ليست هذه بالطبع دعوة لإخراج جزء من العمالة الحكومية وإلقائه فى الطريق . . لكنها دعوة لدراسة إمكانات الاستفادة بهذا الكم الهائل من العمالة الحكومية . . فى قطاعات اقتصادية أخرى لا بالقسر والإجبار . . وإنما بالترغيب والإغراء وخلق الفرص الأفضل لاجتذابها إلى خارج الجهاز الحكومى .

وهناك الآن مثلا دراسة علمية واقعية أجراها الدكتور عاطف عبيد بتكليف من مجلس الوزراء حول العمالة فى مصر . . وواقعها تكشف عن كثير من الحقائق التى تتطلب عملا حاسما لعلاج مشكلتها . . وتخفيف عبئها عن كاهل الموازنة العامة بما يحقق الاستفادة الكاملة منها ، فهذا الرقم الهائل للأجور وهو ٣٦٠٠ مليون جنيه من المتوقع أن يتزايد إلى ٥ آلاف مليون جنيه خلال ٥ سنوات . . وأى علاج اقتصادى جاد يتطلب أن ينخفض الرقم إلى ٣ آلاف مليون خلال نفس الفترة رغم العلاوات العادية للموظفين .

ومن الأفكار المطروحة للبحث مثلا تحويل كل الأجهزة الحكومية التى تحقق إيرادات إلى وحدات اقتصادية مستقلة تغطى مصروفاتها وتكون مسئولة عن عمالتها وأجورها . . وتساهم بفائض إيراداتها فى الصرف على المصالح الأخرى غير الإيرادية .

وهذه المصالح الايرادية منتشرة فى عديد من الوزارات كمصالح المرور والجوازات والسجل المدنى مثلا فى وزارة الداخلية !

وهناك مدخل آخر لبحث مشكلة تضخم حجم العمالة العامة فى مصر هو النظر إليها من زاوية فئات العمر . . إذ أن ٣٥ إلى ٤٠ ٪ من حجم العمالة فى مصر الآن فى سن الخامسة والخمسين . . فإذا توقفنا عن إنشاء وظائف جديدة بدلا من الوظائف التى يحال أصحابها إلى المعاش ، فإن الجهاز الحكومى يستطيع خلال ٥ سنوات أن يتخفف من ٣٥ ٪ من وظائفه . .

والأفكار والبدائل لتخفيف عبء هذا الجهاز المتضخم عن موازنة الدولة . . عديدة . . وهى كلها تصورات قابلة للدراسة والمناقشة ولإبداء الرأى وينبغى أن يشترك الجميع فى بحثها . .

فلماذا - مثلا - لا تفكر الدولة فى أن تعطى بعضا من موظفيها الزائدين عن الحاجة إلى من يحتاج إليهم من الوحدات الاقتصادية مقابل أن تتحمل الموازنة العامة للدولة مرتباتهم لمدة ٣ سنوات مثلا تستطيع خلالها هذه الوحدات أن ترسخ دعائمها بحيث تتمكن من أن تتحمل أجورهم بعد ذلك ؟ لو فعلنا ذلك فإننا نكون قد حققنا هدفين من إجراء واحد هما إعطاء دفعة قوية للقطاع الاقتصادى . . وتشغيل الطاقات العاطلة فى الجهاز الحكومى . .

ولماذا مثلا لا نبحث تشجيع العاملين على الخروج إلى المعاش المبكر بالطرق المختلفة ؟

ولماذا لا نشجع فكرة تسليم من يرغب من الموظفين مشروعات إنتاجية صغيرة تتحمل الحكومة أقساطها الأولى لمدة عامين أو ثلاثة إلى أن تدور عجلاتها وتحقق الأرباح فيتحملها أصحابها ؟

والأفكار كثيرة . . وما نطالب به هو أن تناقش كل الأفكار والبدائل علنا . . وأن يتاح للجميع فرصة إبداء الرأى فيها بحرية تامة . . وألا يكون القسر والإجبار هما وسيلة تنفيذ أى بديل منها . .

○ ○ فالمطلوب هو مشاركة الجميع فى تحقيق هدف قومى ضرورى للإصلاح بل وللإنقاذ أيضا هو أن ينخفض رقم الأجور فى الموازنة العامة عند نهاية الخطة الخمسية سنة ٩٢ إلى ٣ آلاف مليون جنيه رغم الزيادة السنوية فى الأجور التى لا يمكن لأحد أن يمسها نظرا لظروف المعيشة ورغم الزيادة الطبيعية العادية من العمالة الجديدة .

□ □ أما الرقم الآخر الذى يحتاج إلى المواجهة بنفس الصراحة . . وبنفس الجرأة . . وبلا تحسب لأية حساسيات فهو رقم الدعم فى الموازنة .

فرقم الدعم فى الموازنة تختلف حوله التقديرات لكن الثابت أنه يتراوح بين ٢٠٠٠ و ٢٥٠٠ مليون جنيه ، والدعم هو فارق السعر بين أسعار شراء السلع من الداخل والخارج وبين أسعار طرحها من جانب الدولة للبيع على المستهلكين . . وهو الفارق الذى تتحمله الدولة لاعتبارات اجتماعية معروفة للجميع .

وهذا الدعم موزع بصفة عامة على السلع والخدمات . . فهناك دعم السلع الغذائية . . ودعم المنتجين الزراعيين . . ودعم المنتجين الصناعيين ودعم الخدمات كالكهرباء والماء ودعم المنتجات البترولية . . إلخ .

وعند التعامل مع قضية الدعم لا بد من أن نتعامل مع كل مجموعة منها على حدة لأن المستهلكين والمستفيدين لكل مجموعة مختلفون من مجموعة لأخرى .

○ ○ ○ **وفى هذا المجال يمكن أن تطرح ٣ بدائل :**

□ الأول هو استخدام سياسة التمايز السعرى فى إخراج فئة القادرين من مجال استهلاك السلع المدعومة الموجهة أصلا لغير القادرين . ويتحقق ذلك عن طريق تمييز المنتجات بحيث لا يبقى مستهلكا لها سوى أصحاب الدخول المحدودة . . بعد أن أثبتت التجربة الطويلة أن استمرار طرح كميات محدودة بسعر مدعوم من السلع . . مع إعطاء الحق للجميع فى الحصول عليها . . يؤدى بالضرورة إلى خلق السوق السوداء وتحقيق الأرباح الفاحشة لفئة الوسطاء ، ولقد صنعت هذه الثغرة وحدها جزءا كبيرا من الثروات المحققة فى الفترة من الستينات حتى الآن وما زالت هذه الثغرة مفتوحة تدعو الجميع للإثراء على حساب فئات الشعب الكادحة ! .

وسياسة التمايز السعرى تعنى أن أطرح لكل فئات الشعب أنواعا مختلفة من نفس السلعة بمواصفاتها الأساسية . . لكنها تتمايز فى بعض خصائصها الجانبية فتدعو القادرين إلى شراء الأنواع الأغلى منها . . وتترك لغير القادرين نصيبهم من الأنواع الأرخص منها .

وهى نفس السياسة المطبقة فى وجوه كثيرة من النشاط الاقتصادى حيث يستطيع الإنسان أن يختار ـ حسب إمكاناته المالية ـ بين مقعد فى الدرجة الأولى بالقطار يدفع فيه أكثر ، وبين مقعد فى الدرجة الثالثة يدفع فيه أقل برغم أن تكلفة كلا المقعدين لا تمثل الفارق الحقيقى بين السعرين ورغم أن كلا المقعدين يحمل الراكب إلى نفس الهدف .

وبهذا المنطق فلو أوجدنا أمام المستهلك فرصة الاختيار بين رغيف للخبز بقرشين وآخر بثلاثة قروش وثالث بخمسة قروش . . فإن أعدادا كبيرة من مستهلكى الخبز المدعوم سوف تخرج منه إلى الخبز المميز فتخفف الدولة من بعض أعباء الدعم وهكذا .

□ البديل الثانى للتعامل مع قضية الدعم هو تسعير السلعة بصفة عامة بما يمثل سعر التكلفة الحقيقية وهو بديل غير مرغوب فيه للأسباب المعروفة .

□ أما البديل الثالث فهو صرف البدل النقدى للفئات غير القادرة مقابل رفع أسعار السلع إلى أسعار تكلفتها . . وهو فى رأيى بديل صعب التنفيذ . .

ويرى بعض الخبراء أنه ضرب من « كلام الكتب » الجميل الذى يستحيل تنفيذه فى أرض الواقع الصعب وهو قضية يطول فيها الجدل . . وتختلف فيها الأفكار .

وأيا كان الاختيار . . وأيا كانت البدائل . . فإن الهدف الذى ينبغى ألا يغيب عن عيوننا هو أن أى علاج حقيقى لمشكلة عجز الموازنة فى مصر لا بد أن يواكب تخفيض رقم الأجور الضخم فيه تخفيض أساسى آخر فى رقم الدعم يصل به خلال ٥ سنوات إلى ٢٠٠٠ مليون جنيه أو أقل .

فإذا نجحنا فى ذلك - ولا بد أن ننجح لأنه لا بديل غيره - فإننا نكون قد خفضنا رقم الأجور خلال ٥ سنوات بمقدار ٦٠٠ مليون جنيه ورقم الدعم خلال نفس الفترة بمقدار ٥٠٠ مليون جنيه . . ونكون بذلك قد خطونا خطوة مهمة لتخفيض عجز الموازنة بمقدار ١١٠٠ مليون جنيه . .

فضلا عن الهدف الأكبر ، وهو وقف النمو السرطانى لهذين الرقمين فى الموازنة . .

وفى كل الحلول . . وفى كل البدائل . . فلا بد أن تكون كل الخطوات هادئة ومحسوبة . . ومقدرة لنفسها قبل الخطو موقعها . . كما لا بد أن تتفادى كل الحلول المساس بمصالح محدودى الدخل لأنهم عماد ثروة الوطن من العمالة والمنتجين . . ولأنهم هدف كل إصلاح تتحمل الدولة عبئه . . وحرصا على الاستقرار الاجتماعى والسلام الاجتماعى .

●●

٢ دور القوات المسلحة

□ □ بنفس الصراحة التى لا تتوقف عند الحساسيات . . ولا تدور حول المشاكل نواصل الحديث عن جوهر المشكلة وهو عجز الموازنة العامة . وفى الجزء الأول من الحديث ناقشنا أهم أسباب العجز ، وهما عاملا الأجور والدعم ، اللذان يمثلان أكبر أرقام الموازنة وأكثرها تأثيرًا على العجز فيها . .



كل مصرى يؤمن فى أعماقه بضرورة وأهمية الحفاظ على التراب الوطنى ، وبأهمية وضرورة أن تتوافر لمصر القدرة على الدفاع عن نفسها وعن أرضها .
وفى الصورة عرض عسكرى تم فى الاسماعيلية بعد حرب أكتوبر ببضع شهور قليلة .

....

ونقترب فى هذه الحلقة من عنصر آخر من عناصر الميزانية لا يقل شأنًا إن لم يزد هو ما تمثله ضرورات الحفاظ على الأمن القومى من أعباء الموازنة العامة .

وفى البداية لا بد أن نقول أن كل مصرى يؤمن فى أعماقه بضرورة وأهمية الحفاظ على التراب الوطنى . . وبأهمية وضرورة أن تتوافر لمصر القدرة على الدفاع عن نفسها وعن أرضها . . بلا أى قصور فى الإمكانات المادية أو الفنية.. . وبلا أى تقصير فى تهيئة أسباب القوة والتقدم العلمى لقواتنا المسلحة . . كما أنى لا أتصور أن يتوقع أحد منا أننا سوف نطالب بتخفيض اعتمادات القوات المسلحة أو تخفيض انفاقها على دعم قدراتها . ولا أتخيل أن يفكر فى ذلك أحد ونحن نسمع أن جارنا على الحدود الشرقية يقول عنه الاتحاد السوفيتى أنه يملك حوالى ٤٠ صاروخا من الرؤوس النووية ، وفى نفس الوقت نسمع أن جارنا الآخر على الحدود الغربية قد قام بنشر الصواريخ المتطورة سام ٥ و ٨ و ٢ فى أرضه وهى كلها صواريخ بعيدة المدى .

لكن ذلك أيضًا لا يحول دون أن يكون للقوات المسلحة شأن هام فى



دعم القدرة الاقتصادية للبلاد أو فى المساهمة بقدر مؤثر فى حل بعض مشكلات القضية الاقتصادية .

فالعداء الاستراتيجى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى على سبيل المثال لا يحول دون اهتمام كل طرف بالبناء الداخلى وحل مشاكل الداخل ودعم قدرته الذاتية . .

وهذا أيضًا ما يجرى العمل على أساسه فى مصر بالفعل . . لكننا قد نتطلع إلى آفاق أوسع لتحقيق هذا التلاحم بين ضرورات الأمن القومى وضرورات دعم القدرة الاقتصادية الذاتية لبلادنا .

فجزء من انفاق القوات المسلحة ينبغى أن يتحول إلى انفاق منتج يسهم فى حل مشاكلنا الاقتصادية . . ولقد بدأ ذلك بالفعل وسمعنا عن جهود القوات المسلحة لتحقيق الاكتفاء الذاتى من احتياجاتها الغذائية تخفيفًا عن موازنة الدولة المرهقة بالأعباء . . وتخفيفًا عن سوق الطلب على هذه المنتجات .

ورأينا المشروعات الضخمة التى قام بتنفيذها جهاز الخدمة المدنية بالقوات

المسلحة تحقيقًا لنفس الغرض . . ورأينا الإسهامات العديدة للقوات المسلحة فى المرحلة الأخيرة فى مجال الإنتاج . . ونتصور أن كل هذه الجهود لا بد أن تستمر وأن تتكثف بشكل يحول جزءا من ثروة قواتنا المسلحة من البشر والإمكانات الفنية إلى ما يمكن أن يسمى العمل على غرار تجارب بعض الدول الأخرى الناجحة فى هذا المجال . . كالصين وكوريا وألمانيا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية وتركيا . . إلخ .

فلعل بلادنا أكثر حاجة من غيرها للاستفادة من مميزات الانضباط العسكرى فى مجالى العمل والإنتاج . . فالانضباط العسكرى يتميز فى مجال التنفيذ بمزايا هامة هى الالتزام بالمواعيد المحددة للقيام بالأعمال . . وبالمفاهيم الواضحة للتكليفات وبديناميكية الحركة التى تحقق الأهداف بنجاح طيب . .

ونحن فى بلادنا أشد ما نكون حاجة إلى هذه السمات فى الإنجاز والتنفيذ . . لأننا عانينا وما زلنا نعانى الكثير من تأخير المشروعات والتراخى فى تنفيذها . . كما أننا بالتأكيد فى حاجة إلى عمالة قد تكون نصف ماهرة لكن تخصصاتها مفيدة وانضباطها أشد لتساهم فى تحقيق الأهداف بمعدلات أسرع . فإذا كان هناك مثلا مشروع من مشاريع الحكومة يتكلف مليون جنيه وأقل تكلفة للعمالة فيه مثلا حوالى ٤٠٠ ألف جنيه ، فماذا يمنع من أن تقوم فرق العمل المؤهلة لذلك بالقوات المسلحة بتنفيذه . . فتحصل على عائد تستخدمه فى تنفيذ مشروعاتها . . وتخفف بذلك عبء تمويل هذه المشروعات عن خزانة الدولة . . أو تقدم هذا العائد إلى الدولة فتساهم فى تخفيض نفقاتها .

ولا أقصد بذلك أن تتحول القوات المسلحة إلى مقاول عملاق ينافس شركات القطاع العام والخاص فى الحصول على العطاءات ، وإنما أقصد أن نتوسع فى استخدام إمكانات القوات المسلحة التكنولوجية والبشرية فى تحقيق أهداف الخطة لتحقيق إنجاز أسرع بتكلفة أقل . . كما سبق أن استفدنا من طاقتها على الإنجاز فى مشروعات الخطة الكبرى كتجديد شبكة المواصلات السلكية واللا سلكية .

كما أتصور أيضًا بالتأكيد أنه بعد رسو أى مشروع ضخم على أى شركة يمكن أن نبحث ماذا يمكن أن تقوم القوات المسلحة بتنفيذه من مراحل المشروع أو عناصره توفيرًا للنفقات .

وكما يساهم تحويل جزء من ثروة القوات المسلحة إلى جيش العمل والإنتاج فى تخفيف بعض الأعباء عن كاهل الموازنة المرهقة . . فمما لا شك فيه أن تكثيف دور القوات المسلحة فى الصناعة العسكرية يسهم بقدر أكبر فى تخفيف هذه الأعباء ويوفر لها احتياجاتها المستمرة من السلاح المتطور .

فلا مجال لدعم قدرة أى جيش متطور وتدعيم قواعده إلا بالدخول فى مجال صناعة سلاحه وفى الحصول على التكنولوجيا المتطورة من الدول المتقدمة وتنفيذها فى شكل مشروعات مشتركة فضلا عن خلق التكنولوجيا المحلية التى تستحدث تعديلات أساسية على السلاح الذى تستخدمه القوات المسلحة تمهيدا لإعادة تصديره إلى الدول الصديقة .

فهذا النشاط المتقدم يسهم إسهامًا إيجابيًا فى دعم قدرة الجيش وفى تحقيق عائدات كبيرة من إعادة تصدير السلاح ، وإسرائيل على سبيل المثال تعتمد على هذا المجال اعتمادًا كبيرًا وتحقق من ورائه عائدات ضخمة . . فطائرة اللافى التى تصدرها إسرائيل لأسواق عديدة هى أصلا طائرة أمريكية أدخل عليها الاسرائيليون تعديلات هامة .

ولسنا بأى حال بعيدين عن هذا المجال . لكننا نضع عليه خلال المرحلة القادمة آمالا أعرض . ولست أذيع سرًا حين أقول أن هناك مجموعة من الخبرات المصرية العسكرية قد قامت بإدخال تحسينات وتعديلات مذهلة على بعض الأسلحة القديمة وتحسينات وتعديلات أخرى على بعض الأسلحة المتقدمة التى حصلنا عليها من دول متقدمة . . ولقد وفرنا لهذه المجموعة كل الإمكانات الفنية لتحقيق مهمتها . . لكن إخلاصها وحماسها الوطنى كان أكبر العوامل التى أثرت فى تحقيق النتائج الباهرة التى توصلوا إليها .

ثم ننتقل إلى مناقشة عامل آخر من العوامل التى تسهم فى خلق عجز الموازنة . . هو أعباء الديون التى تصل فى مجموعها إلى ٢٤,٢ مليار جنيه . .

وقبل أن أبدأ فى مناقشة هذا العامل . . ألفت النظر إلى فهم خاطىء شائع لدى الكثيرين الذين يعتقدون أن هذه الديون هى كلها ديون قد حلت مواعيد سدادها الآن وأننا نواجه مشكلة خطيرة فى ذلك ، فى حين أن هذا الرقم يمثل مجموع الديون التى ينبغى سدادها حتى عام ٢٠١٠ ،

لكن أقساط هذه الديون وفوائدها تمثل فى تقديرى عبئًا على الموازنة يتراوح بين ٢٠٠٠ و ٢٥٠٠ مليون جنيه سنويًا .

وحين نبحث إمكانية تخفيف هذا العبء أو ترشيده . . فإن أول ما ينبغى أن نسأل أنفسنا بصدده هو هل ما ندفعه من فوائد كل سنة هو فوائد عن قروض أتيحت لنا واستخدمت بالفعل . . أم هى قروض متاحة ولم تستخدم وأن كل ما يجرى هو زيادة عبئها بالفوائد التى تتراكم عليها .

فإذا كنا نتحمل هذه الأعباء لقروض لم تستخدم بعد فإننا يجب أن نتوقف عن ذلك على الفور .

وأما القروض الأخرى التى استخدمت والتى تدفع عنها الفوائد والأقساط فهذه هى القروض التى ينبغى أن نبحث كيفية تخفيف أعباء فوائدها من خلال مفاوضات جادة مع الدول الصديقة التى أقرضتها لنا . . وهذه هى القضية التى تشغل دول العالم الثالث طوال العقدين الأخيرين والتى كانت من أهم مطالبها منذ أول مؤتمر شهدته للدول النامية فى جنيف فى عام ١٩٦٤ .

لقد تمكنت بعض دول أمريكا اللاتينية وبعض الدول الأخرى خلال الأعوام القليلة الماضية من جدولة ديونها مع الدول الدائنة . . وبعض هذه الدول مدينة بديون خرافية كان من المستحيل عليها المضى فى سدادها بدون هذه الخطوة المرنة من جانب دائنيها .

وفى اعتقادى أننا نستطيع بجهد أكبر وترتيبات خاصة مع الدول الدائنة أن نناقش معها جدولة ديوننا على أساس إطالة فترة السداد وتخفيض الأقساط ومحاولة إعادة النظر فى الفوائد . . وليس ذلك بطلب مستحيل التنفيذ لأننا فى النهاية لا نطالب بإسقاط جزء من هذه الديون . . ولو طلبنا لما كان ذلك أمرًا خارقًا للمألوف لأنه بالفعل مطلب عدد كبير من الدول النامية وبالرغم من ذلك فإننا لا نفعل ولن نفعل لأننا دولة تحترم تعهداتها الدولية وعقودها مع الدول والهيئات الدولية .

إذن فإن إعادة الجدولة . . وإطالة فترة السداد وتخفيض الأقساط وإعادة النظر فى الفوائد . . ستؤدى بالضرورة إلى تخفيف عبء خدمة الديون التى تتحملها الموازنة المرهقة فتساهم بذلك فى تخفيض عجزها الكبير .

على أن هناك اقتراحًا آخر لتخفيف هذا العبء يمكن التوصل إليه إذا ما بحثنا مع بعض الدول إمكانية سداد بعض هذه الديون فى شكل خدمات عينية تقدم لها كأن نقوم بتصنيع بعض المعدات التى تحتاجها هذه الدول فى الورش المتقدمة التى نملكها أو أن نقوم لها بأعمال الصيانة التى تحتاج إليها فى بعض أنشطتها بالمنطقة . .

وهى خدمات وسلع تحتاج إليها هذه الدول وتحصل عليها من الأسواق العالمية . . وبالتأكيد فإننا نستطيع أن نلبى هذه الاحتياجات بما يخفف عنا أعباء الدين وبما يضمن لنا استخدام الورش والطاقات الصناعية والفنية المتوافرة لدينا ، وفى هذا المجال فلا شك أننا نعمل على إنتاج معدات تلتزم بالمواصفات العالمية وتخضع للفحص الفنى بحيث تتحقق فيها المواصفات العالمية وتحقق بذلك هدف تخفيف عبء الدين . . وهدف تلبية احتياجات هذه الدول التى ينبغى أن تشجع هذا الاتجاه لأننا أصلا مشترون كبار لمنتجاتها .

وأعتقد أن بعض المؤسسات المالية المنصفة قد بدأت تتفهم مطالبنا فى هذا المجال . . وبدأت تقتنع بضرورة مساعدتنا على تخفيف أعباء أقساط وفوائد هذه الديون .

لكنه من ناحية أخرى هناك نقطةهامة لا تقل خطرًا فى إمكانية تخفيف أعباء الديون . . وهى نقطة تتعلق بنا نحن لا بالدول الدائنة . . ولا بالهيئات المالية الدولية ذلك أن توافر البيانات التفصيلية المنظمة لدينا عن هذه الديون سوف يسهم إسهامًا فعالاً فى تخفيف أعبائها .

فصحيح أن لدينا حصرًا عامًا للديون موجودًا لدى وزارة التعاون الدولى . . وحصرًا عامًا للديون على مستوى ديون كل دولة علينا ، لكن الحصر التفصيلى على مستوى كل مشروع أزعم أنه غير موجود حتى الآن . . وينبغى أن يكون موجودًا فى أقرب وقت ، فهذا الحصر التفصيلى على مستوى كل مشروع وكل قرض سوف يتيح المتابعة الدقيقة لاستخدام كل مشروع للقرض الذى حصل عليه كما سوف يتيح شيئًا أكثر خطورة هو أن تلتزم كل جهة حصلت على قرض لمشروع منتج تنفذه بسداد هذا القرض من عائد المشروع . . فإنى أزعم إن هذا الإلزام ليس قائمًا حتى الآن وأن الدولة مازالت الضامن الأوحد لكل قرض تحصل

عليه جهة والمسئول الأول عن سداد هذه القروض وهذا وضع ينبغى أن يتوقف . . وينبغى أن تلتزم كل جهة قبل الموافقة لها على الحصول على تمويل من الخارج لمشروع منتج بأن تسدد هذا القرض من عائد المشروع نفسه وبذلك تتخفف الموازنة من عبء ثقيل يجثم على صدرها . . ويرهق أرقامها . . وأعتقد أننا سائرون فى الطريق إلى ذلك بعد أن وافقت الأمم المتحدة على تمويل شراء أجهزة كمبيوتر تلتزم بإعداد هذه القاعدة الإحصائية المطلوبة عن الديون بما يضمن المتابعة الجادة لاستخدامها . . وللفوائد التى تتحملها بعض القروض بدون استخدام . . والالتزام الدقيق من كل جهة تقيم مشروعًا منتجًا بالقروض بسداد هذه القروض .

ومن المؤكد أن هذه القاعدة الإحصائية مع إعادة بحث مشكلة القروض مع الدول الصديقة سوف يخففان بعض العبء عن الموازنة ، كما سوف يسهم تكثيف الدور المنتج للقوات المسلحة فى تخفيف البعض الآخر . □

●●

٣ دروس.. دفعنا ثمنها !

□ □ ونصل فى هذه الحلقة إلى عامل المصروفات المعروفة فى الدوائر الحكومية باسم الباب الثانى من الموازنة . . وهو الباب الذى يشمل الانفاق الحكومى على أبواب الانتقال والكهرباء والمياه وسيارات الحكومة . . إلخ . . وما يمثله هذا الباب من أعباء تقليدية على الموازنة .

فبالرغم مما يبدو من أنها درجة ضرورية للانفاق لا يمكن الاستغناء عنها . . فإنى أقول أنه ليس هناك فى هذا المجال مستحيل . . وأنه بالمراجعة الدقيقة لأوجه الانفاق يمكن ترشيدها ترشيدًا جذريًا كما يمكن تخفيضها بما يضيف قطرات جديدة إلى جهود الترشيد وضغط الانفاق .

○ ○ وفى هذا المجال فإن هناك دائمًا طريقين لتخفيض أعباء الباب الثانى من الموازنة أمام كل حكومة ترغب فى ضغط انفاقها . . الأول : هو خفض بنود الانفاق فى هذا الباب إجباريًا بنسبة مئوية موحدة ومطالبة كل جهة حكومية بأن تدبر أحوالها بمقتضى ذلك .

○ ○ والثانى : هو دراسة كل بند من هذه البنود على حدة ومعرفة أسباب ارتفاع المصروفات فى كل بند ثم معالجة الأسباب واتخاذ الإجراءات التى تحقق التخفيض المطلوب .

□ وفى رأيى أن البديل الثانى هو الأقرب إلى المنطق ، لأن التخفيض العشوائى قد يؤثر على نوعية الخدمات وعلى مستوى الأداء فى بعض الهيئات ، فى حين تؤدى دراسة كل بند على حدة إلى التوصل إلى حلول جذرية لبعض المشاكل بما يضمن تخفيض المصروفات .

فإذا كانت هناك شكوى مثلا من ارتفاع مصروفات الإنارة فى الهيئات الحكومية ومصروفات المياه ، فقد يكون الحل بعد الدراسة هو قطع التيار والمياه عن المصالح فى ساعة معينة كل يوم لمنع التسيب فى استخدامهما ولمنع الإسراف فيهما خاصة وأننا نشكو من ضعف الصيانة فى المصالح الحكومية .

وإذا كانت الشكوى من ارتفاع تكلفة وانفاق السيارات الحكومية ، فإن الدراسة قد تكشف عن إجراءات عملية تخفض ما تمثله من أعباء على الموازنة العامة . . وهى أعباء فادحة بالفعل ، إذ أن الحكومة والقطاع العام يملكان ما يقرب من ٨٠ ألف سيارة تبلغ قيمتها الرأسمالية حوالى ٤٠٠ مليون جنيه ، فإذا كان معدل الاهلاك السنوى هو ٢٥ ٪ فهذا يعنى أن معدل الاهلاك يمثل ١٠٠ مليون جنيه فى السيارات الحكومية وسيارات القطاع العام . . فإذا أضيف إليه المصروفات الجارية التى تتكلفها هذه السيارات وتبلغ حوالى ١٠٠ مليون جنيه فإن ذلك يمثل ٢٠٠ مليون جنيه من الأعباء

المالية كل سنة . . ولا شك أن هذا الرقم يمكن تخفيضه وترشيده بالعديد من الإجراءات الواقعية التى يتم التوصل إليها بعد الدراسة العملية .

كما يمكن أن تتحقق نفس الخطوة بالنسبة لباقى البنود وعلى ضوء دراسة ظروف كل بند وطرح البدائل المختلفة للتوصل إلى « أرشد » انفاق له . . أما التخفيض العشوائى . . كل سنة أو كل عدة سنوات بلا دراسة فلا يؤدى الهدف المطلوب على الوجه الأكمل .

وننتقل بعد ذلك إلى الشق الأكثر خطورة من أبواب الانفاق . . وهو الانفاق الاستثمارى . . وفى هذا المجال يطول الحديث . . وتتشعب الرؤية ، فالمعروف أن المشروع الواحد ذا الطاقة الإنتاجية المحددة يمكن أن ينفذ فى دولة ما بما يعادل فرضًا ١٠٠ مليون دولار . . ويمكن أيضًا أن ينفذ نفس المشروع بنفس الطاقة الإنتاجيةبما يعادل ٢٠٠ مليون دولار .

ويرجع الفارق الضخم فى التكلفة بين المشروعين إلى اختلاف الكفاءة فى الاشراف على كل مشروع منهما خلال تنفيذه ! .

○ ○ وفى المرحلة القادمة التى نشد فيها الأوتاد لأقصى مدى لزيادة الإنتاج وتخفيض الانفاق . . لا يمكن أن نسمح بتكلفة استثمارية لمشروع جديد تتجاوز المعدلات العالمية المعروفة . فظروف كل مشروع قد تسمح باختلاف فى تكلفته من دولة لأخرى لكن هذا الاختلاف لا يجاوز أبدًا ١٠ إلى ٢٠ ٪ خفضًا أو ارتفاعًا ، لكن أن يرتفع هذا الاختلاف إلى ما يساوى ١٠٠ ٪ من تكلفة مشروع مماثل تم تنفيذه فى دولة أخرى . . فهذا ما لا يمكن السماح به أو قبوله مهما كانت الأسباب . . ونحن بصدد العمل الجدى لتخفيض أبواب الانفاق المختلفة .

○ فعلى سبيل المثال : لدينا مشروعات عديدة تمت دراستها وتصميمها عن طريق الخبرة الأجنبية مما جعل تكلفة الدراسة والتصميم تبلغ ما يزيد على ١٥ إلى ٢٠ ٪ من تكلفة المشروع . .

□ □ وهذا ما لا ينبغى أن يتكرر أو أن نسمح به مرة أخرى ! قد نكون قد افتقدنا فى بعض المراحل الخبرة التى تسمح لنا بتخفيض هذه النفقات . . لكننا لا بد أن نكون قد اكتسبناها خلال تنفيذ مشروعات الخطة الأولى

وبالتالى فلا بد أن نعتمد على المؤسسات الوطنية فى التخطيط والتصميم أساسا ، فإذا كانت خبرة نادرة نحتاج إليها فى بعض الفروع فلا بأس باستثمارها . . لكن الأصل ينبغى أن يكون هو الاعتماد على الخبرات الوطنية فى كل المشروعات الجديدة .

□ □ ومن دروس الخطة الأولى أيضًا أننا ينبغى أن تكون لدينا خبرة كاملة بمصادر التوريد وأصول الشراء التى تتيح لنا معرفة المصادر المتاحة للسلع التى نحتاج إليها وأسعارها ومتوسطات الأسعار فى الحاضر وفى المستقبل . . فمن أسباب ارتفاع التكلفة أيضًا أننا لم تكن لدينا قاعدة البيانات الكاملة التى تتيح لنا هذه المعرفة قبل الإقدام على الشراء فى حالات عديدة ، وإن كنا نحاول الآن توفير هذه القاعدة والاستفادة منها فى توفير المال العام وخفض التكلفة .

□ □ ومن أسباب ارتفاع التكلفة الاستثمارية كذلك هو أن معظم مشروعاتنا لا ترتبط ببرامج للتمويل تتمشى مع برامج التنفيذ وعندما يتعثر التمويل خلال مرحلة التنفيذ تتعثر المشروعات أو تتوقف لسنوات طويلة أحيانًا مما يزيد التكلفة عند استئنافها أو إلى اعتبار ما أنفق على مراحل التنفيذ التى لم تستكمل إنفاقا مجهدًا . . أو إنفاقًا بلا طائل ! .

وفى هذا المجال لا بد أن يتوقف هذا الحال إلى الأبد . . فلا يجوز أن نقدم على تنفيذ أى مشروع استثمارى قبل أن يتوفر له بالفعل وقبل البدء فيه ، التمويل اللازم ، فليست القضية أن نتفاخر بأننا ننفذ استثمارات قيمتها كذا مليون جنيه . . وإنما القضية هى : كم من هذه الاستثمارات يتم تنفيذها وفقًا للمراحل الزمنية المحددة لها . . وكم منها يضيف إلى الإنتاج القومى خلال شهور إضافات جديدة .

○ ○ ○ وفى رأيى أن استثمارات محدودة مدروسة . . يتوفر لها التمويل الكافى من البداية . . ويتم تنفيذ مراحلها بدقة شديدة ، أفضل لمصر وللموازنة العامة من استثمارات عريضة غير مدروسة يتعثر تنفيذها . . لعدم توفير عناصر التمويل الكافى لها وتطول فترات تنفيذ بعضها إلى ما لا نهاية .

○ ○ هذه هى أبواب الانفاق الأساسية التى تؤثر تأثيرًا جذريًا فى عجز

الموازنة . . والتى تؤدى دراستها وتنفيذ أفضل البدائل المطروحة لترشيدها . . إلى تخفيض محسوس فى عجز الموازنة . . لكن ترشيد أبواب الانفاق ليست الوسيلة الوحيدة لتخفيض عجز الموازنة . . وإنما تأتى على نفس الأهمية أن نعمل على زيادة موارد الموازنة بما يحقق نفس الهدف . . وموارد الموازنة العامة فى مصر معروفة ومحددة وتتمثل فى موارد الجمارك . . والضرائب . . ومبيعات الإنتاج الوطنى المملوك للدولة كعائدات قناة السويس وعائدات السياحة . . وغيرها .

○ وفى كل هذه المجالات ينبغى أن نصل بكل الجهد والطاقة لإضافة المزيد من العائدات إلى موارد مصر . . وينبغى أن نستخدم كل الطرق العلمية المعروفة لتحقيق ذلك .

○ ○ ففى مجال الثروات الطبيعية علينا أن نستفيد من تجربتنا فى الكشف عن البترول وفى تكثيف الاستفادة من المعادن التى يضمها باطن الأرض فى بلادنا . . فلدينا بعض الثروات المعدنية قد لا نستطيع استكشافها واستغلالها إلا إذا شاركنا فى ذلك شريك يحصل على نسبة من الإنتاج لأن الكشف عنها يحتاج إلى تكنولوجيا متقدمة ومال يقبل بالمخاطرة . . فلماذا لا نتجه للتوسع فى الاستفادة من هذه الثروات بهذه الطريقة . . وعلى غرار ما اتبعناه فى اتفاقية الذهب .

○ . . ولماذا أيضًا لا نكثف من استفادتنا من الثروات الطبيعية الأخرى التى لا تحتاج إلى تكنولوجيا متقدمة ولا إلى تمويل ضخم للاستفادة منها كالمسطحات المائية . . وأمامنا تجارب ناجحة لبعض دول العالم التى استطاعت أن تغير من تركيب الاستهلاك البروتينى لشعوبها وأن تتجه بها لزيادة الاعتماد على الاستهلاك البروتينى الأوفر والأرخص كالأسماك واللحوم الداجنة .

○ ○ وفى مجال الموارد الأساسية للدولة تأتى قضية عائدات الجمارك التى تحتاج إلى تكثيف الجهد لزيادة موارد الدولة منها . . وفى تصورى أن أفضل البدائل لذلك هو أن نتعرف من خلال الدراسة الدقيقة على تركيبة وارداتنا فى ضوء الخطة الخمسية القادمة . . وأن يتحدد هيكل التعريفة الجمركية على أساسها . . ثم يوضع أمام المختصين أكثر من تصور لتحقيق

أعلى عائدات من الجمارك . . بما لا يؤثر على خطة التنمية . . ولا على دورة النشاط الاقتصادى .

○ كما ينبغى أن تعاد دراسة قضية الإعفاءات الجمركية . . لترشيدها بقدر الإمكان . . وأن نكثف الجهود لرفع كفاءة الإدارة الجمركية . . وزيادة قدرتها على جباية حق الدولة من الجمارك . . ولعلى أكون أكثر صراحة فأطالب بضرورة إيجاد وسيلة تقلل من دور الجمارك فى تحديد القيمة الجمركية التى يتم تحصيلها . . أو بمعنى آخر يحقق تحييد دور الادارة الجمركية فى تحديد هذه القيمة ، كما يجرى فى بعض الدول الأوروبية التى تتبع نظام قيام المستورد بتقديم مستنداته لأحد البنوك عن السلع المستوردة التى اقترب موعد وصولها محددًا فيها التعريفة الجمركية الخاصة بها ويقوم بسداد القيمة الجمركية عليها فى البنك ، بحيث إذا ما وصلت السلع تم الإفراج عنها على الفور . .

وتقع المسئولية بعد ذلك على كل من يحاول أن يتلاعب فى المواصفات أو النوعية المستوردة .

○ ○ ونأتى بعد كل ذلك إلى قضية القضايا . . وهى الضرائب . لقد قيل الكثير فى قضية الضرائب . . ولم يعد هناك ما يمكن أن يضاف إليه . . لكنى أقول أن علاج المشكلة الاقتصادية لن يحقق أول أهدافه ما لم يساهم كل مواطن عامل بمصر كل حسب قدرته فى تمويل خزانة الدولة بجزء محدود من أرباحه . . وبحيث لا يعفى من هذه المشاركة الضرورية إلا العاجزون عن الكسب فقط .

إننا لا نريد من كل مواطن إلا أن يدفع حق الدولة والمجتمع عما يحققه من دخل وأرباح . . مهما كانت مشاركته ، ذلك أنه كلما اتسعت قاعدة ممولى الضرائب زادت الحصيلة وزادت مشاركة المواطنين فى تخفيف العبء عن موازنة بلادهم .

○ وأستطيع أن أقول . . أنه لا تفكير فى فرض ضريبة موحدة على جميع المواطنين . . لكنى أستطيع أن أقول أن توافر نظام متكامل للمعلومات عن الوحدات الخاضعة للضريبة تتم من خلاله مراجعة الدخول بأساليب موضوعية سوف يؤدى فى وقت قريب إلى ضمان حصول الدولة على حقها المشروع من

دخول المواطنين العاملين . . وبحيث لا يعفى من هذه المساهمة سوى العجزة فقط . . ولا أغفل هنا دور الوازع الوطنى لسداد الضرائب . . ولا دور الحملات القومية لدعوة المواطنين للمشاركة فى بناء بلادهم عن طريق سداد حق المجتمع عليهم . .

وحين يتحقق ذلك . . فلسوف نكون قد خطونا خطوة هامة فى طريق الإصلاح الاقتصادى . . وفى طريق علاج الموازنة مع تنفيذ باقى الخطوات الأخرى . .

●●

٤ الميزان المائل

□ □ ونصل إلى قضية أساسية أخرى من أهم أسباب المشكلة الاقتصادية . إنها هذا العجز المعوق للانطلاق فى ميزان المدفوعات فى بلادنا ! .

إننى أتصور أن هذه المصطلحات الاقتصادية لم تعد فى حاجة إلى تعريف بعد أن ترددت على الشفاه طوال الثلاثين عاما الماضية فى مناقشات الخبراء والمسئولين لأسباب المشكلة الاقتصادية فى مصر . .

وبالرغم من ذلك فلا بأس بأن نقول أن ميزان المدفوعات هو السجل الذى ترصد فيه إيرادات الدولة بالعملات الأجنبية . . ومصروفاتها بالعملات الأجنبية أيضًا . . فإذا زادت الإيرادات عن المصروفات كان الميزان دائنًا وإذا زادت المصروفات عن الإيرادات كان الميزان مدينًا « ومائلا » وظهر ما يسمى بعجز ميزان المدفوعات ، وهو المشكلة الأساسية لمعظم دول العالم الثالث ولعدد كبير أيضًا من دول العالم المتقدم !

وهذا الميزان المائل بالذات هو أخطر مشاكلنا الاقتصادية فى الوقت الحاضر مع مشكلة عجز الموازنة العامة .

ولكى نناقش إمكانية تحسين موقف ميزان المدفوعات كخطوة أساسية فى طريق الإصلاح لا بد أن نعرف أولا : ما هى مواردنا من العملات الأجنبية وما هى وجوه انفاقنا منها .

○ ○ أما وجوه الانفاق فهى ما تدفعه الدولة من عملات أجنبية لاستيراد المنتجات الغذائية الضرورية واستيراد الآلات والمعدات واستيراد السلع الوسيطة للمصانع المصرية واستيراد السيارات ووسائل الركوب إلى جانب ما ندفعه من أقساط وفوائدها .

○ ○ أما أبواب الإيرادات من العملات الأجنبية فتتمثل فيما يحققه تصدير البترول وقناة السويس من عائدات إلى جانب حصيلة بيع المنتجات الزراعية وما نحصل عليه من مساعدات خارجية .

وخطورة وجود عجز فى ميزان المدفوعات واستمراره هو أن الدولة تضطر للاقتراض لسداد هذا العجز . . والاقتراض يعنى أن ندفع فوائد للقروض وهذه الفوائد لا مفر من تحميلها لأسعار السلع التى نشتريها . . ومعنى ذلك ارتفاع أسعار هذه السلع فى الداخل .

وهناك عامل آخر من سلبيات وجود العجز . . هو أن زيادة الحاجة إلى النقد الأجنبى - عما هو متاح منه يعنى دائمًا ارتفاع سعر النقد الأجنبى . . مما يؤدى إلى زيادة معدلات الأسعار .

ومع وجود هذا العجز فإن الدولة قد تتردد فى سداد بعض ديونها . . فتكون

النتيجة زيادة صعوبة الاقتراض لسداد العجز . . مما يشكل وضعًا اقتصاديًا صعبًا . .

وكل هذه الأوضاع تفرض علينا أن تكون خطوة الإصلاح الأساسية هى تقليل الحاجة إلى النقد الأجنبى . . مع العمل بكل جهد ممكن لزيادة مواردنا منه .

كـــــيف ؟

هذا هو الســـؤال !

إن تقليل الحاجة إلى النقد الأجنبى تعنى بالضرورة تضييق المجالات التى نستخدم فيها النقد الأجنبى . . وأول هذه المجالات هو شراء المنتجات الغذائية من الخارج . . إننا نستورد من الخارج قمحًا ودقيقًا بما يعادل حوالى ألف مليون ! ! . . ونستورد ذرة بما تتراوح قيمته بين ٣٢٥ و ٤٠٠ مليون ! . . وزيوتًا للطعام بحوالى ٤٠٠ مليون ! . . وسكرًا بحوالى ١٥٠ مليون ! . . ولحومًا ودواجن وأسماكًا بحوالى ١٠٠ مليون ! . . ومنتجات ألبان بحوالى ٥٠ مليون ! .

ويكشف ذلك أنها كلها سلع أساسية لا نستطيع أن نحرم المواطن منها . . لكننا بكل تأكيد نستطيع أن نوفر من الأعباء المالية التى تمثلها عن طريق تقليل الفاقد الذى يتسرب منها . . كما نستطيع عن طريق بعض الإجراءات الأخرى أن نرشد استخدامها .

○ ○ فلا شك أن استهلاك المواطن المصرى مثلا من القمح يمثل أعلى متوسط استهلاك للفرد منه فى العالم كله ! فهو يبلغ حوالى ١٨٥ كيلو من القمح سنويًا أى حوالى ٩٠٠ رغيف من الخبز بمتوسط ٢,٥ رغيف فى اليوم للمواطن المصرى من الشيوخ إلى الأطفال الرضع .

○ ○ ولا شك أن جزءًا لا يستهان به من هذا الاستهلاك العالى يتسرب إلى القمامة وإلى إطعام الحيوان فى بلادنا . . حيث أن القمح هو أرخص علف حاليًا .

فإذا كنا لا نستطيع أن ندخل حزام إنتاج القمح العالمى فإننا نستطيع على الأقل أن نزيد إنتاجنا من العلف لكى يقل تسرب القمح إلى إطعام الحيوانات كما نستطيع أن نضع برنامجًا لـ ٥ أو ١٠ سنوات لزيادة المساحة المزروعة بالقمح عن طريق

تحفيز المزارعين على زراعته من خلال زيادة أسعاره فى حدود أن تبقى أقل من أسعار القمح المستورد . مع تكثيف جهود زيادة غلة الفدان منه . . أما الذرة فإن أسعارها تدعم دعمًا كبيرًا . . حيث نستورد الطن بـ ٣٢٠ دولارًا ونطرحه بنظام الحصص لأصحاب مزارع الدواجن بسعر ٦٠ جنيهًا للطن .

ويفتح ذلك الباب لراغبى الاتجار فى الحصص وتحقيق الأرباح منها دون إضافة أى إنتاج جديد للثروة الداجنة . ولمواجهة هذا الخلل هناك بديلان :

□ **الأول : أننا إذا سلمنا أصحاب مزارع الدواجن ذرة مدعومة فلا بد أن تسلمنا هذه المزارع مقابلا لها إنتاجًا من الثروة الداجنة كما يحدث فى حصص الغزل حيث تتسلم المصانع غزلا وتسلمه نسيجًا .**

□ **والثانى :** **أن من لا يرغب فى الارتباط بذلك فعليه أن يستورد الذرة من الخارج بأسعارها العالمية . وقد يؤدى هذا البديل إلى ارتفاع سعر الدجاج « الحر » فى حدود ٤٠ قرشًا للدجاجة لكن الدجاج المربوط على البطاقات لن تزيد أسعاره ونكون بذلك قد قضينا على أرباح الوسطاء وضمنا وصول الدعم لمستحقيه . . وحققنا مبدأ أن يدفع القادر ثمن سلعته . ثم نأتى إلى الزيوت** . . إننا نعتمد أساسًا على بذرة القطن وفول الصويا كمصادر لزيوت الطعام وهما محصولان صيفيان . . لذلك لا تعمل المعاصر سوى فى الصيف أما فى الشتاء فنستورد زيوتًا من الخارج تصل إلى مصر بتكلفة قدرها ١٣٥ قرشًا للكيلو . . بسعر البنك المركزى للدولار ، فتطرح فى الأسواق على البطاقات بسعر ١٠ و ٢٠ قرشًا .

ولكى نقلل من استيراد الزيوت لا بد أن نزيد من إنتاجنا من النباتات التى تعطى الزيوت ، لكن الضجة التى ثارت حول زيت الشلجم الذى ثبت علميًا بقرارات الهيئات وآخرها قرار قسم الأغذية والأدوية فى الولايات المتحدة خلوه من أى شوائب ضارة بالإنسان ، هذه الضجة كانت كفيلة بتأخير اتخاذ القرار بتعميم زراعة نبات الشلجم الغنى بالزيوت ، رغم أنه قرار أساسى للتخفيف من العبء على ميزان المدفوعات . فلقد كنا نستطيع أن نوفر عن طريق زراعته حوالى ٢٠٠ مليون دولار كما كنا نستطيع أن نوفر ٢٠٠ مليون دولار مما ننفقه على استيراد الذرة حيث أن فضلاته تستخدم كأعلاف ، فإذا كنا نستطيع بالترشيد أن نوفر ٢٠٠ مليون دولار فإننا بذلك نستطيع توفير حوالى ٦٠٠ مليون دولار وهو ما يعادل تقريبًا نصف عجز ميزان المدفوعات .

وما يقال عن ترشيد استخدام القمح والذرة يقال أيضًا عن استهلاك السكر . . فلا شك أن معدلات استهلاكنا منه عالية فى الوقت الذى يتجه فيه العالم المتقدم لتقليل الاستهلاك الفردى منه حرصًا على الصحة العامة ولأن قصب السكر مجهد للأرض الزراعية ومكلف فى زراعته وكذلك البنجر فإننا لا نستطيع أن نزيد من إنتاجنا المحلى من السكر كثيرًا . . لكننا نستطيع بالتأكيد أن نركز على ترشيد استهلاك السكر بزيادة الوعى الصحى . . مما يؤدى إلى تقليل استيرادنا منه .

وفى المحصلة النهائية فإننا إذا كنا ندفع سنويًا حوالى ٣ آلاف مليون دولار لاستيراد مجموعة المنتجات والمواد الغذائية من الخارج . . فإن من الضرورى ومن خلال برنامج جاد أن نتوصل خلال ٣ أو ٤ سنوات إلى خفض هذا الرقم بقدر معقول يسهم فى تخفيف الضغط على ميزان المدفوعات .

فإذا كنا نستطيع أن نتوصل إلى ذلك بالنسبة لمجموعة المواد الغذائية فإننا نستطيع بلا شك أن نحقق نفس الهدف بالنسبة لمجموعة مواد البناء التى نستوردها

من الخارج ، وهى الأسمنت وحديد التسليح والأخشاب والزجاج ، وندفع لها حوالى من ٦٠٠ إلى ٧٠٠ مليون دولار سنويًا .

ومن العوامل الإيجابية المساعدة على تحقيق ذلك أن كل مواد البناء ما عدا الخشب لها قاعدة صناعية فى مصر ، كما أن جزءًا من المواد الخام اللازمة لها متوافر فى بلادنا .

وهذا الهدف بالذات يتابع خطوات التوصل إليه الرئيس مبارك شهريًا . .

○○ فمن غير المعقول مثلا أن نستمر فى استيراد الأسمنت وهو عبارة عن طفلة تطحن وتمزج تحت درجة حرارة معينة ، ونحن لدينا هذه الطفلة . . ولدينا صناعة قوية للأسمنت .

○○ ومن غير المعقول أيضًا أن تكون لدينا صناعة قديمة نسبيًا لحديد التسليح وقاعدة صناعية لإنتاجه نستطيع أن نتوسع فيها لتلبية احتياجاتنا ثم نستمر فى استيراد حديد التسليح من الخارج . ومن غير المعقول أن تكون لدينا صناعة عريقة وجيدة كصناعة الزجاج ثم نستمر فى استيراد الزجاج .

لقد توقفنا عن استيراد المواسير . . وكان من غير المعقول أن نستمر فى

استيرادها ولدينا صناعة لها . . لكى نستمر فى تحمل أعباء وتكاليف إضافية « لاستيراد الهواء » كما يقول البعض ! حيث كنا ننقل هذه المواسير على المراكب إلى مصر وندفع المبالغ الكبيرة لشحنها التى تقدر بالحيز الذى تشغله هذه المواسير من المراكب . . بغض النظر عن أن هذا الحيز معظمه فراغ فكأننا كنا ندفع بالدولار لشحن الهواء إلى مصر أو لاستيراده .

والمؤكد بعد ذلك أننا قادرون ـ إذا كثفنا الجهود لدفع صناعة مواد البناء فى مصر وأدرنا عملية تنفيذ المشروعات التى تحت الإنشاء فى بلادنا إدارة جيدة ـ أن نخفض وارداتنا من مواد البناء من حوالى ٦٠٠ أو ٧٠٠ مليون دولار إلى حوالى ٢٠٠ مليون دولار على أقصى تقدير بحيث يقتصر استيرادنا منها على استيراد الخشب فقط ! .

ولا شك أن هذه الخطوة ضرورية للإصلاح . . ولعلاج ميزان المدفوعات . . فإن لدينا برامج طموحة للتشييد . . تتكلف حوالى ٣٥٠٠ مليون جنيه تمثل ٥٠ ٪ من حجم الخطة تقريبًا . فعندما لا يمثل المكون المحلى لهذه المشروعات أكثر من ٣٥ ٪ فهذا يعنى أننا نحتاج إلى مكون نقد أجنبى يمثل حوالى ٦٥ أو ٧٠ ٪ من حجم هذه المشروعات وهذا غير معقول . . ولا يمكن أن يستمر طويلا . . وعندنا القاعدة الصناعية التى يمكن أن تسهم فى حل هذه المشكلة . .

ولأن هذه الصناعات مكلفة . . حيث يتكلف مصنع الأسمنت الذى ينتج مليون طن حوالى ١٢٠ إلى ١٤٠ مليون دولار . . ويتكلف مصنع حديد الدخيلة الذى سيبدأ إنتاجه بعد ٣ شهور حوالى ٨٠٠ مليون دولار .

فإن السؤال الهام لا بد أن يكون : هل نستطيع أن نصنع بعض أجزاء هذه المصانع الضخمة الباهظة التكاليف ؟

والجواب . . نعم نستطيع بالطاقات المتوافرة فى الهيئة العربية للتصنيع وبالمصانع التابعة لقطاع الإنتاج الحربى وبمصانع قطاع الصناعة أن نصنع الجزء الأكبر من مصانع إنتاج الأسمنت ، كما نستطيع أيضًا أن نصنع الجزء الأكبر من مصانع إنتاج السكر وتم ذلك بالفعل فى مصر بالنسبة لبعض الوحدات الجديدة .

ولا بديل أمامنا سوى أن نقتحم مجال صناعة المصانع لأننا إذا كنا فى

برامج التصنيع خلال السنوات العشر القادمة نحتاج إلى إقامة مصنع يتكلف مثلا ١٤٠ مليون دولار فإن تصنيع نصف مكوناته وآلاته محليًا يعنى توفير ٧٠ مليون دولار ورفع عبئها عن ميزان المدفوعات .

فعندما بدأنا برامج التصنيع فى عام ١٩٦٠ كان الاعتماد الأساسى على استيراد الآلات والمعدات من الخارج ، ولم يكن واردًا تصنيع أجزاء من هذه المصانع فى مصر . . فكنا نستورد المخابز والمحالج ومصانع الأسمنت ومحطات المياه ومحطات الصرف الصحى ومعدات الزراعة إلخ . . . وهو ما ينبغى أن نتجاوزه إلى ضرورة إنتاج وتصنيع بعض ما نحتاج إليه من مصانع . . أو بعض مكوناتها ولدينا القاعدة الصناعية التى يمكن أن تصبح أساسًا متينًا لذلك .

ولا بد أن تتواكب هذه الخطة . . مع الخطة الأخرى التى تجرى دراستها لحصر الطاقات الصناعية فى مصر وهى حوالى ٩ آلاف مصنع ، وكذلك إنشاء قاعدة معلومات علمية عن طريق الحاسب الآلى عنها تسمح بدراسة لكيفية استغلال هذه الطاقات الاستغلال الأمثل الذى يضمن زيادة إنتاجها من السلع وإضافة المزيد من السلع التى يمكن إنتاجها . . بما يقلل من الحاجة إلى استيراد السلع المصنعة من الخارج . .

ومن أسف أن هذا الحصر الذى بدأ العمل فيه منذ شهرين . . على مستوى كل مصنع . . لم يكن موجودًا من قبل . . ولو توافر لأتاح للمخططين أن يعملوا على زيادة إنتاج السلع وتخفيض استيرادها من الخارج . .

ومن المؤكد أن هذه القاعدة من المعلومات سوف تتيح عند إعداد الخطة الخمسية الثانية التعرف على قدراتنا الصناعية . . واستخدامها فى تصنيع بعض المصانع . . والمعدات والسلع المستوردة وقد بدأ ذلك بالفعل عند دراسة توفير وحدات محطات الصرف الصحى حيث تم الاتفاق على تكليف بعض المصانع المصرية بإنتاجها بدلا من استيرادها من الخارج . .

وحدث ذلك أيضًا بالنسبة لإنتاج بعض عربات السكة الحديد الفاخرة التى نستوردها من الخارج . . التى تبين أننا نحتاج فقط إلى قدر من المعرفة الفنية لإنتاجها بنفس طاقات صناعة عربات السكك الحديدية فى مصر .

وهذه القاعدة من المعلومات سوف تكون متاحة للجميع بحيث ترشدهم إلى

إمكانية تصنيع المعدات والآلات والسلع التى يحتاجون إليها فى مصر قبل التفكير فى استيرادها أو التعاقد على المشروعات الكبرى .

وهكذا يمكن أن تتضافر الجهود لتقليل الحاجة إلى النقد الأجنبى الذى يرهق ميزان المدفوعات فى بلادنا .

ويبقى الشق الآخر من هذه المهمة الوطنية ، وهو العمل بكل الطاقات والجهود لزيادة مواردنا من النقد الأجنبى . فكيف تتحقق هذه المهمة الصعبة ؟ .

لقد شهدت مواردنا من تحويلات المصريين التى تمثل المصدر الأول للنقد الأجنبى انخفاضًا كبيرًا ومفاجئًا خلال الفترة الماضية ، وهذا الانخفاض لا يتناسب أبدًا مع عدد المصريين الذين فقدوا أعمالهم فى المنطقة العربية خلال الفترة الماضية حيث لم تزد أعداد العائدين من الخارج عن ٥ ٪ . . فلماذا انخفضت تحويلات المصريين فى الخارج ؟

لا بد أن نعترف أنه قد اتخذت خلال العامين الماضيين بعض الإجراءات التى أثرت على عنصر الأمان الذى ينبغى توافره لكى تتدفق التحويلات بالقدر المطلوب ، كما أثرت على القنوات التى تتدفق من خلالها هذه التحويلات . . ولم تراع البدائل التى طرحتها هذه الإجراءات حتمية وجود قنوات ميسرة تنتقل من خلالها هذه التحويلات فى أمان وبالأسعار العادلة . .

فإذا كان تجار العملة قد ارتكبوا تجاوزات ضارة . . فلقد كان من الضرورى قبل أن نسد قنواتهم أن نوفر البدائل الميسورة التى تكفل استمرار التدفق بنفس المعدلات فضلا عن زيادتها .

وكان من نتيجة سد الأبواب . . قبل التفكير فى فتح الأبواب البديلة المقنعة أن ارتفعت أسعار الدولار فى مصر خلال ٨ شهور بمقدار ٧٥ قرشًا بعد أن كانت ترتفع بمعدل ٥ إلى ٨ ٪ سنويًا ، وقد ساعد كل ذلك بالتأكيد على المضاربة على الدولار . . ويعنى ارتفاع الدولار أن القنوات الحالية مازالت غير قادرة على اجتذاب الأموال الموجودة فى الخارج .

لذلك فإن علينا أن نتحرك بنشاط وجدية فى المنطقة العربية وفى أماكن تجمعات المصريين لطرح البدائل المدروسة لاجتذاب أموال المصريين إلى

بلادهم من خلال قنوات شرعية عالية الكفاءة ومن خلال شركات لتجميع الأموال ومن خلال نظم مأمونة لاستثمار هذه الأموال فى مصر . . فلا شك أن من أسباب نقص استثمارات المصريين بالخارج فى بلادهم إلى جانب متاعب البيروقراطية ، هو ما تعرض له البعض منهم من حوادث استغلال ونصب ومشروعات وهمية للإسكان وغيره .

إن مدخرات المصريين ومن خلال دراسة علمية اجراها الدكتور عاطف عبيد عام ١٩٨١ لا تقل أبدًا عن ٩ بلايين دولار فى السنة لكن ما يحول منها إلى مصر لا يمثل إلا نسبة ضئيلة . . وتبقى معظم هذه الأموال فى الخارج فيستفاد بها هناك وتحرم من الاستفادة بها بلادهم .

ولا بد من تهيئة المجالات التى تجتذب هذه المدخرات إلى مصر وهى حاليًا الإسكان ، والأرض الزراعية والمشروعات المهنية الصغيرة ، ومازالت هذه المدخرات تتهيب المشروعات الاستثمارية بسبب قصص الفشل التى تعرضت لها بعض الشركات المماثلة .

ولا بد من أن نستفيد من تجارب الدول الناجحة فى اجتذاب مدخرات أبنائها العاملين فى الخارج كتركيا وتونس ، ولا بد من أن نطرح عليهم المشروعات الصغيرة المأمونة التى يمكن أن يساهموا فيها والمساكن التى يمكن أن يشتروها بالعملات الأجنبية .

كما لا بد أن نفكر فى طرح المساكن الفاخرة المغلقة حاليًا فى مصر لعجز المصريين عن التقدم لشرائها بسبب ارتفاع أسعارها وتقدر بحوالى من ٢٠ إلى ٣٠ ألف شقة للبيع بالعملات الأجنبية للمصريين فى الخارج والداخل . . ولغير المصريين أيضًا على أن تتم التحويلات عن طريق البنك المركزى وبالأسعار المعلنة ولن يمثل ذلك أى ضغط على مشكلة الإسكان ، لأن هذه المساكن ليست جزءًا من العرض المتاح لمحدودى الدخل .

أما القضية الأخرى لزيادة الموارد من العملات الأجنبية فهى ضرورة زيادة الصادرات الصناعية المصرية . . وصادرات الحاصلات الزراعية وما يسمى بالصادرات الخدمية وهى السياحة .

فمن غير المعقول أن تزيد مواردنا من هذه الصادرات على ٤٠٠ مليون دولار من الحاصلات الزراعية و ٦٠٠ مليون دولار من الصادرات الصناعية و ٣٠٠ أو ٤٠٠ مليون جنيه من السياحة . وهذه المجالات تتطلب جهودًا أكبر لتحقيق عائدات أعلى منها وإمكانات تحقيق أرقام منها متاحة وخاصة فى مجال السياحة . . فإن عدد السياح حتى الآن ورغم ما شهدته السياحة من اهتمام وتحسن واضح فى الخدمات والمرافق التى تؤثر فيها ، مازال حوالى ١,٥ مليون سائح . .

ولا بد أن نعمل خلال وقت قصير على أن يرتفع عدد السياح الذين يتعاملون مع الفنادق إلى مليونى سائح كل سنة ، ذلك أن مليونى سائح يمكن لو أقام كل منهم ٥ ليال فى مصر ينفق خلالها حوالى ألف دولار ، أن يضيفوا إلى مواردنا من العملة الأجنبية حوالى بليونى دولار ، وبدون أى استثمارات جديدة فى مجال الفندقة لأن الطاقة منها كافية الآن .

ومجال السياحة فى رأيى يمثل لنا تحديًا لا بد أن نخوضه بكل كفاءة وأن نحقق منه أعلى الإيرادات المتاحة لتخفيف الضغط عن ميزان المدفوعات .

كذلك لا بد فى رأيى أن نستمر فى تصدير اليد العاملة للخارج بشكل مخطط . . ورغم أن الدول البترولية تشهد متاعب اقتصادية الآن بسبب انخفاض أسعار البترول إلا أنه من المتوقع خلال ٧ سنوات أن تعود أسعار البترول إلى ما كانت عليه تقريبًا وأن تواصل هذه الدول خططها للتعمير والإنشاء ، وبعد انتهاء حرب الخليج فإن إيران ستبدأ تعمير بلادها . . وسيواصل العراق التنمية والتعمير وكذلك سيعاد تعمير لبنان . .

وستظل مصر مصدرًا أساسيًا لليد العاملة المدربة وعلينا أن نستمر فى إعداد وتكوين العمالة الفنية المدربة .

أما تصدير السلع للخارج فإنه يحتاج إلى وقفة طويلة . . لأن تصدير سلعة لأسواق خارجية يعنى أن تكون لها مزايا نسبية فى الجودة والتكلفة فضلا عن الالتزام بالمواصفات وشروط التعاقد ، وهذه العملية كلها تحتاج إلى صحوة كبرى تشمل جميع الأجهزة العاملة فى مجالها . . والأجهزة التى ترتبط بها . .

○○ فلا بد من اختفاء كل معوقات التصدير ولا بد من تشجيع

المصدرين على زيادة صادراتهم وارتياد الأسواق الجديدة . . وأن نهيىء لهم كل التيسيرات الممكنة . .

○ ○ ولا بد من تشجيع كل نظم التجارة والتصنيع التى تضيف إلى مواردنا من العملات الأجنبية المزيد كنظام « الدروباك » .

○ ○ ولا بد من تشجيع تبادل السلع مع الدول الموردة لمصر على مستوى الدول وعلى مستوى الشركات .

فكل خطوة من هذه الخطوات تعنى إضافة قطرات جديدة إلى نهر الموارد من العملات الأجنبية التى نحتاج إليها لكى نشترى بها المواد الغذائية والسلع الضرورية . . ولكى نخفف الضغط على ميزان مدفوعاتنا المائل بحدة إلى ناحية العجز .

ولكى نتطلع بأمل إلى حلم ليس مستحيلا يعتدل فيه الميزان المائل . . وتتخلص فيه مصر من إحدى مشاكلها الاقتصادية الأساسية .

● ●

٥ حكايتنا مع صندوق النقد !

□ □ أعرف أن كلماتى هذه سوف تغضب بعض من تستهويهم الشعارات العامة والعبارات الرنانة غير محددة المعانى . . ومع ذلك فلا بد من هذه الكلمات . . ولا بد من ابداء الرأى بكل حرية فيما نختلف حوله من قضايا . . لأن ايثار السلامة الذى قد يفضله البعض لا يحل قضية ، ولأن تأجيل الخلافات لا يقضى على أسبابها . . لكن المواجهة الموضوعية وحدها هى الكفيلة بتبديد الأوهام . . واقناع المخالفين لنا فى الرأى والموقف . .

ولا خطأ أبدا فى أن نختلف وتختلف آراؤنا ومواقفنا من أية قضية . لكن الخطأ هو أن تكون وسيلتنا فى الخلاف هى الشتائم والسخائم واطلاق الاتهامات بلا بينة ولا دليل . . فهذا ما لا أومن به وما أرفضه دائما ولا أرى فيه وسيلة إلى اثراء الحياة السياسية فى مصر بالأفكار والتجارب . . وهو أيضا ما أرفض أن استدرج إليه بالحدة المفتعلة فى تناول القضايا من جانب البعض . . أو بالاستنفار والتداعى لخوض المعارك الوهمية واطلاق الأعيرة الكلامية من جانب من يتصورون أنهم يخدمون بلادهم بهذه الانفعالية المتشنجة الهوجاء التى لا تكسب للرأى نصيرا . . ولا تقنع خصما بحقيقة . . فيعلوا صوت الغضب بلا قضية . . ويضيع الرأى فى ضجيج الصراخ والعويل . . وتتوارى الحقائق خلف ركام الانفعالات .

وهذا ما لا أريده لنفسى وللمخالفين لى فى الرأى فى نفس الوقت . . وهذا أيضا ما لا أتمناه للحياة السياسية فى بلادى إذ أنه كلما ارتفع صوت الانفعال . . تراجع صوت العقل . . وتاهت الحقائق . . واختلطت الأوراق والعكس دائما صحيح !

وفى هذا الحديث فإنى أريد أن أتناول بموضوعية ما يحلو للبعض من كتاب ورجال المعارضة تسميته « بشروط » صندوق النقد الدولى لمعاونة مصر ماليا . . وتدخله فى سياسات مصر المالية والاقتصادية « وفرضه » عليها اجراءات معينة مقابل موافقته على تقديم عون مالى جديد لمصر .

○ ○ وفى البداية أقول إننى لن أدافع عن صندوق النقد الدولى لسبب بسيط هو أنه يملك الدفاع عن نفسه إذا هوجم لكنى أريد أن أوضح بعض الحقائق حول هذه الضجة التى يثيرها بعض رجال المعارضة عن الصندوق فأقول : إن صندوق النقد هيئة دولية تساعد دول العالم على تشخيص أسباب متاعبها المالية والاقتصادية وتعينها على اتباع خطوات الاصلاح المالى والاقتصادى وهو فى ذلك لا يتطوع بهذا التشخيص . . ولا هذا العلاج . . وإنما يتقدم به حين تطلب منه دولة ما الحصول على قروض كبيرة لاصلاح ميزان مدفوعاتها . . فيقوم بما يقوم به كل بنك من دراسة لأحوال طالب القرض ودراسة مدى قدرته على السداد . . فإذا رأى فى هيكله المالى خللا لا يسمح له

بالسداد ، فإنه يتقدم له بالنصيحة لاصلاح هذا الخلل ضمانا لقدرته على سداد ما يقترض ، وطالب القرض مخير بين أن يقبل أو يرفض هذه النصائح . . لكنه ليس مخيرا فى أن يفرض على الصندوق أن يعطيه ما يريد فى حالة رفضه اجراء هذه الاصلاحات .

ورضينا أم أبينا فإن شهادة هذا الصندوق لآية دولة بأن اقتصادها سليم أو يسير فى طريق الاصلاح وأن وضعها المالى مطمئن حتى ولو كان يعانى المتاعب فى الوقت الحالى فإن هذه الشهادة تعنى بالنسبة لهذه الدولة هذه الحقائق :

□ □ اعطاؤها تسهيلات ائتمانية من الصندوق بشروط ميسرة تساعدها على سد العجز فى ميزان مدفوعاتها .

□ □ مساعدة هذه الدولة على إعادة جدولة ديونها على أساس أنها تسير فى طريق الاصلاح المالى والاقتصادى بخطوات جادة .

□ □ تعتبر هذه الشهادة بمثابة ضوء أخضر لكل الدول التى ترغب فى القيام باستثمارات جديدة فى هذه الدولة . . بأن الاستثمار فيها آمن ومربح للطرفين . .

ومصر بعد ذلك ليست « بدعة » فى التعامل مع هذا الصندوق فهى أولا عضو فيه منذ سنة ١٩٤٥ وتعتبر من الدول المؤسسة له ، وقد سبقتنا نحو ٧٠ دولة فى عقد الاتفاقيات مع الصندوق لاصلاح موازين مدفوعاتها والحصول على قروض وتيسيرات منه بغير أن يعلو الضجيج بأن الصندوق « يملى » عليها شروطه ويتدخل فى شئونها الداخلية .

○ ○ ورغم ذلك فلا بد من أن أشير إلى أننى لا أرى أية حساسية فى الحديث عما نريده من صندوق النقد الدولى . . وعما يريده الصندوق منا لكى يحقق لنا مطالبنا ويضمن استرداد قروضه وتيسيراته . فصندوق النقد - كما قلت هو « بنك » يقدم القروض ويطلب الضمانات فاما أن نقبلها أو نرفضها بلا حساسيات . . وبلا مزايدات ، وبلا استرجاع لذكريات مريرة عما حدث فى ١٨ و ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ .

فالظروف مختلفة تماما بين ما جرى فى عام ١٩٧٧ وبين ظروفنا الآن فى

كل شئ . . ابتداء من طريقة معالجة المشاكل إلى طريقة مصارحة الجماهير بالحقائق التى لا تسمح لأحد بأن يبنى قصورا فوق الرمال . .

كما أن أوضاعنا الاقتصادية مختلفة أيضا عما كانت عليه فى ٧٧ ، فنحن الآن نعتمد سياسة مصارحة الجماهير بالحقائق بلا التواء . . والجميع يعرفون أن أوضاعنا الاقتصادية الآن أكثر صعوبة من أوضاعنا فى عام ١٩٧٧ ، فلقد كان هناك فى ذلك الوقت تصور لموارد اضافية يمكن أن تخفف من متاعبنا أما الآن فإن مواردنا لا تزيد وإنما تتناقص . . وبلادنا ماضية فى خطوات جادة للاصلاح المالى والاقتصادى . . باصرار يشهد لها به الخصوم قبل الأصدقاء ، وتمسكنا بهذا الاصلاح لا نهدف من ورائه إلى الحصول على قروض صندوق النقد وإنما نهدف منه أساسا إلى حماية مستقبل أجيالنا القادمة . .

فلا مبرر إذن للحساسية فى مناقشة ما يريده الصندوق وما نقبله منه وما نرفضه بشرط ألا يرفع علينا أحد سيف المزايدة بحجة أن الصندوق « سيحتل » مصر وألا يتفلسف علينا أحد بشرح الفارق بين الاستعمار القديم الذى كان يستخدم الجيوش والأساطيل لاحتلال الأرض ، والاستعمار الجديد الذى يحتل الدول بغير جيوش عن طريق فرض سيطرته عليها عن بعد .

فذلك كله نعرفه « وحفظناه » فى الصغر . . وردى عليه بسيط ومحدود أن صندوق النقد ليس دولة . . وإنه لا أحد يرغمنا على قبول اقتراحاته وأن من يرفض قبول مساعدته يحسن كثيرا فى حق بلاده إذا أشار علينا بالبديل الذى يقدم لنا هذه المساعدات بغير أن يطلب ضمانات ولا يتحقق من قدرتنا على السداد ولا يقترح علينا بعض الاصلاحات تأكيدا لقدرتنا على سداد الديون .

أما أن نترك السفينة تهوى للقاع السحيق هاتفين يحيا الاستقلال وتسقط التبعية . . فما أظن أن ذلك يحمى أجيالنا الحالية ولا القادمة من الضياع . . وما أظن أن ذلك يقدم لبلادنا ما تحتاجه من احتياجات ملحة . . وما أظن أن ذلك من الوطنية فى شئ . . حتى ولو كانت وطنية العاجزين عن انقاذ أنفسهم وبلادهم !

وبعد ذلك كله نصل إلى ما يريده منا صندوق النقد الدولى لتقديم المساعدات المطلوبة العاجلة لمصر . . والتى نتفاوض معه حاليا حولها . إن صندوق النقد

الدولى يطلب تحديد سعر صرف موحد للجنيه المصرى بدلا من أسعاره المتعددة الحالية ، ومصر ترى أنها لا تستطيع حاليا تحديد سعر موحد للصرف على الفور لأن بها طلبا مرتفعا على العملات الأجنبية ولا تتوافر لديها احتياطيات كافية من العملات الأجنبية التى تستطيع أن تتدخل بها فى سوق العملة فتشترى بها عند انخفاض الأسعار وتطرحها للبيع عند ارتفاع الأسعار فتحقق التوازن المطلوب فى سوق النقد فى بلادنا ، وسياسة مصر الحالية هى أن تحاول تبسيط أسعار الصرف للجنيه المصرى بصورة تدريجية تمكنها فى المستقبل من مواجهة أية طوارىء فى سوق النقد الدولية .

○ يطلب منا أيضا صندوق النقد زيادة سعر الفائدة على الودائع والقروض فى مصر بحيث يزيد فى تصوره على معدل التضخم فى بلادنا ، ومصر لا توافق على ذلك لأنه سيرفع تكلفة الاستثمار فى مصر كما أن البنوك المصرية لديها سيولة كبيرة مما يزيد من تكلفة الودائع كما أن حجة زيادة معدل الفائدة على معدل التضخم بنسبة عالية مردود عليها بأنه إذا كان سعر الفائدة يتراوح فى مصر بين ٨ و ١٣ ٪ بمتوسط ١٠ ٪ تقريبا فإن الاعفاء الضريبى على القيم المنقولة ويقدر بـ ٥ ٪ لو أضيف إلى هذا المتوسط فإنه يرفعه إلى ١٥ ٪ مما يزيد من معدل التضخم الذى بلغ فى عام ١٩٨٥ ١١ ٪ تقريبا .

وبالتالى فإن رفع سعر الفائدة ليس فى مصلحة الاقتصاد المصرى .

○ يطلب منا الصندوق رفع أسعار الطاقة والكهرباء بما يتماشى مع الأسعار العالمية وتقديم الخدمات للمواطنين بأسعارها الحقيقية وفقا لموارد الدولة وضمانا لقدرتها على الاصلاح . . وفى ذلك لا خلاف . . لأن مصر حركت بالفعل أسعار الكهرباء بما يقارب أسعار تكلفتها بالفعل ، أما رفع أسعار الخدمات الحكومية إلى تكلفتها الحقيقية فإن مصر ترى ضرورة أن يرتبط ذلك أولا بتحسين هذه الخدمات قبل تقاضى تكلفتها الحقيقية من المواطنين .

○ يطلب منا الصندوق إلغاء دعم السلع كليا لرفع عبئه عن ميزانية الدولة ، وفى ذلك نختلف مع صندوق تماما ، لأن فى مصر مشكلة اجتماعية لا يمكن تجاهلها ولأن من رأينا أن إلغاء الدعم لا يمكن أن يتم بين يوم وليلة . . لكنه يمكن على المدى البعيد بتعديل الأجور والأسعار

ووصول الدعم إلى مستحقيه الحقيقيين أن تخفف الدولة من جزء كبير من أعبائه على ميزانيتها .

○ يطلب منا الصندوق أيضا رفع أسعار المحاصيل الزراعية التى تشتريها الدولة من المزارعين . . وفى ذلك فلا خلاف بيننا وبين الصندوق لأن هذا الرفع سيكون حافزا على زيادة الانتاج الزراعى وتحقيق الأمن الغذائى .

○ ○ هذه هى مطالب الصندوق . . وسواء وافقنا على بعضها ورفضنا البعض الآخر . . وسواء رفضناها كلية أو قبلناها كلية فإن الأمر فى أيدينا وعلينا أن نناقش كل مشاكلنا بصراحة ووضوح وبلا حساسيات .

وعلينا أن نختار ما نراه ملائما لنا ومحققا لمصالحنا . . وفي كل الأحوال فإني أعود لأكرر مرة أخرى أنه لا صندوق النقد الدولي . . ولا بنوك العالم مجتمعة سوف تحل لنا مشكلتنا الاقتصادية لأن حلها يبدأ من أنفسنا . . ونحن ماضون فى سياستنا الحازمة للاصلاح المالى والاقتصادى ولرفع مستوى معيشة الشعب ، لكن كل ذلك لن يحقق نتائجه المرجوة إلا إذا تغيرنا نحن من الداخل . . وعرفنا قيمة العمل البشرى فى تقدم الحياة . . وإلا إذا عرف الجميع . . أن مجتمعا لا يعمل . . لن يكون مجتمعا للرخاء ولو أمطرت عليه السماء ذهبا وفضة . . وأن بداية الاصلاح الحقيقية تبدأ من العامل البسيط أمام آلته . . والموظف الصغير في مكتبه . . والمدرس الشاب في مدرسته ، وتبدأ أيضا بتغيير سلوكيات المجتمع وأنماطه الاستهلاكية . . بل « وأنماطه » الفكرية . .

○ ○ فلقد طالبت ـ على سبيل المثال فى نهاية أحد مقالاتى ـ كل الخبراء والسياسيين من جميع الأحزاب والتيارات بأن يجيبوا عن أسئلة محددة حول الدعم ، وما يرونه من اقتراحات لضمان وصوله إلى مستحقيه . . فلم أتلق ردا واحدا من أى من هذه التيارات السياسية المتلاطمة فى المجتمع المصرى .

« فلعل المانع خير » ! ولعل الجميع يدركون تماما أن مسئولية هذا الوطن لا تقع على عاتق الحكومة وحدها وإنما على عاتق كل الأحزاب والهيئات والمؤسسات بل وعلى عاتق كل مواطن فى مصر مهما صغر شأنه . .

ولعلنا ندرك ذلك تماما ونعيه . ونحن نتساجل ونختلف ونتحاور ونؤدى أعمالنا ونتشارك فى المسئولية العامة . .

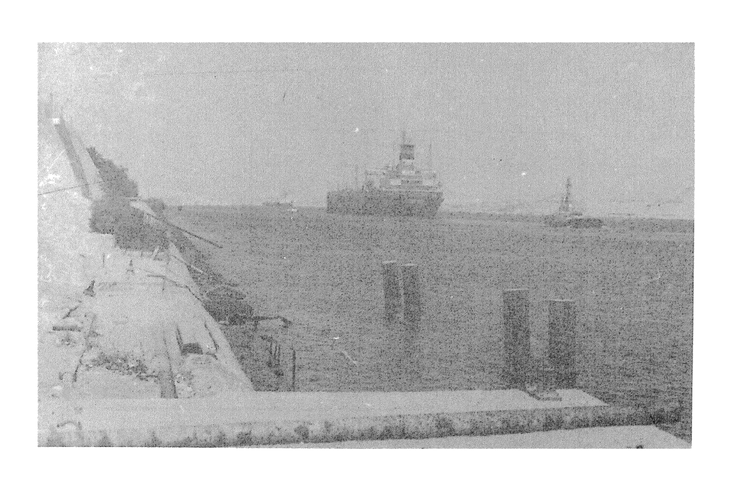
ولعلنا « نتذكره » دائما ـ الوطن ـ لأن الذكرى تنفع « المخلصين » وتنفع بلادنا التى تشقى كل يوم لاصلاح حاضرها . . وحماية مستقبلها .

●●

٦ حقيقة القضية

□ □ لا بد أن نتوقف لنتساءل ماذا نرَيد أن نقول من وراء هذه الدراسة الطويلة . . وماذا علينا أن نفعل بعد أن شخصنا الداء . . وحددنا الدواء ؟ ؟

○ ولا شك أن ما نريد أن نخرج به من هذه الدراسة هو حالة ينطبق عليها بكل دقة المثل الانجليزى القديم الذى يقول « إن الأمراض المستعصية تتطلب علاجًا قويًا » .



▲ قناة السويس مورد أساسى للعملة الصعبة يلعب دوره فى سد حاجات البلاد منها . حيث تسهم هى والبترول وتحويلات المصريين والسياحة بنسبة ٨٥ ٪ من هذه الاحتياجات ، فى حين لا تدر الصادرات الصناعية والزراعية سوى ١٥ ٪ فقط .

....

○ وإذا كان لى أن أضيف شيئا عليه . . فإنى أقول مشكلتنا الاقتصادية ليست مستعصية على الحل . . لكنها رغم ذلك تحتاج إلى علاج قوى تشارك فيه كل الأطراف . . ويسهم فيه كل فرد بنصيب مهما تضاءل شأنه . .

○ فالمشاكل التى يعانى اقتصادنا منها كما يعرف الجميع ليست وليدة السنوات القليلة الماضية ، وإنما هى نتاج عشرات السنين التى أثمرت هذه المشاكل وأصبحت تراثًا يتضخم من جيل إلى جيل وسلمه كل جيل إلى الجيل التالى وقد تضخم وترهل وزادت أعباؤه .

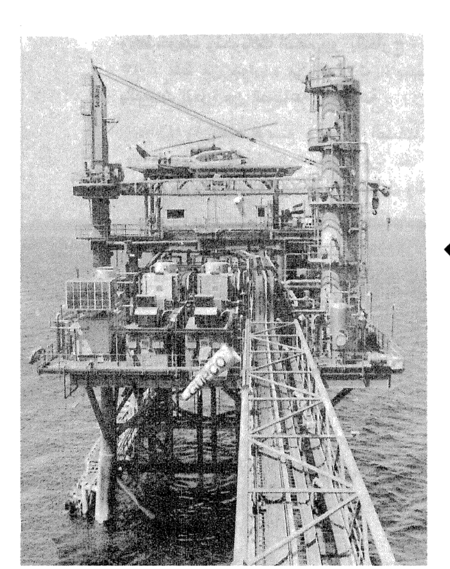
○ ويتطلب هذا الوضع . . أن نخرج من دائرة تبادل الاتهامات عن مسئولية تضخم هذه المشاكل . . ومن من الحكومات السابقة التى تسببت فيها . . ومن منها من أهمل علاجها فى الوقت المناسب . . ومن منها فضّل سياسة

إخفاء الرؤوس فى الرمال لكى لا يواجه الجماهير بحلول قوية تثير جدلا وتتطلب دفاعًا عنها ، ثم آثر السلامة بترك هذه المشاكل تتضخم على مر السنين ككرة الثلج وسلمها ميراثًا غير مشكور لمن جاءوا بعده .

○ علينا أن نخرج من هذه الدائرة الآن لنتساءل . . ماذا نستطيع أن نفعل الآن لوقف تضخم المشاكل - ولعلاجها - ولحماية الأجيال القادمة من آثار استمرار هذه المشاكل بلا حلول جذرية ؟ ؟

○ وأتصور أن حجم هذه المشاكل . . وطبيعة الظروف التاريخية المحيطة بنا تفرض علينا ألا يكون تصدينا لعلاجها . . بالأساليب التقليدية المألوفة . . ولا بالمسكنات العادية .

○ وإنما تفرض علينا أن يكون تصدينا لعلاج هذه المشاكل بإيجاد حلول شجاعة تتطلب إرادة قوية لتنفيذها . . وخيالا جريئًا يغطى آفاق المشكلة



« لدى مصر ثروة لا بأس بها من البترول » ، يعمل أبناؤها على تنميتها لتحقيق احتياجات التنمية . وفى الصورة منصة منطقة شُعَبْ على لضخ ماء البحر فى الآبار لاستخراج البترول منها .

كلها . . كما يتطلب أيضًا أن يكون العلاج فى بعض الحالات بالجراحة التى تستأصل الداء من مكمنه . . وليست بالمسكنات التى تعالج النتائج . . ولا تضرب فى جذور الأمراض .

○ ولا مفر أمامنا من اختيار هذا النهج الواقعى الجرىء . .

فإننا إن لم نفعل ذلك فإن المشاكل الاقتصادية التى تثقل كاهلنا الآن سوف تتحول إلى جبال عالية من المشاكل يصعب التعامل معها فيما بعد ، وتخنق كل أمل فى مستقبل سليم لأجيالنا القادمة ، فالاقتصاد كما يعرف الجميع هو القوة الحاكمة الآن فى مصائر الشعوب . والاقتصاد القوى هو الذى يشكل الدولة القوية داخليًا وخارجيًا ، وهو الذى يحدد معالم المستقبل للشعوب تقدمًا أم تخلفًا ، رفاهية أم معاناة . . أمنًا . . أم قلاقل واضطرابات .

○ ○ ولن أكون هنا أول من لفت الأنظار إلى أن اقتصادنا يعتمد فى ٨٥ ٪ من موارده من العملات الحرة على مصادر خارجية كالبترول وقناة السويس وخط سوميد وتحويلات المصريين بالخارج ، والسياحة ، فى حين يعتمد فى ١٥ ٪ فقط من موارده من العملات الأجنبية على موارده من صادراته بالعملات الحرة من الصناعة والزراعة .

□ وأن هذا الوضع يزيد من اعتمادنا على الخارج . . بحيث تؤثر الظروف العالمية على مواردنا من النقد الأجنبى كما حدث فى العامين الأخيرين عندما نقصت موارد البترول والقناة وتحويلات المصريين .

وليت الأمر يتوقف عند هذا الحد . . فالمشكلة أن هذا الوضع يرتبط بمشكلة خطيرة من أهم مشاكلنا الاقتصادية ، هى مشكلة الفجوة الكبيرة بين ما ننتج من الغذاء . . وبين ما نستهلك منه . .

□ وهى فجوة تتزايد بكل أسف . . ومع تزايدها يزداد اعتمادنا على الخارج وتزداد متاعبنا الاقتصادية ، وهى وجه من وجوه مشكلةعالمية هى نقص الغذاء فى العالم واعتماد بعض دوله فى غذائها على العالم الخارجى .

□ وبالرغم من أننا لسنا وحدنا الذين نعانى من هذه الفجوة وأن الدول العربية بصفة عامة تعتمد فى أكثر من نصف احتياجاتها الغذائية على الواردات بل ويتدهور وضعها الغذائى من سنة لأخرى .

□ بالرغم من ذلك ، فإن المشكلة فى بلادنا تتطلب وقفة حازمة . . وعلاجًا قويًا لأنها مع ظواهر المشكلات الاقتصادية الأخرى كعجز الموازنة وعجز ميزان المدفوعات تشكل وضعًا لا مجال فيه للتهاون أو إرجاء الحلول إلى أزمان قادمة .

○ ○ فنحن نعانى من فجوة غذائية واسعة بين ما ننتج من الغذاء ، وما نستهلكه منه . ولقد تطورت هذه الفجوة تطورًا مخيفًا خلال السنوات الـ ١٥ الماضية ، فلقد تزايدت هذه الفجوة من ١٥٠ مليون دولار فى عام ١٩٦٠ إلى ١٨٤ مليون دولار فى عام ١٩٧٠ ، إلى حوالى ١,٩ مليار دولار فى عام ١٩٨٠ إلى ٢,٣ مليار دولار فى عامى ٨١ / ٨٢ . وإذا ساءت معدلات إنتاج الغذاء واستهلاكه عن ما هى عليه الآن فإن هذه الفجوة ستصل فى نهاية الخطة الخمسية ٨٦ /٨٧ إلى حوالى ٣,٨ مليار دولار كل سنة .

وإذا تأملنا هذه الأرقام الخطيرة فسوف نكتشف أن اتجاه الزيادة مطرد بخطوات واسعة . . فلقد تضاعفت قيمة هذه الفجوة حوالى عشر مرات من عام ٧٠ إلى عام ١٩٨٠ .

○ ○ كما سوف نكتشف أيضًا ومن استقراء اتجاهات الأرقام أن الفجوة فى القمح سوف تتزايد فى نهاية ١٩٨٧ إلى ٨,٣ مليون طن وبذلك تنخفض نسبة الاكتفاء الذاتى فى مصر من القمح من ٢٦ ٪ إلى ٢١ ٪ ، ويرتفع العجز فى الذرة إلى ١,٨٨٧ مليون طن فى نفس العام أى أن الفجوة فى الحبوب سوف ترتفع من ٧,١ مليون طن فى عام ٨١ ـ ٨٢ إلى حوالى ١٠,٤ مليون طن عام ١٩٨٧ وبذلك تنخفض نسبة الاكتفاء الذاتى من الحبوب فى مصر من ٥٢ ٪ عام ٨١ / ٨٢ إلى ٤٥ ٪ فى عام ٨٦ ـ ٨٧ .

○ ونفس المؤشرات بالنسبة لمجموعات المواد الغذائية الأخرى فتزيد فجوة الزيوت من ٣١٤ ألف طن فى عام ٨١ ـ ٨٢ إلى حوالى ٥١٧ ألف طن فى عام ١٩٨٧ ، وتنخفض نسبة الاكتفاء الذاتى من الزيوت من ٣٢ ٪ إلى ١٩ ٪ ، وتزيد فجوة السكر من حوالى ٦٠٣ آلاف طن فى عام ٨١ ـ ٨٢ إلى حوالى مليون و ٥٧ ألف طن عام ٨٧ ، وتنخفض بذلك نسبة الاكتفاء الذاتى من ٥١ ٪ إلى ٤٠ ٪ .

○ ونتيجة لهذه الأوضاع قامت الحكومة بوضع الخطة الخمسية ٨٢ / ٨٣ ـ ٨٦ / ٨٧ ، لتصحيح المسار الاقتصادى فى الزراعة وغيرها من المجالات .

واستهدفت الخطة تحقيق حجم من الإنتاج الغذائى يضمن بقاء الفجوة الغذائية فى نهاية الخطة مساوية لما كانت عليه فى بداية الخطة فى عام ١٩٨١ ، أى أنها تهدف إلى عدم تضخم الفجوة أكثر مما تضخمت . . وفى سبيل الوصول إلى ذلك استهدفت الخطة زيادة الإنتاج فى المواد الغذائية وترشيد الاستهلاك منها ، ونجحت الخطة فى زيادة إنتاج بعض السلع الغذائية لكنها لم توفق فى ترشيد الاستهلاك .

○ وإذا جاز لى أن أستعير تعليقًا لأحد على هذه المشكلة . . وعلى هذه الخطوات المحدودة التى تحققت فى مجال زيادة إنتاج السلع الغذائية ، فإنى أستعير كلمات الرئيس مبارك من خطابه فى مجلس الشعب من أن هذه الخطوات هى قطرات من أول الغيث الذى نطالب به ونتوقعه من كل أجهزة الدولة والوحدات الإنتاجية .

○ فهى فعلا قطرات من أول الغيث . . ونحن فى حاجة إلى غيث ينهمر ليزيد من إنتاجنا من المواد الغذائية ويقلل من استيرادنا لها من الخارج ويخفف من الضغوط القوية على ميزان مدفوعاتنا وعلى ميزاننا التجارى .

○ فليس من المقبول أن تعتمد مصر وهى مهد الزراعة فى العالم فى غذائها على الاستيراد من الخارج ، وأن يتزايد هذا الاعتماد حتى نصل إلى وضع يصبح فيه من بين كل ٥ أرغفة من الخبز رغيف واحد من إنتاج أرض مصر وقمح مصر . . والأربعة الباقية من قمح مستورد ! !

○ ومن الطبيعى أن تتجه الدولة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتى من الحبوب الرئيسية عن طريق الزيادة الرأسية فى الإنتاج باستخدام أساليب الزراعة الحديثة ، وبتطبيق أحدث نظريات علم الهندسة الوراثية فى اختيار أنواع البذور ذات العائد المرتفع ، وتعميم الميكنة الزراعية .

○ ومن المتوقع أن يرتفع إنتاجنا من الحبوب الرئيسية من ٨ ملايين طن سنويا إلى ١٤ مليون طن خلال من ٥ ـ ٧ سنوات بعد أن أثبتت التجارب العلمية أنه يمكن بالوسائل الحديثة رفع إنتاجية الفدان بنسبة ٧٠ ٪ .

« وليس أمامنا كما قال الرئيس مبارك خيار آخر »

« فمن لا يملك طعامه لا يملك حريته . . ولا يشعر بكرامته » .

○ والمؤكد أننا رغم كل ما يبدو فى الصورة من شواهد مزعجة نملك من الموارد ومن الأساليب العلمية الحديثة ما يكفل التغلب على خطر نقص الغذاء والقضاء عليه من جذوره .

○ فقط نحتاج إلى التخطيط الشامل الذى يعبىء كل طاقات الأمة فى هذا الاتجاه .

وفقط نحتاج إلى مشاركة كل فرد فى موقعه مهما كانت هامشية دوره فى علاج مشكلة بلاده الاقتصادية وفى التخفيف من الضغوط على ميزان مدفوعاتها . . وميزانها التجارى . . فإن ترشيد الاستهلاك هو الجناح الآخر الأساسى لعملية زيادة الإنتاج .

فالقضية تخصنا جميعا . . ولا تخص الحكومة وحدها ولا الحزب الحاكم وحده . .

والمصير مصيرنا جميعًا وليس مصير الحكومة ولا الحزب الحاكم وحده . . ولا شك أن هناك مجالات عديدة يستطيع الجهد الفردى - جنبًا إلى جنب مع الجهد القومى العام - أن يشارك فيها فى التخفيف من الضغوط على بلادنا . .

○ لقد وضعنا أقدامنا على بداية الطريق بإيقاف جريمة تجريف الأرض الزراعية . . وعلينا أن نواصله بنشر الميكنة وتشجيع ارتياد الصحراء وزراعتها . . وإنشاء المزارع العلمية الصغيرة المملوكة للأفراد فى كل مكان .

○ وعلينا أن نواصل سياسة تشجيع تحول القرى إلى قرى منتجة تكتفى بما تنتجه من غذاء . . وتستفيد بما يزيد عن فائض إنتاجها من الغذاء والسلع . .

علينا أيضًا أن نهتم بسياسة الحد من الفاقد فى إنتاج الحبوب والغذاء بصفة عامة ، ومن كل شىء . . من الزراعة إلى الصناعة إلى كل المجالات .

○ وإذا كانت قد أسهبت فى الحديث عن الضغوط وأوجه الخلل فى هيكلنا الاقتصادى . . فلم أفعل ذلك لزرع اليأس فى النفوس ، وإنما للتنبيه إلى ضرورة العمل والحركة وتضافر الجهود لعلاج مشاكلنا ودفع عجلة بلادنا إلى الأمام .

○ فلسنا فى وضع ميئوس منه اقتصاديًا بأى مقياس من المقاييس الاقتصادية العالمية . . وإنما لنا قوتنا الاقتصادية ولنا مواردنا ونهدف إلى تخليص هذه القوة من معوقات انطلاقها وإلى زيادة هذه الموارد بما يكفل تحقيق التقدم لمصر ولأجيالها القادمة .

فمصر لديها موارد كبيرة طبيعية وغير طبيعية .

○ فلديها مواردها من الزراعة والصناعة ، ولديها البنية الأساسية الضخمة التى تم استكمالها فى الفترة الماضية ، ولديها ثروة من البشر حجمها ٤٩ مليون نسمة منهم ١٣ مليونًا من القوى العاملة المنتجة من الأطباء والمهندسين والحرفيين والفنيين والعمالة المدربة وغير الماهرة . . وهى ثروة كبيرة بكل المقاييس . . بل إنها فى بلد آخر كاليابان هى الثروة الأساسية .

○ ولدى مصر أيضًا موارد مالية . . فلديها ٢٤ مليارًا من الجنيهات من الودائع المملوكة للأفراد والشركات .

○ ولديها أكثر من ٨ مليارات دولار من الودائع بالعملات الأجنبية .

○ ولدى مصر ثروة لا بأس بها من البترول والثروة المعدنية الأخرى ولديها قاعدة صناعية كبرى يمكن توسيعها والبناء عليها ، ولديها قناة السويس وكنوز السياحة وتحويلات المصريين بالخارج . ولقد حققنا خلال السنوات الماضية معدلات نمو كبيرة متوسطها ٩ ٪ ، ونستطيع أن نحقق معدلات أكبر لو خلصنا اقتصادنا من معوقاته والضغوط الواقعة عليه .

□ □ وسوف نفعل ذلك بكل تأكيد بتضافر الجهود وبقطرات عرق الجميع . . لأن القضية كما قلت من قبل ليست قضية حكومة أو معارضة . . لكنها قضية مصير وقضية تتشابك فيها الرؤى الاقتصادية مع الرؤى السياسية وتتداخل فيها العلاقات الاقتصادية مع العلاقات السياسية . . ولأنها كذلك فإن ذلك سوف يدفعنا بالتأكيد إلى تواصل دراسة المشكلة من منظور آخر ، هو منظور علاقاتنا السياسية مع دول العالم . . لنعرف أين نحن من هذه العلاقات وماذا نستطيع أن نقدم لاقتصادنا . . وماذا ينبغى علينا أن نفعل لكى نوظف علاقاتنا الخارجية لخدمة خططنا الجادة للإصلاح الاقتصادى فى الداخل .

الجـزء الثـانى

نحــن والعــالم

٧ مصر والولايات المتحدة

أهداف الطرفين وحقيقة التبعية

□ □ لم يعد خيارًا حرًا لأى دولة أن تكون لها علاقات وثيقة مع العالم الخارجى ولا أن تجد نفسها فى قلب صراعاته . . وشبكة توازناته ، فلقد مضى ذلك الزمان البعيد الذى كانت تستطيع فيه دولة ما لظروف معينة أن تختار العزلة وأن تخرج نفسها من الحسابات الدولية . ومنذ انهيار مبدأ مونرو الذى كان يعزل أمريكا عن شئون العالم القديم وانفجار ثورة الاتصالات بعد تداعيات نتائج الحرب العالمية الثانية أصبح العالم كله قرية واحدة يؤثر ما يجرى فى بعض أطرافه فيما يجرى فى أطرافه الأخرى . .



علاقة مصر بالولايات المتحدة تأتى أولا وأخيرا فى إطار العمل المصرى الاستراتيجى لتحقيق غايات ثلاث : السلام والإستقرار والتنمية . وإختيارنا لها كطرف آخر فى علاقة خاصة لا يرجع لإنحياز أيديولوجى أو إختيار لنمط فكرى سياسى سائد فيها ، وإنما ينبع من الهدف المشترك لإحلال السلام فى المنطقة .

الرئيسان حسنى مبارك وريجان فى ترحيب متبادل فى اللقاء الذى تم بينهما فى واشنطن فى ٢ أكتوبر ١٩٨٥ .

....

وأصبحت الدول الصغرى فى قلب الساحة مع الدول الكبرى ولا خيار لأحد ، فالجميع ركاب زورق واحد شاءوا أم أبوا . . ويتنازعون ويتقاتلون ويتنافسون . . لكن لا أحد يستطيع أن يعزل نفسه نهائيًا عن الآخرين .

وإذا كانت هذه الحقيقة تنطبق على كل دول العالم بلا استثناء . . فإن بعض الدول قد اختارت لها الأقدار مواقع أو ظروف جغرافية وتاريخية تجعل

لها وضعًا عامًا فى العلاقات الدولية ، ومن بين هذه الدول بكل تأكيد مصر لأسباب لا داعى لتكرارها لأننا سوف نتجاوزها إلى استعراض علاقات مصر الدولية ومؤثراتها على السياسة المصرية فى الداخل والخارج . وسأبدأ فى هذه الحلقة بمناقشة أكبر هذه العلاقات حاليًا وهى العلاقات المصرية الأمريكية .

بداية أقول أن الجميع يعرفون إلى أى مدى ترتبط السياسة الخارجية لأى دولة بأوضاعها فى الداخل . ولا أتجاوز إذا قلت إن كل دولة تحدد استراتيجية سياستها الخارجية على ضوء استراتيجيتها فى الداخل وعلى ضوء أهدافها المحلية ، فإذا حاولنا أن نتلمس أهداف السياسة المصرية فى الداخل ، فإننا سوف نجد أنها تدور حول ٣ محاور رئيسية هى السلام . . والاستقرار . . والتنمية .

○ ○ فإذا استعرضنا خطوط السياسة الخارجية المصرية ، فإننا سوف نجد أنها تعمل وتتحرك فى إطار هذه الأهداف . . وبما يحققها وتأتى علاقة مصر بالولايات المتحدة أكبر القوى العظمى فى العالم الآن فى إطار العمل المصرى الاستراتيجى لتحقيق هذه الأهداف الثلاثة فى السلام والاستقرار والتنمية .

وقبل أن نبدأ مناقشة وتقييم هذه العلاقة . . سوف يكون مفيدًا أن نعرف بعض الحقائق عنها ، فنقول إن العلاقات المصرية الأمريكية قد تطورت خلال حوالى العشرين سنة من مستوى تحت الصفر قبل وبعد ٦٧ إلى مستوى العلاقة القوية الوثيقة فى السبعينات والثمانينات .

وإن علاقات مصر الاقتصادية مع الولايات المتحدة قد شهدت تطورات جذرية خلال هذه المرحلة ، فبلغ إجمالى حجم المساعدات الأمريكية لمصر خلال السنوات العشر من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٥ ، ١٠ مليارات و ٩٠٠ مليون دولار ، أى ما يقرب من ١١ مليار دولار من بينها ٤٥٢ مليون دولار تحويلات نقدية سائلة خلال عام ٨٤ / ١٩٨٥ .

○ ○ ومن بين هذه المساعدات أيضًا :

١٧٩٨ مليون دولار قروضًا لاستيراد السلع من أمريكا خلال ٧ سنوات .

ومنح لا ترد لاستيراد السلع أيضًا قيمتها ١٥٢١ مليون دولار فى ٧ سنوات . .

ومنح للمشروعات قيمتها ٣٧٢٥ مليون دولار خلال ١٠ سنوات .

ومنح فنية للمشروعات قيمتها ١٢٦,٤ مليون دولار .

ووفقًا لقانون فائض الحاصلات الزراعية حصلنا خلال السنوات العشر الأخيرة على قمح وزيوت وسلع غذائية بما قيمته ٢٥٦١ مليون دولار ، منها ٢٣١٨ مليون دولار قروضًا ميسرة على سنوات طويلة مع فترات سماح معقولة ، منها ١٩٦,٦ منح لا ترد ، ومنها أيضًا ٧٣ مليون دولار تم خصمها من المديونية مقابل استخدام المقابل المحلى لها فى دعم التنمية الريفية .

وهذه المساعدات التى تبلغ حوالى ١١ مليار دولار هى المساعدات الاقتصادية المدنية خلال السنوات العشر الأخيرة ولا تشمل القروض العسكرية التى بدىء فى العام الماضى تحويلها إلى منح لا ترد .

ونستطيع أن نقول بلغة الأرقام إن الولايات المتحدة الأمريكية تمد مصر ابتداء من العام الماضى بحوالى ٢٨٠٠ مليون دولار للناحيتين العسكرية والاقتصادية ، وإن معظم هذه المساعدات قد بدأ يتحول إلى منح لا ترد .

ومن حق كل إنسان أن يسأل نفسه ولماذا تساعدنا الولايات المتحدة بهذه الأموال الطائلة . . وماذا تريد منا . . وهل تعطينا كل هذه المساعدات بلا هدف . . ولا مقابل . .

○○ وأجيب على الفور أنه من السذاجة السياسية أن يتصور أحد أن أية مساعدات خارجية من دولة لأخرى تكون بلا هدف يحقق مصالح الطرف المانح ، وإن لم يضر بمصالح الطرف الممنوح . فهذه سذاجة لا تتفق مع منطق العصر .

كما أن أية مساعدات تمنحها دولة لأخرى بلا أى غرض تكون إهدارًا لثروة هذا البلد من حق شعبه أن يحاسب عليه .

وتنطبق هذه القاعدة على الجميع بلا استثناء من الولايات المتحدة إلى الاتحاد السوفيتى إلى أوروبا الغربية إلى الدول العربية الشقيقة ، بل وعلينا نحن أنفسنا إذا ما قدمنا مساعدات عسكرية أو اقتصادية لدولة مجاورة أو دولة أفريقية تطلب العون منا ، إنها لغة المصالح التى لا يعرف العصر غيرها . .

وليست المشكلة فى أن تكون هناك مصالح أم لا . . وإنما المشكلة الحقيقية هى أن تكون هذه المصالح مشروعة وعادلة . . وأن تكون متفقة مع مصالح الدولة الممنوحة لها . . وألا تتحول العلاقة بين المانح والممنوح إلى علاقة تبعية وتكليف بالأوامر والقرارات .

فهذه هى القضية . . ولا قضية سواها .

هناك إذن مصالح للولايات المتحدة الأمريكية فى مساعدتها لمصر . . فما هى هذه المصالح والأهداف ؟

○ ○ بوضوح تام تساعدنا الولايات المتحدة لهدفين أساسيين :

الأول : هو عدم الانخراط فى استراتيجية الاتحاد السوفيتى ضد الولايات المتحدة ومصالحها فى الشرق الأوسط .

والثانى : هو عدم تجدد الحرب بيننا وبين إسرائيل التى تلتزم الولايات المتحدة بأمنها .

هل يعنى ذلك إذن أن هناك تطابقًا بين السياسات والأهداف الأمريكية فى المنطقة والسياسات والأهداف المصرية فيها ؟

بصراحة تامة أقول أنه ليس هناك تطابق فى الأهداف والمصالح ، وإنما هناك دوائر اتفاق ودوائر اختلاف ودوائر الاتفاق ليست قليلة . . كما أن دوائر الاختلاف ليست أيضًا قليلة . . وليس هذا بدعًا فى العلاقات السياسية الدولية ، فحينما كانت مصر ترتبط بعلاقات وثيقة جدًا مع الاتحاد السوفيتى لم يكن هناك أيضًا تطابق تام بين الأهداف والسياسات لكل من مصر والاتحاد السوفيتى ، لكن دوائر الاتفاق فى تلك المرحلة كانت أوسع وأكبر من دوائر الاختلاف .

○ ○ ثم نصل إلى النقطة التى يستخدمها البعض فى مزايداتهم الحزبية كثيرًا بلا تبصر ، وهى نقطة التبعية . فهل صحيح أن علاقة مصر بالولايات المتحدة هى علاقة تبعية بسبب هذه المساعدات الأمريكية لمصر ؟

وإذا كنت أسلم مقدمًا بأن الطرف المانح يملك أن يمنح وأن يمنع إذا شاء ، فإنى أقول أيضًا إن العلاقات الدولية ليست بهذا التبسيط المعيب . . فالعلاقات الدولية كما قلت هى علاقات مصالح وأهداف مشتركة أو على الأقل غير

متناقضة ، فإذا كان الأمر كذلك فإن العلاقة بين الطرفين اللذين يتفقان فى الأهداف الأساسية لا يصح أن توصف بالتبعية من طرف لصالح طرف آخر ، وفى نفس الوقت لا يمكن أن توصف بالتنافر التام ، إلا فى حالة تناقض الأهداف والمصالح تنافرًا أساسيًا .

فدول غربية كفرنسا مثلا يعرف الجميع أن لها مواقفها المستقلة عن الولايات المتحدة . . وأنها ليست دولة تابعة لقطب المعسكر الغربى الكبير لكن هل يعنى ذلك أن فرنسا تستطيع أن تنسلخ من المعسكر الغربى وأن تنضم مثلا لقوات حلف وارسو ؟

بالتأكيد لا ؟ وإلا وجدت فرنسا نفسها أمام متغيرات لا يمكن احتمالها . . فالاستقلال شىء . . والخروج من استراتيجية كونية للدخول فى استراتيجية كونية معاكسة شىء آخر ، ولا ينقص ذلك شيئًا من استقلالية فرنسا ولا يتهمها أى اتهام بالتبعية للولايات المتحدة .

ثم هل يمكن مثلا أن نقول إن العلاقة بين اليابان والولايات المتحدة هى علاقة تابع بمتبوع ؟

إن الولايات المتحدة تكفل الدفاع عن اليابان . . وليس لليابان قوة عسكرية اعتمادًا على التزام أمريكا بأمنها ولم يحدث أن اتخذت اليابان مواقف سياسية مناهضة للسياسة الخارجية الأمريكية . . فهل يمكن أن توصف هذه العلاقة بالتبعية ؟ إن الواقع يقول غير ذلك . . فيقول أن اليابان بديناميكية معروفة عن شعبها قد حولت علاقتها الوثيقة مع الولايات المتحدة إلى قوة اقتصادية هائلة تهدد العملاق الأمريكى نفسه . . وليس من المنطق أن يضارع التابع متبوعه فى القوة والعملاقية إلى حد أن يرتجف المتبوع منه ويخشاه على مشاكل اقتصاده وأجياله .

إن الصين مثلا تنتهج خطًا سياسيًا يتلاقى مع أهداف الاستراتيجية الأمريكية ضد الاتحاد السوفيتى . . وقد أمدتها الولايات المتحدة بالتكنولوجيا المتقدمة عقب انتهاجها لهذا الخط وليس قبله ، وهذه نقطة هامة جدًا كما ساعدتها فى الانفتاح الاقتصادى المحدود الذى بدأته وأقامت لها الفنادق الحديثة وأمدتها بالإدارة وبالخبرة الفنية . فهل يمكن أن نعتبر العملاق الصينى تابعًا للعملاق الأمريكى ؟

○ ○ من المؤكد أن الإجابة على كل هذه الأسئلة تؤكد أن مصالح الدول لا يمكن تحقيقها بالشعارات الطنانة ولا بالتفكير الرومانسى ، وأن العلاقات الدولية علاقات مركبة تستهدف تحقيق أهداف متعددة وتأخذ فى الاعتبار عوامل وظروفًا مختلفة ، وفى ضوء هذه الحقيقة فليست كل علاقة تعاون وثيق بين دولة كبرى ودولة أصغر هى علاقة تبعية . . كما أنه ليست كل علاقة صداقة هى علاقة إذعان من طرف تجاه طرف آخر .

وليس هذا الأمر مقصورًا على العلاقات بين الدول الكبرى والصغرى ، بل وبين الدول الصغرى وبين بعضها أيضًا .

وسأضرب مثالا واحدًا لتلاقى المصالح بين الدول بغير أن تتلازم معه التبعية أو حتى شبهة التبعية .

إن مصر ترى فى السودان عمقًا أمنيًا استراتيجيًا لها ولا تستطيع أن تقبل أو أن تسكت على أى تدخل خارجى فى شئونه يهدد أمن مصر ووجودها . بل وبصراحة تامة أيضًا لا تستطيع أن تقبل أو أن تسكت على وجود نظام معاد لمصر فيه لما يشكله ذلك من خطر على الأمن القومى المصرى ، فهل يمكن أن توصف هذه العلاقة بالتبعية ؟ أو هل يمكن أن يقال أن علاقة السودان بمصر هى علاقة تابع هو السودان بمتبوع هو مصر ؟

ونفس الشىء يمكن أن يقال عن مصر بالنسبة للسودان . . فإن السودان يرى فى مصر خط الدفاع الأمامى له أو « الثغر » المتقدم الذى يتحمل الموجات الأولى من الهجوم قبل أن تصل إليه جحافله وهو أيضًا لا يستطيع أن يقبل ولا أن يسكت على وجود نظام فى مصر معاد للسودان أو تتناقض مصالحه تناقضًا أساسيًا مع مصالح السودان . .

○ فهل يمكن أن يقال أن علاقة مصر بالسودان هى علاقة تابع هو مصر بمتبوع هو السودان ؟

○ ما هى التبعية إذن ؟

إن التبعية ببساطة شديدة هى أن ننفذ فى بلادنا ولبلادنا قرارات صادرة فى الخارج . . وهى أن يفتح رئيس دولة كبرى الخط الساخن مع قيادة مصر فيكلفها بأداء مهمة نيابة عنها أو خوض حرب بالوكالة عنها . . أو اتخاذ موقف خلافًا للإرادة السياسية لمصر وخلافًا لمصالحها القومية والوطنية .

وإذا كان الأمر كذلك . . فإن أحدًا لا يستطيع أن يصف علاقة مصر بالولايات المتحدة بأنها علاقة تبعية رغم المساعدات الاقتصادية لمصر ورغم كل شيء .

○ ○ هناك مصالح متبادلة في استمرار السلام والاستقرار والتنمية وترسيخ الديمقراطية . . وفي الابتعاد عن الاستراتيجية الكونية للقوة العظمى الأخرى في العالم . . كل هذا صحيح . . لكن هناك دوائر اختلاف . . وخلافات في وجهات النظر ليست أيضًا بالقليلة وإن كانت لا توقف استمرار الحوار بين الطرفين .

هناك خلافات بين بعض المصالح العليا للطرفين . . فمن مصلحة الولايات المتحدة العليا بلا شك أن يكون لها في مصر قواعد عسكرية تخدم استراتيجيتها العامة ضد الاتحاد السوفيتي ، ومن مصلحة مصر العليا ألا تكون جزءًا من الاستراتيجية الكونية للولايات المتحدة ضد أي طرف وألا يكون على أرضها أية قواعد أجنبية أمريكية أو غير أمريكية .

وهناك خلافات سياسية واختلافات في وجهات النظر فيما يتعلق بالحقوق العربية ، واعتداءات إسرائيل المتكررة على الأرض العربية واستخدام أمريكا المتكرر لحق الفيتو لمنع إدانة إسرائيل .

○ ○ وهناك أيضًا اختلافات في الرؤية ووجهات النظر فمصر وأمريكا مثلا ترفضان الإرهاب وتدينانه ، لكن رؤية مصر لمنع الإرهاب تختلف عن رؤية أمريكا ، فمصر ترى أن منع الإرهاب يبدأ بإعادة الحقوق المسلوبة ورفع الظلم الذي يثمر الإرهاب ، وأمريكا ترى أن منع الإرهاب يكون بالوحدات المتخصصة في مقاومة الإرهاب وبتحريك الأساطيل وإجراء المناورات الجوية . . إلخ . .

○ كذلك تختلف مصر مع أمريكا في الموقف من ليبيا . . فمصر مهما عانت من القيادة الطفولية لليبيا ومهما كان رأيها في ممارساتها فإنها لا تستطيع أن تشارك في عمل ضد ليبيا . . ولا تستطيع أن تؤيد عدوانًا عليها . . أما الولايات المتحدة فمما يسرها بلا شك أن تشارك مصر في أي عمل عدواني على ليبيا بهدف ردعها عن الإرهاب .

○ أيضًا تختلف مصر مع أمريكا في موقفها من ياسر عرفات ، فأمريكا تتهمه

بالارهاب ، ومصر ترى فيه القيادة الشرعية للشعب الفلسطينى . . الممثلة لآماله وآمانيه . .

○ ولقد مرت علاقات مصر والولايات المتحدة بمراحل حرجة ، رغم الصداقة وتلاقى المصالح ، وكان أبرزها ما جرى خلال أزمة الباخرة الإيطالية واختطاف الطائرة المصرية وما تلا ذلك من غضبة مصرية رسمية وشعبية . . وما جرى بعدها ، من محاولات أمريكية لرأب الصدع وإيفاد المندوبين الرسميين للشرح والإيضاح واحتواء الأزمة .

وأستطيع أن أقول أن العلاقات الآن قد عادت إلى مجراها بعد صيف ساخن شهد تصادم وجهات النظر بين مصر وأمريكا . . مع استمرار التلاقى فى أهداف ومصالح أخرى . وأستطيع أن أقول أن الولايات المتحدة الآن أكثر تفهمًا لقضية استقلال الإرادة المصرية . . وأكثر تفهمًا لتصادم وجهات النظر بيننا وبينهم فى بعض القضايا ، وليس سرًا أن الولايات المتحدة قد تدخلت مؤخرًا لأول مرة فى قضية طابا وبذلت جهودًا مكثفة لتقريب وجهات النظر .

○ فكيف يمكن إذن أن توصف هذه العلاقة بالتبعية ؟

ليس سرًا أن نقول إن نغمة التبعية هذه تغذيها دول مجاورة لا تريد لمصر أن تكون دولة قوية . . ولا تريد لجيشها أن يكون قادرًا على ردع المغامرات العسكرية التى تهدد بلادنا ، والمعروف أن الولايات المتحدة تقدم لمصر السلاح المتقدم . . ولا تضع حظرًا على السلاح المتقدم لكى تعطينا السلاح المتخلف الذى انقضى عصره . فالمعروف أن الولايات المتحدة لا تحظر على أصدقائها أى سلاح حديث تنتجه الترسانة الأمريكية ولا تضع قيدًا عليه سوى أن يستخدم لمدة عامين أولا فى الجيش الأمريكى ثم يتاح للأصدقاء بعدهما الحصول عليه ، إما شراء أو بالقروض أو بالمساعدات .

ولم يكن هذا هو الحال بكل أسف حين كنا نعتمد على السلاح السوفيتى الذى لم يكن يتاح لنا منه إلا النوعيات المتخلفة ويحظر علينا أنواعه المتقدمة المستخدمة فى الجيش الأحمر .

ومن عجب أن من يتهمنا بالتبعية يضرب بنفسه أبشع المثل للتبعية العاجزة

للاتحاد السوفيتى . . ثم لا يملك لنفسه إلا أن يتهم الآخرين بها .

وعلى أية حال فإن مجتمعنا مفتوح وليس غريبًا أن يندد فيه أحد بالعلاقات مع أمريكا . . أو حتى يصفها بالتبعية . . ما دمنا لا نخشى على أنفسنا من هذه التهمة . . وما دمنا نستطيع أن ندحضها بالمواقف وبالحجة والدليل . .

وليس غريبًا على أمريكا وهى بلاد ديمقراطية . . أن تعتبر هذه الأصوات علامة صحية على حيوية الحياة السياسية فى مصر وديمقراطيتها .

○ ○ يبقى شىء آخر . . هو أن بعض هذه الأصوات يقول إن المساعدات الأمريكية لمصر ليست شيئًا ضروريًا وإننا نستطيع أن نستغنى عنها وأن نعتمد على أنفسنا إلى آخر هذا الكلام الإنشائى الجميل ، وردى على هذه الأصوات هو : ونحن أيضًا نتلهف شوقا للاستغناء عن هذه المساعدات لكن على من يطالبنا بالاستغناء عنها وهى كما قلت حوالى ٢٨٠٠ مليون دولار فى السنة ، أن « يدبر » لنا البديل ؟

فهل من بديل ؟

وأكتفى بهذا السؤال الحائر .

●●

٨ مصر والولايات المتحدة

لماذا العلاقة الخاصة ؟

□ □ استعرضنا فيما سبق أوجه علاقتنا مع الولايات المتحدة وقلنا أنها علاقة تخدم فى النهاية أهداف مصر الاستراتيجية فى السلام والاستقرار والتنمية ، وما نعنيه بالسلام هنا هو السلام العادل الذى نسعى لتوظيف علاقتنا مع الولايات المتحدة للتوصل إليه .

○ وقلنا أن هدفى الاستقرار والتنمية يتطلبان مستوى عاليًا من التعاون الدولى بين مصر والدولتين العظميين أساسًا ثم مع دول العالم الصناعى المتقدم والدول ذات التأثير فى منطقتنا .

○ واستعرضنا بالأرقام المساعدات الأمريكية الاقتصادية والعسكرية لمصر والتى بلغت مؤخرًا ٢٨٠٠ مليون دولار كل سنة تضاعفت أهميتها بالنسبة لمصر بعد أن أصبحت غالبيتها منحًا لا ترد .

○ لنصل بعد ذلك إلى التساؤل الذى يحلو للبعض أن يرددوه ، وهو لماذا هذه العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة ؟

□ □ ونجيب على التساؤل بأن اختيارنا للولايات المتحدة كطرف آخر فى علاقتنا الخاصة بإحدى الدولتين العظميين لم يرجع إلى انحياز ايديولوجى . . أو اختيار لنمط فكرى سياسى سائد فيها ، وإنما جاء هذا الاختيار نابعا من الهدف المشترك بين الطرفين فى إحلال السلام فى المنطقة ، فلقد رأينا فى مرحلة تاريخية معينة أننا فى حاجة إلى الولايات المتحدة لأنها وفقًا لتقديرنا هى الأقدر على المشاركة فى الحل السياسى للمشكلة والتأثير على إسرائيل للمشاركة فى الحل ، وربما لو كانت للاتحاد السوفيتى نفس القدرة على التأثير على إسرائيل لدفعها باتجاه الحل لكان اختيارنا هو الاتحاد السوفيتى وليس غيره كما كان اختيارنا له من قبل فى مرحلة الستينات بسبب احتياجنا لمساعدته فى المواجهة العسكرية مع إسرائيل .

○ فحين كانت المواجهة العسكرية مع إسرائيل هى الحل والأسلوب كانت لنا العلاقات الوثيقة مع من يملك مساعدتنا فى هذه المواجهة ، وحين أصبحت المواجهة السياسية مع إسرائيل هى الحل والأسلوب أصبحت لنا العلاقات الوثيقة مع من يملك مساعدتنا فى هذه المواجهة .

لذلك يخطىء من يظن أن اختيارنا للولايات المتحدة يرجع فقط إلى المساعدات التى تمدنا بها ، وإن كانت هذه المساعدات تمثل أهمية قصوى بالنسبة لمصر . . تتطلب من الإدارة الأمريكية فهمًا أعمق لوضع مصر فى المنطقة ودورها فيها وللظروف الاقتصادية الخاصة التى تمر بها الآن . فلا شك أن تعميق الاستقرار فى مصر ومساعدتها على تخطى الصعاب التى تواجهها يحقق الصالح المشترك للطرفين . ذلك أن عامى ٨٦ و ٨٧ يمثلان

بالنسبة لمصر عنق الزجاجة اقتصاديًا وماليًا . . وهى تحتاج إلى مساندة أكبر لكى تعبر هذا المضيق . فمن سوء الحظ أن جميع القروض التى حصلت عليها مصر من كل دول العالم خلال السبعينات والتى كانت لها فترات سماح قد حلت أقساطها وأقساط فوائدها خلال هذين العامين ، وخلال هذين العامين فإن مصر ستدفع ما بين ٢٥٠٠ و ٣٠٠٠ مليون دولار لأعباء الديون . وبعد عبور عنق الزجاجة سوف تنخفض هذه الأعباء إلى حوالى ٧٠٠ مليون دولار ابتداء من عام ١٩٨٨ . ولقد ضاعف من ظروف هذه الضائقة الاقتصادية ما تواجهه مصر من ظروف انخفاض موارد البترول بحوالى ١٢٠٠ مليون دولار وانخفاض عائدات السياحة وتحويلات المصريين فى الخارج .

وتتطلب كل هذه الظروف من الإدارة الأمريكية تفهمًا أكبر ومرونة أكبر تجاه بعض المطالب المصرية الخاصة بالمساعدات الأمريكية بهدف تحقيق استفادة أشمل وأعم بها .

□ □ فلقد طالبنا مرارًا مثلا بإضفاء مرونة أكبر على استخدام هذه المساعدات . وضربنا المثل بما تعامل به إسرائيل من جانب الولايات المتحدة فيما يتعلق بالمساعدات وقلنا أنه سيكون مفيدًا لو أتيحت لنا حرية استخدام المساعدات بنفس الطريقة ، فلم تستجب الإدارة الأمريكية حتى الآن لهذا المطلب . . وما زلنا نأمل فى الاستجابة له فنحن نعرف أن هذه المساعدات تنقسم إلى أنواع بعضها نقدى وبعضها محاصيل زراعية أهمها القمح والدقيق ، وبعضها تمويل لمشروعات فى مجالات معينة وبعضها عسكرى . وبنفس النظام تحصل إسرائيل على مساعداتها ، لكن الفارق هو أن إسرائيل تحصل عليها كلها نقدًا مما يتيح لها حرية الحركة فى استخدام كل أنواع هذه المساعدات وفقًا لأولوياتها الخاصة ، وما نأمل فيه هو أن نعامل نحن من جانب الولايات المتحدة معاملة قريبة من ذلك كأن توضع مبالغ المساعدات الإجمالية تحت تصرفنا فى البنوك الأمريكية وتكون لنا حرية الحركة فى توجيهها لسداد الأقساط الأمريكية نفسها أو شراء مشترياتنا من السوق الأمريكية .

□ □ مطلب آخر . . أننا ندفع حاليًا أقساط الديون العسكرية التى اقترضناها من الولايات المتحدة منذ عام ١٩٨٢ ، **وهذه الديون بفوائدها التى تصل إلى ١٢ ٪ تمثل عبئًا كبيرًا على موازنتنا ، ورغم ذلك فإننا لا نطالب الولايات المتحدة**

بإسقاط هذه الديون لأننا نعلم جيدًا أن هذا المطلب هو مطلب كل دول العالم الثالث التى تحصل على السلاح من الولايات المتحدة ، وأن أمريكا لا تستطيع الاستجابة لهذا المطلب بالنسبة لإحدى الدول خوفًا من مطالبة باقى الدول لها بالمعاملة بالمثل . . نعلم ذلك جيدًا لذلك فإننا لا نطالب بإسقاط الديون العسكرية السابقة لكننا نطالب بإعادة النظر فى فوائدها العالية خاصة بعد أن انخفضت معدلات الفائدة الآن إلى ما يقرب من ٨ ٪ .

□ □ ويأتى بعد ذلك مطلب يتعلق بأسعار السلاح الأمريكى نفسه تقدر على أساسه الديون العسكرية الأمريكية على مصر . . إننا نعرف أن السلاح الأمريكى أعلى سعرًا من السلاح الشرقى ، وإن كان لذلك ما يبرره من ارتفاع مستوى التكنولوجيا المتقدمة المستخدمة فيه ، لكننا نعرف أيضًا أن السلاح الأمريكى يباع لمصر بالأسعار التجارية له . . ونظن أن أوضاع مصر السياسية والاقتصادية وما يمثله التقاء الأهداف الاستراتيجية بين مصر والولايات المتحدة فى السلام والاستقرار يبرر للولايات المتحدة - إذا أرادت - أن تبيع السلاح لمصر بأسعار سياسية تراعى كل هذه العوامل . . لا بالأسعار التجارية التى لا تتعامل مع معطيات السياسة واعتباراتها .

□ □ نعرف كذلك أن الولايات المتحدة لا تستطيع أن ترغم مواطنيها على السياحة فى مصر . . لكننا نعرف أيضًا أن تقارير الحكومة الأمريكية الصادقة عن الاستقرار فى دول العالم سوف تعطى مؤشرًا للسياح الأمريكيين للاتجاه إلى الدول التى لا تخشى الحكومة الأمريكية على مواطنيها فيها من الخطر . . ولا شك أنه من المصلحة المشتركة للطرفين أن يتعمق هذا الاستقرار فى مصر باستمرار تدفق السياحة الأمريكية على مصر خاصة وأنها كانت تمثل حتى وقت قريب ٥٠ ٪ من حجم السياحة فى مصر و ٨٠ ٪ من إشغالات الفنادق بها .

□ □ من مطالبنا أيضًا من الولايات المتحدة ألا تقتصر مساعداتها على مصر فقط وأن تمتد لتشمل السودان ودولا أخرى فى حوض النيل ، لكى تتمكن مصر من تخطيط وتنفيذ برامجها طويلة المدى للاستفادة من مياه النيل فى رى أراض جديدة وتوسيع رقعة النماء فى بلادنا .

فالملاحظة التى يمكن أن نسجلها فى هذا الصدد هى أن مصر تحاول دائمًا أن تخطط لتفادى مشاكل الغد والتعامل معها فى حين تتجاوب

الإدارة الأمريكية مع مطالب الحكومة المصرية غالبًا فيما يتعلق بمشاكل اليوم والمشاكل الملحة الآن .

ولا شك أن نظرة مستقبلية لدور مصر فى المنطقة سوف تساعد الولايات المتحدة على تفهم رغبة مصر فى أن تشمل المساعدات الأمريكية خططها لاستثمار مياه النيل ، وخططها لتقديم المساعدات الفنية لبعض دول أفريقيا وليست فى ذلك بدعة فالولايات المتحدة تقدم لإسرائيل ما يمكنها من أن توجه مساعداتها لأفريقيا فلماذا لا تطبق نفس المبدأ مع مصر ومصلحتها فى أفريقيا أكثر مشروعية وأكبر وأعم من مصالح إسرائيل فيها ؟ .

□ □ ثم نصل إلى مطلب تتساوى فيه الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى بالنسبة لنا . . فمما لا شك فيه هو أننا فى العالم الثالث ندفع جميعًا نصيبًا كبيرًا من فاتورة الحرب الباردة بين العملاقين العظيمين ، ذلك أن زيادة التوتر بين الطرفين وتراجع التعايش السلمى بينهما ينعكس على مساهمتيهما فى مساعدة الدول النامية بالسلب ، ويؤثر على برامجهما لمساعدة هذه الدول اقتصاديًا .

○ ومن حقنا أن نطالبهما معًا بأن يبحثا معًا إمكانية العودة إلى مستوى أفضل من التعايش السلمى يتيح لهما المساهمة فى مساعدة الدول النامية على مواجهة المشكلة الاقتصادية العالمية التى ستعقد الأمم المتحدة دورة خاصة لمناقشتها فى مايو القادم .

○ كما أنه من حقنا بالتأكيد أن نطالبهما معًا بلعب دور إيجابى فى إنهاء حرب الخليج لتخفيف الضغوط الاقتصادية الرهيبة التى تتعرض لها المنطقة بأسرها بسبب هذه الحرب ، فإنهاء هذه الحرب سوف يخفف أعباء دول البترول العربية ويدفعها لتحويل إيداعاتها المالية إلى الدول العربية الأخرى التى تحتاج إلى هذه الإيداعات مما يسهم فى تحسين الموقف الاقتصادى لهذه الدول ومن بينها مصر .

○ ومن حقنا أيضًا أن نطالب الإدارة الأمريكية بأن تضع قضية الشرق الأوسط فى قائمة أولوياتها العاجلة . . بعد أن لاحظنا بكل أسف أن أولوياتها خلال الفترة الماضية والحالية لم تكن تشمل قضية السلام فى الشرق الأوسط ، وأنها تركز على قضاياها فى أمريكا اللاتينية وفى آسيا ، وعلى قضية الحوار بين القوتين العظميين ، وإذا كنا نسجل هذه الملاحظة على

الإدارة الأمريكية . . فإننا من ناحية أخرى لا نعفى الجانب العربى من مسئوليته عن تراجع قضية الشرق الأوسط فى كافة الأولويات لدى الإدارة الأمريكية . . فهو لم يتوصل بعد إلى صيغة عمل مشترك قابلة للتنفيذ لدفع الولايات المتحدة فى اتجاه المساهمة فى الحل .

وفى نهاية هذا الحديث عن علاقتنا مع الولايات المتحدة أقول إن تقدير دور مصر فى الدوائر الثلاث المتقاطعة وهى الدوائر العربية والإسلامية والافريقية ينبغى أن يهيىء ظروفًا أفضل لتفهم مطالبها الاقتصادية والسياسية من الولايات المتحدة .

○ كما يقتضى الإنصاف أن نقول أننا نحتاج إلى تنشيط الحوار المصرى الأمريكى ، الذى يغلب عليه حتى الآن طابع الحوار من جانب الولايات المتحدة مع مصر أكثر منه حوارًا متبادلا بين الطرفين ، وأقصد بالحوار هنا الحوار الذى تشارك فيه الإدارة والهيئات السياسية والأحزاب ومراكز الأبحاث ، فإننا نلاحظ مثلا أن عدد المبعوثين الأمريكيين إلى مصر أكبر بكثير من عدد المبعوثين الحكوميين المصريين إلى الولايات المتحدة وأن عدد الوفود السياسية من أعضاء الكونجرس التى تزور مصر وتتناقش مع قياداتها حول القضايا المشتركة أكبر بكثير من عدد الوفود المصرية التى تؤدى نفس الدور مع الولايات المتحدة . ولأن تركيب المجتمع الأمريكى لا يسمح له بأن تقدم الدولة مساعدات من أموال دافعى الضرائب إلى دولة أخرى إلا بموافقة مؤسساته النيابية والشعبية . . فإننا نحتاج بالتأكيد إلى إثراء الحوار مع هذه المؤسسات ومع الرأى العام الأمريكى لتهيئة مناخ أفضل لعلاقات أكثر نفعا لمصر . . وأكثر تحقيقًا لأهدافها فى السلام والاستقرار والتنمية .

● ●

٩ مصر والاتحاد السوفيتى

□ □ ونقترب بعد ذلك من علاقة مصر مع العملاق الآخر فى عالمنا المعاصر الاتحاد السوفيتى ، والحديث عن علاقتنا بالسوفيت يحاط دائمًا بحساسية لا مبرر لها . . وبغموض غير مفهوم أحيانًا . . بالرغم من أننا أقدم دول المنطقة تعرفًا على العملاق السوفيتى إلا إذا استثنينا الاتصال الأول الذى قامت به المملكة السعودية مع موسكو فى العشرينيات . . وإدراكًا لدوره كقوة عظمى مؤثرة فى العالم . . وتعاملا معه سواء أكان هذا التعامل اقترابًا أم صدامًا أم تعاونًا مشتركًا من أجل قضايا الحرب والسلام والتنمية فى بعض مراحل تاريخنا . .

○ والحديث عن علاقتنا مع السوفيت الآن لا يبدأ من فراغ . . فمن الإنصاف أن نعترف للاتحاد السوفيتى بدوره المؤثر فى مساندة جهودنا للتنمية وفى ذلك فإن هناك علامات ستبقى شاهدة على هذا التعاون بين البلدين تتمثل فى السد العالى ومصانع الحديد والصلب وعشرات بل ومئات من مداخن المصانع التى ارتفعت فوق أرضنا وساعدنا السوفيت فى إقامتها خلال تنفيذ أول خطة خمسية عرفتها مصر .

○ ثم دور الاتحاد السوفيتى فى كسر حصار السلاح حولنا ابتداء من عام ١٩٥٥ بصفقة الأسلحة الشهيرة التى عرفت باسم صفقة السلاح التشيكى والتى أمدنا فيها الاتحاد السوفيتى بصفقة سلاح قيمتها ١٠٣ ملايين جنيه بعد أن فشلت جهود مصر للحصول على السلاح من الغرب ، ومرورًا بشحنات التسليح قبل ٦٧ ثم إعادة بناء قدرة مصر العسكرية كاملة مما مكن الجيش المصرى من تحقيق إنجازه التاريخى فى معارك حرب أكتوبر .

○ وقد يسأل البعض لماذا الحديث عن علاقتنا بالسوفيت الآن . . ولماذا هذه الوفود المتبادلة على مستوى عال بين عاصمتى الدولتين وهل يعنى ذلك تغييرًا أيديولوجيًا فى إتجاه الدولة . . أم أنه نوع من المناوأة للعملاق الآخر الذى تربطنا به أوثق العلاقات ؟

○ وفى رأيى أن للقضية بعدًا آخر يختلف تمامًا عن هذه التصورات والاحتمالات . . بعدًا يبدأ من تفهم واع لدى مصر لواقع جديد فى العلاقات الدولية على مستوى العالم بأكمله . . يصل إلى قمته فى محاولات التقارب بين العملاقين الأعظمين . . ويتدرج فى الترتيب إلى محاولات كل الدول المتقدمة لإقامة جسر من العلاقات السليمة بينها وبين القوتين العظميين يسمح بالتعاون والتفاهم وتبادل المصالح بغير أن يؤثر كثيرًا أو قليلا على علاقات هذه الدول الخاصة بأى طرف منهما .

○ **هذا من ناحية المبدأ** . . ومن ناحية أخرى فإننا نقول بصراحة أن كلا من الطرفين الاتحاد السوفيتى ومصر له مصلحة مباشرة فى عودة الجسور بينهما واتصال العلاقات وتبادل المنافع على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل فى الشئون الداخلية لكل منهما . . فكل من الطرفين يعى تاريخيًا أهمية الطرف الآخر . . وليس أدل على ذلك من دروس سنوات الجفوة بينهما التى شهدتها المرحلة الماضية وسأشرح ذلك رغم غرابته بعد حين ! ! .

○ ففى سنوات الجفوة هذه حاول الاتحاد السوفيتى إقامة علاقات بديلة عن علاقته بمصر فأثبتت التجارب له أن مصر رغم كل شىء ورغم الجفاء والمقاطعة هى الطرف الفاعل فى المنطقة . . وأنه لا بديل عنها لمن يريد أن يخاطب العالم العربى . . أو أن يتحدث باسم العالم العربى لدى الغرب وفى المحافل الدولية . .

○ فمصر رغم كل شىء هى السلام حين تريد السلام . . وهى الحرب حين تجمع إرادتها على الحرب ، وطالما أن العالم كله يسعى علانية على الأقل إلى إقرار السلام فى المنطقة - فلا يمكن تحقيق ذلك باعتراف العرب أنفسهم بغير التعامل مع مصر . .

○ ورغم أن الاتحاد السوفيتى قد نجح فى تكوين وتعبئة ترسانات عسكرية متقدمة مدججة بالسلاح فى ليبيا وأثيوبيا واليمن الجنوبى ، وهى كلها ترسانات تحيط بمصر ، إلا أن مصر لم تحد عن سياستها المبدئية التى رفضت بمقتضاها من قبل إعطاء السوفيت قواعد عسكرية فى مصر . . ورفضت بعد ذلك ومازالت ترفض إعطاء قواعد عسكرية للعملاق الآخر الذى تربطنا به علاقة مميزة . .

○ فضلا عن إدراك السوفيت لخطورة غيابهم عن المشاركة فى معركة التنمية التى تخوضها مصر كدولة نامية كبرى خاضت ومازالت معارك الحرب والسلام وعينها على هدف التنمية والاستقرار . . الذى يعود على شعبها بالخير وتنعكس آثاره على تجارب الدول النامية الأخرى وخاصة فى أفريقيا التى تمدها مصر بالخبرة وتتعاون معها تعاونًا وثيقًا . .

○ **ليس هناك إذن تغيير فى الفكر الأيديولوجى لمصر . .** وليس هناك أيضًا تفكير فى تغيير شكل أو مضمون العلاقة الخاصة التى تربط مصر بالولايات المتحدة ، وإنما هناك فقط علاقات المصالح المشتركة التى تعلو فوق أية اعتبارات فلسفية !

○ **فمن مصلحة مصر بكل تأكيد** أن تكون جسورها مفتوحة مع العالم كله بلا استثناء ومن باب أولى مع القوتين العظميين . .

○ **ومن مصلحة مصر أيضًا** ألا تترك بابًا للتعاون مع أى دولة فى العالم لحل

مشكلة من مشاكل مجتمعها وشعبها الكبيرة . . بغير أن تطرقه وأن تحصل منه على جهد مثمر لصالح التنمية والاستقرار . وذلك بالطبع مع مراعاة كل التوازنات التى تفرضها معادلة العلاقات الدولية المعروفة .

□ □ وبمعنى أوضح فإن الولايات المتحدة ينبغى ألا تفسر أى تعاون مع الاتحاد السوفيتى فى المجالات الاقتصادية أو الثقافية أو تبادل الوفود على أنه تغيير للمواقع أو الاتجاهات أو الارتباطات . . وخير مثال على ذلك هو ما تقوم به الولايات المتحدة نفسها من تعاون على أعلى المستويات بينها وبين الاتحاد السوفيتى فى مجالات لا حصر لها . .

□ لذلك فإن من حقنا أن نتطلع إلى علاقات سليمة مع الاتحاد السوفيتى إلى جانب علاقاتنا الممتازة مع الولايات المتحدة . . لكن الوصول إلى هذه العلاقات السليمة يتطلب من الطرفين ما هو أكثر من الرغبة . . وما هو أكبر من مجرد تبادل الزيارات الرسمية وفتح جسور الاتصالات بين البلدين .

○ ○ يتطلب مثلا أن يفسر لنا الاتحاد السوفيتى مبررات بعض مواقفه المثيرة بعلامات استفهام كبيرة قد تصل إلى حد القول بأن الاتحاد السوفيتى ربما يكون قد غير من موقفه الثابت للوصول إلى حل سلمى عادل ودائم للقضية الفلسطينية وهى لب النزاع فى الشرق الأوسط . . ومن آخرها إحجامه عن تأييد الاتفاق الأردنى الفلسطينى رغم علاقاته الوثيقة بالمنظمة لمجرد إرضاء النظام السورى . . مما وضع الاتحاد السوفيتى نفسه فى تناقض غريب بين موقفه من تأييد المنظمة واعترافه بها كممثل شرعى وحيد للشعب الفلسطينى . . وبين التخلى عن مساندة المنظمة فى جهد اجتمعت عليه للتوصل إلى استعادة حقوق الشعب الفلسطينى ، فلا تفسير لمثل هذا الموقف المتناقض إلا حرص الاتحاد السوفيتى على عدم إغضاب سوريا المعارضة للاتفاق . وعلى غرار هذا الموقف المتناقض . . جاء موقفه أيضًا من قرار ٢٤٢ الذى يؤيده الاتحاد السوفيتى لكنه فى نفس الوقت لا يشجع منظمة التحرير على قبول القرار ذاته مرتبطًا بحق تقرير المصير للفلسطينيين . ونفس الموقف بالنسبة للمؤتمر الدولى المقترح . . فنحن نقر ضرورة أن يكون للاتحاد السوفيتى دور فعال فى هذا المؤتمر لكن هناك مسئولية أخرى عليه هى أن يتحرك إيجابيًا فى اتجاه حث الدول المعنية على الاشتراك فى المؤتمر للتوصل إلى حل حقيقى للقضية . .

○ ○ شيء آخر . . أننا قد نفهم أن يكون للاتحاد السوفيتى علاقات وثيقة مع ليبيا لكننا لا نفهم أن يقف الاتحاد السوفيتى موقف الصامت الذى يصل إلى مرتبة الرضا عن السياسة المغامرة للعقيد القذافى ومنها المغامرات العسكرية ضد مصر على حدودنا الغربية أو القيام بمغامرات أخرى فى تشاد وفى جنوب السودان . . لإزعاج دول وحكومات أفريقيا بلا هدف ولا مبرر . . فهذه التحركات الخارجية الرعناء لليبيا تثير تساؤلات خطيرة لدى دول أفريقيا وعلى رأسها مصر ، إذ ما هو المقصود من ورائها خاصة وأن الاتحاد السوفيتى على علم تام بمدى ونطاق هذه المغامرات الليبية المنتشرة على خريطة العالم بلا تفرقة ولا هدف . . ولعل أحدثها تورط ليبيا مثلا مع إيران فى أعمال عدائية داخلية فى باكستان عن طريق دعم وتأييد ما يسمى بعصابة المطرقة الإرهابية ، وأيضًا تورط ليبيا فى تمويل ودعم منظمة ٢٥ ابريل الإرهابية التى تسعى لفصل جزيرة ماريو عن البرتغال ! ! إلى استضافة القذافى لزعيمة المنظمة البرتغالية إيليا ماركيش مع ٣٠ من « كوادر » منظمتها فى طرابلس مؤخرًا لمدة ١٥ يومًا ، دعمًا وتأييدًا لكل حركات الإرهاب فى العالم ! !

○ ○ ويتطلب أيضًا أن يوضح الاتحاد السوفيتى لأنصاره بالمنطقة على الأقل معالم خطته لدفع عملية السلام فى الشرق الأوسط . . فنحن نعلم تمامًا المواقف المعلنة للاتحاد السوفيتى من إسرائيل ومن الحقوق العربية . . لكننا لا نفهم كثيرًا طبيعة العلاقات السوفيتية الإسرائيلية فى هذه المرحلة . . فرغم العداء الاستراتيجى بين البلدين فإن العلاقات بينهما مستمرة وحارة ومتواصلة وتشهد اتصالات بين السوفيت والشخصيات اليهودية الأمريكية ذات النفوذ فى الولايات المتحدة ، كما يتردد الحديث عن قرب عودة العلاقات بين الاتحاد السوفيتى وإسرائيل وكذلك عودة العلاقات الكاملة بين بولندا والمجر وإسرائيل ، والمعروف أن مثل هذا التحرك لا يتم إلا بالتنسيق مع الاتحاد السوفيتى . . ولا يعنينا ذلك ولا يضايقنا فى حد ذاته . . لكن ما يعنينا هو غياب العلاقات السليمة بين الاتحاد السوفيتى والدول العربية . . كما يعنينا أيضًا بكل تأكيد عدم دعم السوفيت الكامل لخط إقرار السلام العادل والدائم فى المنطقة . . ولخط عدم تكريس وتعميق الصراعات العربية - العربية .

□ □ وعلى مستوى التعاون الثنائى بين البلدين فإن التطلع إلى هذه العلاقات السليمة يتطلب فتح ودعم كل أوجه التعامل والتعاون الاقتصادى والتجارى والسياحى بين مصر والاتحاد السوفيتى . وفى هذا المجال فإن هناك آفاقاً واسعة لتوثيق العلاقات وإعادة حجم التبادل التجارى بين البلدين إلى مستوياته القياسية التى بلغها فى الستينات . .

□ فهناك مثلا إمكانية واسعة لزيادة الصادرات المصرية التى تتلاءم مع طبيعة الأسواق السوفيتية ، مما يساعدنا على زيادة الإنتاج ودعم الصناعات المصرية التى كان لها رواجها الكبير داخل الأسواق السوفيتية . بل إنه من الممكن التوسع فى ذلك عن طريق التعاون مع السوفيت فى إقامة مشروعات كبيرة فى بعض المناطق الحرة لتصدير منتجاتها إلى الأسواق السوفيتية والشرقية التى تطلبها وتتلاءم معها .

□ هناك أيضًا مناطق سياحية شاسعة فى مصر . . يمكن للسوفيت أن يقيموا فيها قرى سياحية تتناسب مع دخول السائح السوفيتى ومع طبيعة سياحة الشباب هناك ، ويستطيع الاتحاد السوفيتى أن ينظم وصول هذه الأفواج إليها بالتكاليف المحتملة ، ففى بلادنا سواحل تمتد بطول ٢٠٠٠ كيلو متر على البحر الأحمر و ١٠٠٠ كيلو متر على البحر المتوسط . . ويمكن إنشاء عشرات القرى والمخيمات السياحية فيها لمن يريد ، وهى تجربة ناجحة نفذتها من قبل اليابان وكوريا والصين .

□ يستطيع الاتحاد السوفيتى أيضاً لو أراد أن يستثمر علاقاته الخاصة مع أثيوبيا فى إقامة مشروع مشترك للاستفادة بمياه النيل ليعم خيره على أثيوبيا والسودان وأوغنده ومصر . . فمثل هذا المشروع لن يكون مشروعًا مصريًا فقط وإنما مشروع قارى تستفيد به مجموعة هامة من الدول الافريقية .

□ وكل هذه المشروعات والاقتراحات ليست سوى أمثلة للمناقشة والبحث فالمجالات عديدة . . والآفاق رحبة للتعاون الاقتصادى المفيد للطرفين . . فإمكانية المشروعات عندنا قائمة واحتياجاتها كبيرة . . ومشكلات هذه المنطقة من العالم لا تكفيها مساعدات دولة واحدة بل لا بد من تعاون المجتمع الدولى فى حل مشاكلها .

□ بل إن مثل هذا التعاون البناء بين مصر والاتحاد السوفيتى فى برامج

التنمية من الممكن أن يسهم فى التقارب بين الدولتين العظميين . . وهو هدف أساسى من أهداف استراتيجية عدم الانحياز . . وهدف أساسى أيضًا للدبلوماسية المصرية خلال هذه المرحلة التاريخية . .

○ ○ **ولا نستطيع فى النهاية أن نقول أننا قد بدأنا الآن خطواتنا الفعالة على طريق دعم التعاون** بين الدولتين . . لكننا نستطيع أن نقول بموضوعية أن هناك رغبة متبادلة بين الطرفين للتطلع إلى هذه الآفاق العريضة للتعاون . . وأن هناك علاقات مبشرة على هذا الطريق لا يمكن تجاهلها . . ففى يوليو ١٩٨٥ قام وفد من أعضاء مجلس الشعب المصرى بأول زيارة للاتحاد السوفيتى بعد قطيعة دامت حوالى عشر سنوات ، وفى منتصف ١٩٨٦ جاء إلى القاهرة وفد من مجلس السوفيت الأعلى ردًا على هذه الزيارة . . وقد لاحظ المراقبون أن المجلس قد حرص على أن يكون الوفد القادم إلى مصر على مستوى عال وبرئاسة نائب رئيس المجلس ، كما حرص على أن تكون زيارته لمصر هى أول زيارة إلى خارج الكتلة الشرقية يقوم بها وفد من المجلس بعد انعقاد المؤتمر السابع والعشرين للحزب السوفيتى فى فبراير الماضى .

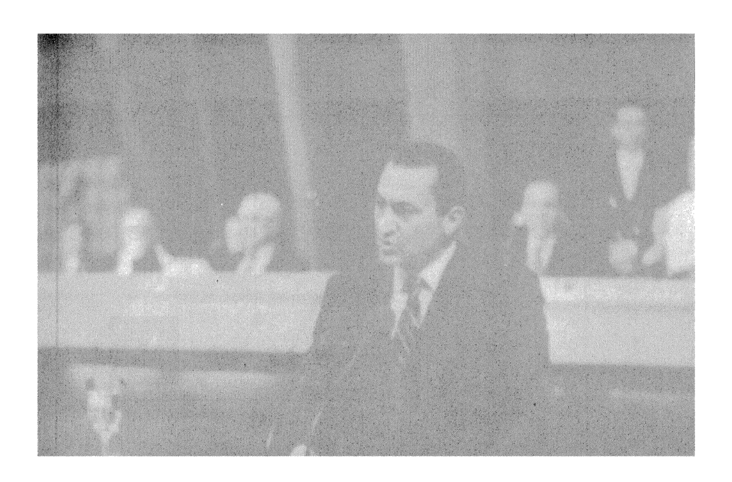
○ ○ وفى حدود معلوماتى فإن هذا الوفد رغم ارتفاع مستوى تمثيله لم يتطرق إلى أى تفاصيل خاصة بتطوير العلاقات بين البلدين ، وإنما جاء ليعبر عن رغبة القيادة السوفيتية الجديدة فى تدعيم وتطوير العلاقات مع مصر . . وإن أعضاء الوفد قد صرحوا خلال لقاءاتهم مع المسئولين بأنهم جاءوا إلى مصر ليركزوا على الجوانب الإيجابية فى علاقات التعاون القديمة بين البلدين وليس لإثارة أى أوجه للاختلاف فى الرأى حول بعض الأمور المعنية لأن اختلاف وجهات النظر هو أمر طبيعى بين جميع الأطراف . .

وكل هذه خطوات هامة على الطريق . . لكن الأهم هو استمرارها وتواصلها . . واتجاهها إلى الاتجاه الصحيح الذى يحقق دعم التعاون لصالح الطرفين ولصالح التنمية فى مصر ولصالح قضية السلام فى المنطقة .

●●

١٠ مصـــروأوروبـــا

□ □ ونأتى إلى علاقة مصر بدول أوروبا التى تمتد إلى آلاف السنين . . وهى علاقة عبرت بمحن الاستعمار الفرنسى والانجليزى والايطالى والاسبانى للدول العربية ثم تحولت إلى علاقة الند بالند بعد تصفية الاستعمار القديم فى منطقتنا العربية عبر سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية وإلى يومنا هذا .



بالرغم من عقدة الاستعمار والمستعمر التى ما زالت تلوح من بعيد ومن وقت لآخر فى أفق العلاقات بين العالم العربى وأوروبا الغربية ، إلا أنه يمكن القول أن علاقات الطرفين تدعمت وانتشرت لمصلحة ورفاهية وخير شعوبهما .

ويحرص الرئيس حسنى مبارك على أن تلعب أوروبا دورها فى حل مشكلة الشرق الأوسط ، ويسهم شخصيا فى لقاءات أجهزتها وهيئاتها السياسية . وفى الصورة الرئيس مبارك يلقى خطابا فى المجلس الأوروبى .

....

○ ○ وبالرغم من عقدة الاستعمار والمستعمر التى مازالت تلوح من بعيد ومن وقت لآخر فى أفق العلاقات بين العالم العربى ودول أوروبا الغربية ، إلا أنه يمكن القول أن علاقات الطرفين قد تدعمت وانتشرت لتغطى قطاعات متنوعة ، إيمانًا منهما بأن العلاقات المستقرة بينهما هى لمصلحة ورفاهية وخير وتقدم شعوبهما . فدول أوروبا من مصلحتها استقرار منطقة الشرق الأوسط ضمانًا لتدفق البترول وهو شريان تقدمها واستقرارها الاقتصادى ، كما أن العالم العربى يهمه استمرار انتقال التكنولوجيا الحديثة إليه من دول أوروبا

التى تملك ميزة القرب منه وانخفاض تكلفة النقل على سبيل المثال لتصل إلى ثلث تكاليف النقل من الأمريكتين وإلى ربع تكاليف النقل من اليابان .

○ ○ ثم إن النظرة المستقبلية إلى العلاقات بين هاتين القوتين المتقاربتين حضاريًا تجعلنا نتوقع استمرار وازدياد هذا التقارب بصورة مطردة ، بل وهائلة ، فالكثافة السكانية للمجموعة العربية المطلة على سواحل البحر المتوسط يتوقع لها أن تصل إلى حوالى ٢٠٠ مليون نسمة بعد ١٥ عامًا من الآن فى الوقت الذى تصل فيه الكثافة السكانية لدول المجموعة الأوروبية إلى حوالى ٢٥٠ مليون نسمة . . وإذا أضفنا إلى ذلك التقدم العلمى السريع فى حركة المواصلات فى نفس الفترة فإننا نتوقع أيضًا ألا تزيد سرعة المواصلات بين أى دولة وأخرى من دول العالمين العربى والأوروبى أكثر من نصف ساعة . كل ذلك سيؤدى حتمًا إلى تعميق الحوار بين العالم العربى ودول أوروبا الغربية وزيادة التبادل بينهما فى جميع المجالات .

ومن هذا الأساس وبعيداً عن عقدة الاستعمار القديم فإن الدول العربية كانت تتوقع دائمًا أن تقوم المجموعة الأوروبية بدور فعال فى أزمة الشرق الأوسط ، بل ودور الوسيط بينها وبين الولايات المتحدة وإسرائيل . .

لمـــــاذا ؟

١ - لأن المجموعة الأوروبية الغربية هى حليفة الولايات المتحدة ولها حوار خاص معها . . وهى تستطيع بذلك أن توازن أمام الإدارة الأمريكية بين النفوذ اليهودى والمطالب العربية لحل أزمة الشرق الأوسط وبذلك تسمع الولايات المتحدة لكلا الطرفين لمصلحة السلام فى المنطقة ولكشف الحقائق الأساسية أمام الرأى العام الأمريكى .

٢ - لأن لأوروبا مسئولية خاصة فى نشأة إسرائيل كما أن لها علاقات خاصة أيضا معها . . فأولا وأخيرا فإن الاضطهاد اليهودى قد جرى فى أوروبا ولم يجر فى أى دولة عربية . . كما أن عددا كبيرا من اليهود الموجودين فى إسرائيل هم من اليهود الأوروبيين الذين هاجروا إليها . . ذلك كله أيضا يخلق بالضرورة ارتباطًا خاصًا بالمجموعة الأوروبية وأزمة الشرق الأوسط .

٣ - لأن لأوروبا الغربية اهتمامًا معلنًا وقويًا بحقوق الإنسان ونحن أمام القضية

الفلسطينية وحق الفلسطينيين فى تقرير مصيرهم وكلنا نعلم أن حق تقرير المصير هو جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان وبالتالى فإن لها مسئولية خاصة بالنسبة لحق تقرير مصير الإنسان الفلسطينى .

٤ ـ لأن الأمن الأوروبى مرتبط بأمن الشرق الأوسط فلا يعتبر ذلك من قبيل الأفكار المثالية البعيدة عن الواقع ما ننادى به من ضرورة أن يصبح البحر المتوسط منطقة سلام وأن يستمر الحوار القومى بين مجموعة المنطقة الشمالية والمنطقة الجنوبية للبحر المتوسط . . وحتى تستطيع دول البحر المتوسط أن تمثل قوة ثالثة بعد عدة سنوات . والعالم بالفعل فى احتياج إلى هذه القوة الثالثة للقيام بدور توفيقى بين العملاقين العالميين الموجودين على الساحة وحدهما الآن .

○ ○ ومع ذلك فإننا نقولها بصراحة شديدة أن أوروبا تخشى لأسباب عديدة القيام بدور فعال وحاسم فى أزمة الشرق الأوسط . . وكأنها لا تقدر الإمكانيات الموجودة لديها أو لعلها ـ كما يقول البعض ـ رضخت تماما للعملاق الأمريكى رغم محاولة كل من فرنسا وإيطاليا تخفيف سيطرة هذا النفوذ أو محاولتهما من وقت لآخر تدعيم ديمقراطية العلاقات الدولية ورفض القطبية الثنائية للقوتين العظميين .

ولعلنا لا نجافى الحقيقة إذا قلنا أن موقف المجموعة الأوربية من القضية الفلسطينية والمنظمة كان واضحًا عند صدور إعلان فينيسيا،إلا أن هذا الموقف بدأ يتداعى وينكمش إلى أقصى حد بعد ذلك . ولعلنا أيضًا لا نبتعد كثيرًا عن الحقيقة إذا قلنا أن مصر وعلاقة رئيسها الوطيدة مع زعامات أوروبا الغربية هى التى حاولت تنشيط الدور الأوروبى مع جميع الأطراف ، وخاصة بعد خطاب مبارك فى ستراسبورج أمام الجمعية البرلمانية الأوروبية ، فهناك طالب الرئيس بتكوين مجموعة اتصال أوروبية تعطى ديناميكية للحوار مع أطراف النزاع فى الشرق الأوسط . . وتم بالفعل تكوين لجنة للتعاون بين مصر والمجموعة الأوروبية اجتمعت فى لوكسمبورج يوم ١٧ فبراير وحضرها ١٢ من وزراء خارجية المجموعة . . ورحبت المجموعة بفكرة الرئيس مما أدى إلى الاتجاه إلى تكوين لجنة ثلاثية (ترويكا) تضم رؤساء المجموعة الأوروبية فى السابق والحاضر والمستقبل . . وهى دول لوكسمبورج وهولندا وانجلترا .

○ ○ ثم جاء خطاب الملك حسين فى ١٩ فبراير الذى أوقف التحرك الأردنى الفلسطينى ، وذلك قبل ٥ أيام من الاجتماع الذى كان مقررًا عقده فى لاهاى يوم ٢٤ فبراير لبلورة أسلوب تحرك مجموعة الاتصال . . وكان رد الفعل الطبيعى لذلك هو حتمية الانتظار لمعرفة الموقف من اختلاف الأطراف العربية التى تمثل صلب الاتفاق الذى كان مقررًا التحرك على أساسه .

وللحق أيضًا فإن هناك ٥ دول من المجموعة الأوروبية كانت أكثر حماسًا للتحرك وفقًا لاقتراح مبارك ، وهى فرنسا وإيطاليا وأسبانيا وبلجيكا واليونان . . أما بقية الدول الأخرى فكانت أقل حماسًا .

هذا على ساحة العلاقات العربية الأوروبية . . أما على ساحة العلاقات المصرية الأوروبية فإننا نستطيع أن نرصد عدداً من العلامات والملاحظات البارزة خلال الفترة الأخيرة .

□ □ إن الدبلوماسية المصرية هى التى اصرت على الوجود الأوروبى فى معادلة حل القضية . . وليس الأمريكى وحده ومن هنا كان إصرارنا على أن تكون لأوروبا مشاركة ولو رمزية فى القوات المتعددة الجنسيات فى سيناء وذلك إيمانًا بدور المجموعة الأوروبية من ناحية . . وإيمانًا بأنها أقرب إلى عدم الانحياز من أى كتلة دولية أخرى حتى رغم ارتباطها بحلف الأطلنطى .

□ □ إن هناك أدواراً متبادلة يمكن لكلا الطرفين أن يؤدياها خدمة للمصالح المشتركة . . فكما نطلب من أوروبا أن تلعب دور الوسيط بين العالم العربى وأمريكا وإسرائيل خدمة لقضايا السلام ، فإن بعض دول العالم العربى وفى مقدمتها مصر يمكن أيضًا أن تؤدى دور الوسيط بين أوروبا والمجموعة الأفريقية خدمة لقضايا التنمية فى أفريقيا وقضايا السلام العالمى . . وهو الدور الذى لم تعطه أوروبا حتى الآن الاهتمام الكافى على عكس المفروض والمتوقع منها . فإن وضع مصر فى أفريقيا . . ودورها الرائد فى القارة السوداء وارتباطاتها الكثيفة مع دولها ومساعداتها لهذه الدول التي تجعل من مصر أكبر دولة من دول العالم الثالث مشاركة فى مساعدة دول أفريقيا بالخبرة الفنية والبعثات والمنح إلخ . . فكل هذه المؤهلات ترشح مصر لأن تكون محور ارتكاز فى علاقات أوروبا وأفريقيا وجسراً لنقل التكنولوجيا

الغربية إليها وعلى هذا الطريق شاركت مصر فى العمل الأفريقى من خلال مؤتمرات القمة الأفريقية . . إلى حد أنها شاركت فى اجتماعات مؤتمر الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية رغم أنها ليست منها . .

وفى ضوء هذه الاعتبارات مضافاً إليها فهم مصر الحضارى لدور المجموعة الأوروبية ووزنها الدولى بعيداً عن الحساسيات القديمة ، فإن كل ذلك يفرض على المجموعة الأوروبية أن تلعب دوراً إيجابيًا فى تدعيم علاقاتها بمصر تحقيقًا للاستقرار فى المنطقة وخدمة لقضايا السلام والتنمية فى القارة السوداء .

ويفرض ذلك مثلا اتخاذ بعض الخطوات الهامة على هذا الطريق منها :

□ □ مضاعفة حجم البروتوكول المالى الثالث بين المجموعة الأوروبية ومصر الذى يجرى التفاوض حوله الآن . . ذلك أن البروتوكول الثانى كانت قيمته ٢٧٥ مليون وحدة نقدية أوروبية أى حوالى ٢٥٠ مليون دولار وزيادة حجم المنح التى لا ترد فيه وزيادة التيسيرات الخاصة بالقروض الميسرة وزيادة المعونة الغذائية ، خاصة وأننا نعلم أن هناك فائضًا كبيراً فى المواد الغذائية فى معظم دول أوروبا وفى ذلك مصلحة مشتركة مؤكدة للطرفين . . فهذه المساعدات تسهم فى تخفيض عجز ميزان المدفوعات المصرى . . وهذا التخفيض يفيد مصر كما يفيد أوروبا أيضًا لأنه يوجه اعتمادات أكبر لمشروعات التنمية فى مصر التى تستورد معظم آلاتها ومعداتها من أوروبا . . فكلما ساعدتنا أوروبا ساعدنا نحن أيضًا الاقتصاد الأوروبى بشراء المزيد من مصانعه وآلاته وخبراته .

□ □ يتطلب ذلك أيضًا فهمًا أكثر مرونة من الجانب الأوروبى لمفهوم التعاون الاقتصادى بين الطرفين . . فهذا التعاون بمفهومه الصحيح يقتضى أن تعاوننا أوروبا معاونة جدية فى تطوير وحدات الإنتاج لدينا . . وتبادل الإنتاج بين الطرفين ، مما يتيح لنا أن نصدر لأوروبا بعض منتجاتنا مقابل استمرار وزيادة الواردات منها . . إذ أنه بغير التصدير لن نتمكن من الحصول على العملات الصعبة التى نشترى بها وارداتنا الضخمة من دول المجموعة الأوروبية .

□ □ **ثم نصل إلى نقطة شديدة الأهمية فى هذا المجال . . هى مشكلة الديون الأوروبية على مصر .**

○ إن النظرة الاقتصادية السليمة لمسألة الديون . . ترى أن استمرار قدرة المدين على السداد هى مسئولية مشتركة بين الدائن والمدين ذلك أن إرهاق المدين بشروط صعبة . . وتكبيل قدرته على الحركة بالفوائد العالية والشروط المرهقة ليس له نتيجة عملية فى النهاية سوى توقف المدين عن الإنتاج . . وبالتالى عن السداد وفى ذلك فإن كلا الطرفين يخسران . . لكن خسارة الدائن قد تكون أكبر .

○ لذلك يلجأ الدائن المتنور عادة إلى مساعدة مدينه على العمل لكى تستمر عجلته دائرة وتستمر قدرته على السداد ، وفى إطار هذا المفهوم فإن ذلك يتطلب إعادة جدولة ديون أوروبا على مصر وتوفير شروط أيسر . . وفترات سداد أكثر مرونة . . لكى تستمر العجلة . . ويزيد الإنتاج وتزيد القدرة على السداد . .

○ لقد كانت الظروف الاقتصادية فيما مضى مثلا تسمح بالحصول على ديون قصيرة الآجال بفوائد مرتفعة ، لكنه الآن قد تغيرت هذه الظروف بعد التغيرات التى شهدتها سوق البترول العالمية وأصبحت تفرض إعادة النظر فى هذه الآجال القصيرة . . وأيضًا فى هذه الفوائد العالية المقررة عليها . وفى الحقيقة فإن ذلك ينطبق بالضرورة على كل ديون أوروبا على مصر سواء أكانت قروضًا لمشروعات أو قروضًا عسكرية . . فإذا كانت هناك مصالح مشتركة بين مصر وأوروبا فى الاستقرار والتنمية ـ وهى موجودة بالفعل ـ فإن ذلك يتطلب مرونة أكبر من دول المجموعة الأوروبية . . وعونًا أشمل فى سداد الديون خاصة عند التعامل مع دولة مستقرة كمصر . . لا يعانى اقتصادها من شروخ منذرة بالانهيار . . وإنما يعانى من مشاكل طبيعية تتم مواجهتها بحلول اقتصادية علمية وبجهد مخلص دؤوب .

□ □ وبالذات فإن قروض أوروبا العسكرية لمصر تحتاج إلى إعادة نظر سريعة وإلى دراسة أعمق لظروفها وشروطها .

○ ○ فليس سراً أن مصر قد عقدت صفقات أسلحة عديدة مع كل من إنجلترا وفرنسا وأسبانيا وإيطاليا وألمانيا ، سددت مصر بعض قيمتها نقداً . . وحصلت على قروض غير ميسرة لسداد باقى القيمة . ففوائد كل هذه

القروض لا تقل أبدا عن ١٠ ٪ من قيمة كل قرض . . كما أن آجال سدادها كلها قصيرة للغاية ولا يزيد أبعدها عن ٧ أو ٨ سنوات ، وهى شروط مرهقة بلا شك تتطلب إعادة النظر فيها . . وتخفيف أعبائها على الاقتصاد المصرى . . وزيادة القدرة المصرية فماذا يمنع مثلا أن تمتد فترة سداد قيمة السلاح وقطع الغيار إلى ١٥ سنة بدلا من هذه المهلة القصيرة ؟

○ ○ وماذا يمنع أيضًا أن تتعاون أوروبا معنا فى تصنيع بعض أجزاء هذه الأسلحة فى مصر . . وفى تسويق منتجاتها فى السوق العربية والأفريقية مما يخفف من أعباء الاقتصاد المصرى . . ويزيد من قدرته على تحمل الديون العسكرية . . بل ويزيد من طاقته على شراء السلاح الأوروبى المتطور من دول المجموعة .

بل ولماذا لا نقولها بصراحة ؟

□ □ إن هناك فى بنوك أوروبا فائضًا كبيراً من الاحتياطيات المالية . . وهذه الاحتياطيات من الأموال العربية المودعة فيها . . فلماذا لا تستخدم أوروبا بعض هذا الفائض فى تدعيم وتطوير صناعة سلاح متقدمة فى مصر . . تتيح لها أن تعقد مع دول العالم الثالث وخاصة الدول الأفريقية اتفاقيات عسكرية غير مشروطة على عكس الاتفاقيات المقيدة التى يفرضها الشرق والغرب على السواء على الدول المستوردة للسلاح .

□ □ إن ذلك سوف يساعد على استقرار دول العالم الثالث التى تتعرض للكثير من القلاقل . وسوف يساعد أيضًا وبطريق مباشر على خلق التوازن المطلوب بين القوتين العظميين عن طريق المساهمة الأوروبية فى دعم قدراتها وقدرات العالم الثالث . .

□ □ وفى هذا المجال . . فعلى أوروبا أن تتذكر دائمًا أنه ليس بالمصانع وحدها تتعاون الدول الكبرى مع الدول الصغرى . . فلقد دخل الاتحاد السوفيتى ليبيا عن طريق مبيعات السلاح وليس عن طريق منتجات المصانع الأخرى .

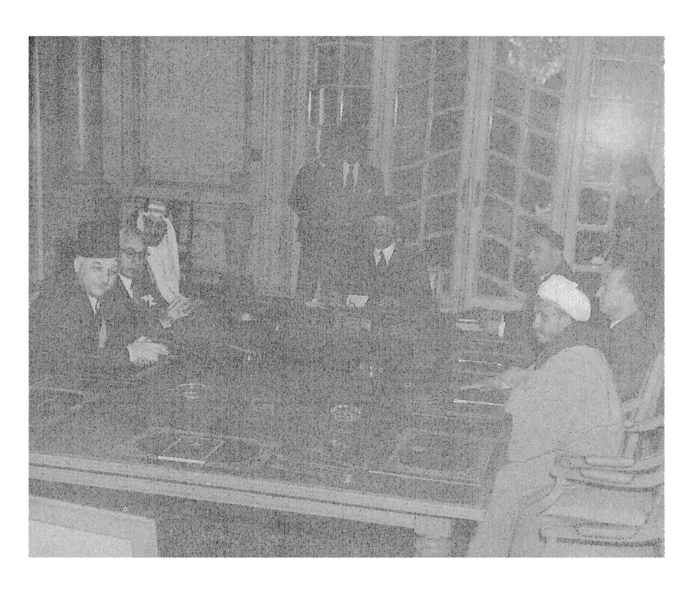
والحديث فى النهاية عن علاقات مصر مع أوروبا لا يقتصر كما قد يتصور البعض على علاقاتنا مع دول غرب أوروبا . . ذلك أن أحد

أجنحة الدبلوماسية المصرية الهامة فى أوروبا هو احتفاظها بعلاقات قوية ومتينة مع عدد من دول أوروبا الشرقية التى تؤيد الحق العربى فى قضية الشرق الأوسط . . وتدعم جهود السلام . . التى قادتها مصر . . ولا تتوانى عن المساعدة فى دعم جهود التنمية فى مصر كلما كان ذلك مطلوباً وممكناً وفى مقدمة هذه الدول يوجوسلافيا ورومانيا وألمانيا الشرقية ، بل إن من اتجاهات السياسة المصرية الرئيسية دعم وتأييد كل جهود التقارب بين أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية . . خدمة لأهداف السلام العالمى . . وتطبيقًا للاستراتيجية المصرية فى تأييد كل ما من شأنه أن يسهم فى ترسيخ الاستقرار الدولى الذى يهيىء أفضل الظروف الممكنة للتنمية فى مصر وفى كل دول العالم الثالث . .

●●

١١ مصــــر والعـــرب

□ □ والآن نصل إلى أهم قضية تشغل بال كل مصرى . . وهى حتمًا تشغل أيضًا بال كل عربى . . ونعنى بها قضية مصر والعرب . . فارتباط مصر بالعالم العربى ارتباط عضوى ومصيرى فى آن واحد ويضاعف من رسوخ هذا الارتباط آلاف الحقائق والعوامل البشرية والجغرافية والتاريخية واللغوية والثقافية والنفسية . وهو ارتباط أيضًا من نوع خاص لا يمكن أن يتطرق إليه الشك أو تؤثر فيه الشكوك .



▲ الجامعة العربية . . هل تتفق أهداف نشأتها مع التعاون الليبى السورى الاسرائيلى مع إيران ، وهل تتفق مواقف الدول الأعضاء فيها مع مقررات الجامعة إزاء القضية الفلسطينية واعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى ؟

صورة نادرة لاجتماع أعضاء الجامعة العربية فى ١٠ ديسمبر ١٩٤٧ ويرى فى الوسط النقراشى باشا وإلى يمينه الأمير فيصل وجميل مردم بك ورياض الصلح بك وإلى يساره السيد صالح خير وسمير الرفاعى باشا والسيد على المؤيد .

○ ولكن هذا الارتباط بكل ما يقوم عليه من حقائق وما يتصف به من رسوخ لم يمنع أصدقاء كثيرين لمصر وللعرب من طرح تساؤلات عديدة . . ولم يردع أعداء لمصر وللعرب من السعى إلى بذر الشكوك الخبيثة فى العلاقة بين مصر قلب العرب وبين أمتها العربية حتى يسهل الاختراق والهيمنة على هذه الأمة من القوى الأجنبية .

○ وقبل أن ندخل فى صميم القضية المصرية العربية . . قصتها وآفاقها « وآفاتها » بكل الصراحة والجدية ، فإننى أستأذن أولا فى التركيز على شرح عدة حقائق أساسية لا بد منها كمدخل لإعادة الطرح من جديد بأسلوب يبتعد عن الإنفعال والتشنج من ناحية ، ويستعيد من ناحية أخرى بعض التساؤلات الساذجة التى برزت على سطح أحداث سنوات الغياب العربى والمتاهات الفلسفية التى خلقها هذا الغياب ، ثم لنشرح بعد ذلك بصورة واقعية ما وصلت إليه أمتنا العربية من حال يرثى له كل فرد عربى فى ظل هذه الظروف كلها .

○ فلقد ارتبط على سبيل المثال الإيمان بالعروبة عند البعض ، بنوع من التفكير الساذج فى فهم التاريخ يتوهم أن العروبة كانت اختراعًا أيديولوجيًا تم اختراعه فى الشام فى أواخر القرن الماضى وأوائل القرن العشرين تحت وطأة الاضطهاد العثمانى وبدافع دينى غير إسلامى ، وينسى هذا التفكير الساذج أن ما قضى على الدولة العثمانية كانت عوامل أخرى كثيرة ، داخلية وخارجية .

كما نسى هذا النوع من التفكير الساذج فى فهم التاريخ وفى فهم العروبة ، أن الإيمان بالعروبة ، لم يتعارض يومًا مع إيمان أى مؤمن بدينه ، مسلمًا كان أم غير مسلم . وإذا كانت مصر هى التى صاغت شعارها الوطنى الخالد : الدين لله والوطن للجميع ، فإن مصر أيضًا هى التى تستطيع أن تصوغ من نفس المبدأ شعاراً أكثر شمولا هو الدين لله والأمة للجميع .

○ أما الرد على وهم أن العروبة كانت إختراعًا أيديولوجيًا ، فهو أن الأمة العربية كغيرها من الأمم القومية الأخرى هى وجود حقيقى يصنعه التاريخ الواحد واللغة الواحدة والثقافة الواحدة والتكوين النفسى المشترك والأمانى والمصير المشتركان .

○ وكان هناك نوع آخر من « السذاجة » فى فهم التاريخ ، أدى إلى وهم أو توهم أن عروبة مصر كانت اختراعًا سياسيًا صنعته وزارة الخارجية البريطانية لكى تضم العرب فى شكل الجامعة العربية . . تحت عباءة الإمبراطورية . وقد أدى نفس هذا النوع من التفكير الساذج إلى توهم أن عروبة مصر أيضًا كانت اختراعًا سياسيًا تم اكتشافه فى الخمسينات لإغراء مصر

٢٣ يوليو بأن تسبغ حمايتها على قوى سياسية معينة انتهازية وضعيفة فى سوريا .

□ □ **والحقيقة أنه ليس هناك ما هو أسوأ من هذا النوع من التفكير الساذج ، فالترابط العضوى والمصيرى بين مصر والأمة العربية قائم على قواعد ثابتة صنعها التاريخ والجغرافيا والتكامل البشرى والاعتقاد الدينى . ويكفى للرد على ذلك كله أن عباءة الامبراطورية البريطانية قد انهارت واختفت من المنطقة بفضل الكفاح الذى قادته مصر نفسها ، ولم ينهر أو يختف معها الترابط العضوى بين شعوب الأمة العربية ، وكذلك فإن كيان الجامعة العربية قد تلقى ضربات موجعة وتضاءلت فعاليتها بسبب مزايدات ومنافسات بعض الحكام العرب وبعض الأنظمة ومع ذلك فإن ارتباط الأمة العربية بمصر لم ينفصم بالرغم من أن المزايدات والمؤامرات والأهواء والأحقاد قد أدت إلى « هجرة » الجامعة العربية من مصر . . ثم إلى سلب هذه الجامعة أى قدرة على معالجة أى قضية رئيسية من القضايا العربية القومية . . وكل ذلك لم يمنع الأمة العربية من التوجه نحو مصر . . سياسيًا وثقافيًا أو نفسيًا . .**

□ **ليست العروبة إذن وليست عروبة مصر ، اختراعًا أيديولوجيًا كما أنها بالتأكيد ليست بديلا عن الإسلام أو عن أى دين آخر ، كما أنها ليست اختراعًا سياسيًا أجنبيًا أو محليًا ، إنما هى حقيقة واقعة قائمة صنعها واقع العرب جميعًا من خلال تاريخهم كله ، وحولتها تطورات التاريخ الحديث إلى عامل فعال وحى برغم ذبذبات الصعود والهبوط .**

○ وعذراً لهذه المقدمة الطويلة الضرورية فى رأيى لأن الارتباط بين مصر وبين العروبة بوصفها حقيقة كلية وبصفتها انتماء تاريخيًا شىء لا يمكن أن يخترع أو أن يفنى . . لكننا يجب أن نتنبه إلى أن هذه « الحقيقة الكلية » تتجسد فى شكل كيانات محدودة كدول وأنظمة ، كما يجب أن نتنبه إلى أن الانتماء التاريخى يتجسد أيضًا فى قضايا تطرح نفسها بقوة على عقل وضمير الأمة العربية وتتحدى إرادة تلك الكيانات المحدودة وتتحدى مصائرها .

فما هى إذن أبرز الكيانات العربية الآن ؟

○ **هناك الجامعة العربية ، ثم مجلس تعاون الدول الخليجية . . وهما**

أهم المنظمات أو التجمعات الدولية الاقليمية ـ العربية ـ الآن .

○ وفى المشرق العربى : هناك مجموعة دول الجزيرة العربية والخليج بما فيها العراق ، ثم ألاردن وسوريا ولبنان ، والأرض العربية المحتلة فى الضفة الغربية وغزة ـ وهناك منظمة التحرير الفلسطينية والشعب الفلسطينى وقياداته الذى يتفرق بين كل هذه الدول وفى دول أخرى ـ وفى الأرض المحتلة .

○ وهناك فى الجنوب السودان . . ثم الصومال .

○ وأما المغرب العربى فهناك ليبيا وتونس والمغرب والجزائر ثم إلى ما وراءها حتى شاطىء المحيط .

○ وإذا ألقينا نظرة إلى القضايا العربية الرئيسية فلا شك عندى أو عند أحد أن القضية الفلسطينية تمثل القلب من القضايا العربية ، تليها قضية حرب الخليج والدماء النازفة على أرضه ، ثم قضية لبنان الحزين الذى يمزقه شعبه بعد أن تركه العرب أشلاء . وتبرز الآن قضية استقرار السودان ووحدة ترابه الوطنى وحق شعبه فى شق طريقه واختياره ، وصياغة مستقبله بحرية كاملة ، وتبرز أيضًا قضية السعى الدائم لحاكم ليبيا إلى زعزعة استقرار كل جيرانه ودفعهم معه إلى مغامرات خطيرة أو أكثر من خطيرة . . وأخيراً تبرز قضية الصحراء الغربية المتنازع عليها بين المغرب والصحراويين الذين تؤيدهم الجزائر .

○ ومن هذا التحديد للكيانات والقضايا العربية تتضح أمامنا حقيقة منطقية وواقعية . . تؤكد لنا أنه لا يمكن الفصل بين الكيانات وبين القضايا .

فهل يمكن مثلا أن نتحدث عن الجامعة العربية بعيداً عن الحديث عن مجموعة الدول التى « تتمتع الآن بعضويتها » أو بعيداً عن الحديث عن مجموعة الأنظمة الحاكمة فى هذه الدول ؟

○ وهل يمكن أن نتحدث عن الجامعة العربية دون الحديث عن مواقف أعضائها إزاء القرارات الجماعية المعلنة بشأن القضية الفلسطينية على سبيل المثال ؟ فلم تصدر الجامعة العربية قرارات جماعية بشأن قضية مثلما أصدرت بشأن قضية فلسطين ، ولم تتضارب تفسيرات ومواقف نفس الأعضاء من قراراتهم الجماعية مثلما حدث من مواقف سرية اتخذتها دول

أعضاء فى الجامعة العربية بشأن فلسطين .

□ □ فبالرغم من القرار الجماعى الذى اتخذ فى قمة الرباط عام ١٩٦٨ باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى فإن دولا مثل سوريا وليبيا ، تشن الحروب المتتالية على المنظمة وتدبر عمليات التصفية الجسدية لاغتيال زعمائها وتعمل على استقطاب أجنحة منها لتفتيتها من جهة ، أو لاصطناع قيادة أخرى « مطيعة » لهذا النظام أو ذاك . ثم يصل الأمر بالنظامين السورى والليبى إلى درجة تسليح جماعات أو أحزاب وتحريضها على شن المذابح ضد الفلسطينيين وضد ممثلهم الشرعى الوحيد فى نظر الجامعة العربية وفقًا لقرارها الإجماعى المعروف .

أما هل يمكن بحث كيان الجامعة العربية دون أن نبحث ميثاق الدفاع العربى المشترك الذى يعد من أهم المواثيق التى أصدرتها الجامعة . . على الأقل بحكم مغزاه ومضمونه وأهدافه المعلنة ؟

□ □ فى اعتقادى أنه تكفى الإشارة هنا إلى مواقف غالبية الدول الأعضاء فى الجامعة من الحرب العراقية الإيرانية . . فالعراق يتعرض منذ سنوات للعدوان الإيرانى . . والعراق دولة عربية وعضو فى الجامعة العربية . . وكذلك سوريا وليبيا . ورغم ذلك فإن سوريا وليبيا الموقعتان على ميثاق الدفاع العربى المشترك تتخذان مُوقفًا صريحًا إلى جانب إيران وتمدانها بالصواريخ التى قصفت بغداد وغيرها من مدن العراق العربية ، وتمدانها بالمدفعية وذخائرها . . وبالأسلحة الكيماوية أيضًا !

□ □ وهناك الغالبية العظمى من أعضاء الجامعة العربية تكتفى بتأييد العراق إما بالتصريحات الكلامية - وهى رخيصة متوافرة بكثرة - أو بالمال وهو أقصى جهدهم وهو أيضًا يتناقص عامًا بعد عام . لكن هناك عاملا خاصًا يلفت النظر فى سلوك سوريا وليبيا إزاء العراق وميثاق الدفاع العربى المشترك . . فمثلما تحاربان منظمة التحرير الفلسطينية وتغتالان زعماءها جنبًا إلى جنب مع إسرائيل - فإنهما تشاركان إسرائيل فى إمداد إيران بالسلاح . . ومن المعروف تمامًا أن إسرائيل تزود سلاح الجو الإيرانى بقطع الغيار والذخيرة اللازمة له وأنها تقوم بتدريب الطيارين الإيرانيين الجدد ، وتمدهم بالخبرة العسكرية والميدانية .

○ فما هى العلاقة بين ميثاق الدفاع العربى المشترك وبين التعاون السورى الليبى الإسرائيلى مع إيران . . ضد العراق وضد قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ؟

○ ثم ما هى الحكمة فى حصول سوريا على الدعم المالى من نفس دول الميثاق العربى الدفاعى المشترك ، التى تؤيد العراق بالكلام والتصريحات العاطفية ؟

○ هل من أجل ذلك قامت الجامعة العربية ؟ وهل من أجل ذلك عقد هذا الميثاق ؟ وهل يمكن أن يكون فى مثل ذلك الكيان تجسيد للعروبة ؟

□ □ لا إجابة على هذه الأسئلة بغير يأس شديد قد ينتابنا جميعًا . . إلا إذا عدنا ويمنتهى الموضوعية إلى الحديث عن مصر التى لم يشغل بالها ولا يشغل بالها شكل الكيان الذى يوحد الجهود العربية وينسقها . . وإنما تشغلها روح الوحدة والكفاح المنسق . فليس مهمًا أن تتجمع دول منظمة واحدة مثل دول الخليج أو دول المغرب فى كيان إقليمى أو لا تتجمع فى مثل ذلك الكيان . . إنما المهم هو القدرة على الإلتزام بالمسئولية المترتبة على هذا التجمع ، فالمسئولية إلتزام لا نكوص ، وعزيمة لا تردد ، وبصيرة لأعمى يضرب على غير هدى ، وقدرة على الصمود وعلى الحوار معا ، لا عنتريات فى الخلاء ثم هربًا من الصدام أو من الحوار عندما يصبح أحدهما هو الضرورى والمنطقى معًا .

ـــ فليس هكذا تؤدى الالتزامات القومية . . ولا هكذا تحل القضايا المشتركة ولا بمثل هذه التناقضات غير المفهومة يمكن أن تنجح أية جهود قومية مشتركة لحل قضايانا العربية الكبرى ، وأهمها بلا جدال هى قضية السلام وقضية فلسطين .

ـــ فضمان المصير العربى فى المستقبل وفى عالمنا المعاصر مرهون بفهم عقلانى رشيد لحقائق هذا العصر ومتطلباته . . ولقد أثبتت كل التجارب دون استثناء أن الاستقرار والتنمية الفعالة والشاملة والديمقراطية هى الشروط الضرورية لتثبيت كل الرمال الناعمة المتراكمة تحت أقدام الكيانات العربية ، وفى الوقت نفسه فإنه لا سبيل إلى ترسيخ الاستقرار والديمقراطية والتنمية إلا بإقرار السلام العادل فى منطقتنا ومن حولها .

ـــ وللسلام العادل شروطه وفى مقدمتها إقرار الحقوق المشروعة لكل الأطراف ، كما أن للسلام أيضًا دعائمه وهى القوة والقدرة فى الوقت نفسه على الحوار . فالإحتكام إلى السلاح أو التلويح باستخدامه لا يضمن فى عالمنا أبداً لا العدل ولا السلام .

ـــ إن مصر لا تنسى فضلا لأحد ـ حتى وإن عمد بعد ذلك إلى الإساءة ، وهى تتجاهل الإساءة ، طالما أمكن حصر أضرارها أو منعها ولكنها أيضا لا تنسى دوافعها وأسبابها وتعمل دون تردد على معالجتها .

لكل ذلك فإن مصر ـ وهى خارج الجامعة العربية ـ تلزم نفسها بما تدركه بوعيها ، وخبرة تجربتها وشعورها بالمسئولية وعلى ضوء فهمها لحقائق هذا العصر المعقدة والمتقلبة .

ومن خطوط هذا الإلتزام :

○ أنها لا تتخلى عن الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطينى فى أرضه وفى تقرير مصيره ، وفى إختيار قيادته الشرعية التى تمثله .

○ وتمد العراق والسودان بالسلاح ، وبما يطلبانه من إمكانيات تتوافر لديها للدفاع عن التراب العربى ووحدته وأمنه .

○ ولا تستجيب لأية استفزازات ـ معلنة أو خفية ـ ولا لأية انحرافات من جانب النظام الليبى . . ولكنها تبذل كل ما فى وسعها حتى تقضى على شرور مغامراته معها أو من حولها .

○ كما أنها تعرف أيضًا ما يهدد الجزيرة العربية والخليج من أخطار وما ينذرها من محن . . وهى لا تتردد فى تحمل مسئوليتها وفق قدراتها وإدراكها لطبيعة تلك الأخطار ومداها . فمصر لا تتخلى ولا تتردد بصرف النظر عن سلوك الآخرين .

○ فهذا هو فهم مصر العربية لمعنى الالتزام العربى والتضامن العربى والمسئولية عن حاضر ومستقبل الأمة العربية .

○ فماذا عن فهم الدول العربية لهذه الالتزامات فى علاقاتها مع مصر ؟

لقد كان هذا المقال عرضًا واستعراضًا لموقف مصر من العرب رغم التخبط

العربى تجاه القضايا القومية . . ثم يبقى حديث لا بد منه عن موقف العرب من مصر خلال التزامها بكل هذه الأعباء . .

○ وهو حديث يلح علىّ وأنا أقترب منه بحذر وإشفاق ذلك السؤال الحائر منذ قديم الزمان :

○ ○ قابيل ماذا فعلت بأخيك ؟

●●

١٢ مصـــرولـيـبـيـــا

□ □ قابيل ماذا فعلت بأخيك ؟

○ نعم . . أتذكر هذه المقولة الشهيرة كما قلت فى الجزء الأخير كلما اقتربت من موضوع الحديث عما قدم العرب لمصر ، أو بمعنى أصح ، عما صنع العرب بمصر طوال السنوات الأخيرة . . لكن الأحداث العنيفة التى شهدتها ليبيا خلال الأيام الأخيرة تعترض سياق الحديث لتفرض نفسها علينا . . وأجدنى مدفوعًا بكل الموضوعية إلى القول أننا ضد كل اعتداء على أية دولة عربية حتى لو كانت هذه الدولة العربية هى ليبيا التى سأشرح بعد قليل ماذا تفعل بنا . . وكم يكلفنا حسن جوارها فى أصعب الظروف وأشدها . .

○ وإننا ضد اعتداء دولة عظمى على أراضى دولة صغرى حتى ولو كانت هذه الدولة الصغيرة ترعى الإرهاب أو تقوم بتنفيذ عملياته فى جميع أنحاء العالم .

كما إننا بكل تأكيد ضد أن يدفع الضحايا الأبرياء من دمائهم وأرواحهم ثمن تهور القيادات أو جريها وراء الزعامة على حساب مصالح الشعب الحقيقية .

لذلك فنحن ضد هذا العدوان الأمريكى الأخير على ليبيا وضد هذه الغارات التى أمطرت سماءها بالقنابل التليفزيونية المدمرة .

وضد إراقة دم عربى واحد فى أى مكان من الأرض العربية .

لكننا نتمنى من أعماق القلوب أن يرتفع إلى مستوى مصر فى إدراك المسئوليات القومية والواجب القومى كل الفرقاء العرب المتناحرين والمتنافسين والمتعانقين ظاهريًا أمام الجميع .

□ □ ولنسأل أنفسنا هذا السؤال . . هل كان من الممكن أن تكون الأرض العربية أرضًا مستباحة لأية قوة أجنبية دون أى حساب لرد الفعل العسكرى والاقتصادى والسياسى كما هو الحال الآن ؟ لو كان للعرب رؤية استراتيجية موحدة . . وقدرة عربية تتناسب مع إمكاناتهم ويحسنون استخدامها وتوجيهها إلى الأهداف السليمة ؟

□ لن أدعى أننا نستطيع أن نحارب قوة عظمى . . أو دولا أقوى من الدول العربية . . لكنى أجزم بكل تأكيد أن وجود هذه الاستراتيجية العربية التى تحدد الأهداف وتجيد توظيف الامكانات . . كان كفيلا على الأقل بان يفكر كل معتد فى ردود أفعال هذه الأمة العربية المترامية الأطراف تجاهه قبل أن يقدم على خطوته الأولى .

□ فحتى هذا الحد الأدنى من الأمان . . و « الاعتبار » لم نستطع ان نحققه لأنفسنا بإهدارنا للثروة العربية وللقدرة العربية فى مسالك ومسارب لا تخدم مصالحها القومية . وفى ظل غياب استراتيجية عربية شاملة تحدد الاهداف وتوظف الطاقات لتحقيقها .

ولعلى فى حديثى عما قدم العرب لمصر من مساعدات عسكرية خلال السنوات الثلاثين الأخيرة أستطيع أن أترجم هذه المقولة إلى حقائق محددة .

ليست هناك استراتيجية متكاملة لمجموع الأمة العربية ككل وما زالت بعض دولها وخاصة من يملكون الثروة منهم يعتمد سياسة ردود الأفعال المؤقتة المرتبطة بالأحداث حدثًا وراء الآخر . . وعلى عكس ما يبدو واضحًا من ضرورة توافر هذا المفهوم الاستراتيجى الشامل لشدة حاجة الدول العربية المحافظة بالذات إليه للدفاع عن نفسها واستمرار أوضاعها . . فإن هذه الدول ما زالت متسلحة بفكرة أن المظلة الأمريكية ستحميها . . وتعتمد على ذلك للنهاية غير مدركة لأخطار هذا الاعتماد الكلى . . وغير مستوعبة لدروس شاه إيران وماركوس الفلبين .

بالرغم من أن الجميع فى المنطقة يعرفون أنه لا أمل فى الاستقرار للدول العربية إلا إذا كانت مصر قوية وقادرة ، فإنهم يسيرون على خط معاكس لما كان ينبغى أن تفرضه عليهم هذه الحقيقة الاستراتيجية من التزامات وواجبات .

ولنفتح الملف بكل صراحة مهما كانت قاسية :

○ إن المسئولين فى الدول العربية البترولية وعلى رأسها السعودية يتحدثون كثيراً عن المساعدات العسكرية التى قدموها لمصر . . ويتركون للآخرين أن يقولوا نيابة عنهم أنهم قدموا لمصر ٦٠ مليار دولار من المساعدات وأحيانًا ٩٠ ملياراً خلال السنوات الماضية . والحقائق التى يعرفها ساسة هذه الدول أكثر من غيرهم إن كل ما تلقته مصر من مساعدات عسكرية من الدول العربية الغنية طوال الحروب التى خاضتها نيابة عنهم لا يزيد عن ٣,٦ مليار دولار . وهذه الأرقام هى ما تحتويه السجلات العسكرية وننشرها لأول مرة حتى تظهر الحقيقة كاملة ، أو لنعلم الأرقام الأخرى التى قد تكون ضلت طريقها إلى مصر . والأهم من ذلك أن مصر لم تتسلم منها دولاراً واحداً نقداً . وإنما دفعت مباشرة من هذه الدول لمصانع الأسلحة فى الغرب ، ونحن نعرف وهم يعرفون أكثر منا « طبيعة » مثل هذه الصفقات التى تعقد بمئات الملايين من الدولارات مع مصانع الأسلحة . . ونعرف ويعرفون كم من قيمة هذه الصفقات يصل إلى مصانع الأسلحة . . وكم منها يذهب إلى جيوب الوسطاء وهم من العرب ، وبعض التقديرات الغربية ترفع نسبة العمولة فى أية صفقة سلاح مع دولة بترولية عربية إلى حوالى الخمسين فى المائة من قيمة الصفقة .

○ وبهذا الحساب الواقعى نستطيع أن نقول أن ما وصل إلى مصر حقيقة من

قيمة هذه الأسلحة قد لا يتجاوز ١,٨ مليار أو مليارى دولار على أحسن تقدير .

□ فهل هذا كثير على مصر التى تحملت أمانة الدفاع عن مقدرات الأمة العربية طوال كل هذه السنين ؟

□ ولماذا نذهب بعيداً ؟

□ ألم تقدم مصر لهذه الدول نفسها من المساعدات العسكرية ما يماثل أو يفوق قيمة هذه الصفقات العسكرية ؟

□ إن الجميع يعرفون أن مصر هى التى دربت كل أو معظم جيوش الدول العربية . . فكم يتكلف هذا التدريب لو استقدمت هذه الدول الخبراء الأجانب لتدريبها أو لو أوفدت مبعوثيها إليها ؟

○ إن المصريين هم الذين دربوا الكويتيين على استخدام الصواريخ أرض أرض السوفيتية . . وهم الذين دربوا السعوديين فى الكلية البحرية المصرية قبل أن يقيموا كليتهم التى يدربهم فيها الأمريكيون . والمصريون هم الذين حولوا الجيش السورى خلال الوحدة من جيش سياسى لا قيمة له ولا قدرة على القتال . . إلى جيش قادر على القتال .. وهم الذين أنشأوا القوات الجوية فى الإمارات العربية المتحدة . . والذين دربوا لهم قواتهم البحرية . والكليات المصرية العسكرية هى التى استقبلت مبعوثين ودارسين من كل الدول العربية على مدى أكثر من ٣٠ سنة .

□ فكم يساوى بالحساب الاقتصادى هذا التدريب ؟ إن الخبير العسكرى الأمريكى يتكلف حوالى ٣٠٠ ألف دولار كل سنة . . فكم كانت هذه الدول تتكلف لو استقدمت الخبراء الأجانب لتدريبها ؟

□ بل وكم تبلغ القيمة الاقتصادية للبعثات التعليمية التى كانت ومازالت تخرج من مصر إلى كل الدول العربية لتعلم أجيالها الجديدة ومن تلاميذهم الآن بعض الحكام والمشاهير ؟

□ ألا يعنى ذلك أن المساعدات العسكرية التى قدموها لمصر لم تكن عطاء من جانب واحد . . وإنما كانت عطاء متبادلا أو سداداً لأيد مصرية سابقة ومستمرة عليهم ؟

بل أن قصة الهيئة العربية للتصنيع يمكن أن تلخص مأساة هذا التعاون العربى لإنشاء القدرة العسكرية العربية . . فعندما أنشئت الهيئة دخلت مصر شريكة فيها بعشرة مصانع حربية قدرت جميعها بـ ١٨٠ مليون دولار هى حصة كل شريك من الشركاء الأربعة . . وهو ظلم فادح لمصر التى قيمت مصانعها العشرة بهذا المبلغ البخس ، ورغم ذلك فلقد قبلته مصر على أمل إنشاء صناعة سلاح عربية . . وقدمت لمصانع الهيئة كل العمالة الفنية اللازمة لها . . وتدخلت « العمولات » فى توجيه مسار بعض أنشطتها ، فأرغمونا على قبول تصنيع نوع معين من طائرات الهليكوبتر كان هناك ما هو أفضل منه وبعد إنتاجها رفضوا وهم الشركاء شراء إنتاجهم وتركوه كله لمصر .

وبعد ذلك انسحبوا من الهيئة فى الوقت الذى كانت قد نجحت فى إنشاء قاعدة للصناعة العسكرية . . وبعد سنوات من انسحابهم بدأوا يتحدثون عن إنشاء صناعة سلاح خليجية ولم يسألهم أحد كيف ستقيمون هذه الصناعة وليس فى بلادكم عامل فنى واحد يمكن أن يعمل بها وليست لديكم العناصر الفنية المطلوبة لها . . وما زالوا يتكلمون . .

وما يقال عن هيئة التصنيع العربية يقال عن الأشقاء العرب الذين يفضلون شراء المعدات العسكرية من أى دولة ولو كانت أقل جودة وأعلى سعراً من مثيلتها من إنتاج مصانع الهيئة . . لكى لا يساعدوا مصر على مواجهة أزمتها الاقتصادية ، وأخر مثال هو ما فعله السعوديون الذين اشتروا طائرات التدريب هوك من الخارج . . وهم يعرفون أن مصانع الهيئة تنتج طائرة الألفاجيت التى قد تكون الأفضل منها والأرخص سعراً . . وهى من إنتاج مصانع هيئة هم شركاء فيها ولو نظرياً . وأخر مثال أيضاً هو شراء السعوديين لطائرات التورنيدو بعشرة مليارات دولار ، دعماً للاقتصاد البريطانى . . وليس لديهم الطيارون الذين يعملون عليها ولا قاعدة الفنيين والخدمات اللازمة لها . . مما يعنى أنها ستظل تطير بطيارين أجانب وبخدمات فنية أرضية يديرها الأجانب إلى ما شاء الله فى الوقت الذى كانوا يستطيعون لو أرادوا شراء الميراج ٢٠٠٠ .

والقصة فى النهاية ليست قصة مبيعات سلاح . . ولو كان الأمر كذلك لبعنا السلاح لكل من يطلبه وأولهم إيران التى طلبته بالفعل والتى تشتريه من أى مكان .

لذلك فإنه لا يحق للأشقاء العراقيين أن يقولوا أن كل ما تقدمه مصر لهم هو بيعها السلاح لهم . . فالأمر ليس أمر مبيعات . . ومصر ليست تاجر سلاح يبيع لكل من يريد ، لكنها تستخدم قدرتها على إنتاج السلاح فى دعم القدرة العربية وكانت تأمل فى أن تتوسع فى هذا المجال الضرورى لأمن الأمة العربية لكن الأشقاء لا يساعدونها على ذلك بكل أسف . بل أسمح لنفسى بالقول بأن مصر لو كانت لديها القدرة المالية كالأشقاء العرب لقدمت السلاح للعراق دون أى مقابل نصرة وتأييدا له بعد أن أبدى رغبته الواضحة فى إنهاء هذه الحرب اللعينة . . لكننا نستورد الآن الخامات المستخدمة لإنتاج الأسلحة والذخائر من حر أموال الشعب المصرى . وفى وقت محنته الاقتصادية .

لذلك فإن الطريق واضح لو أرادوا أن يفيدوا ويستفيدوا ويزيدوا من قدرة مصر الاقتصادية فى مواجهة الصعاب وقدرتها كثغر أمامى لهم .

الطريق واضح فعلا . . لو كان هذا هو هدفهم . . فالذين اشتروا ٣٦٠ دبابة إم إكس لكى يدعموا الاقتصاد الفرنسى . . ثم تركوها فى الخلاء فى بلادهم . . يستطيعون لو أرادوا شراء ٢٠٠ أو ٣٠٠ عربة مدرعة مصرية فيدعمون اقتصاد مصر وقدرة مصر لصالحهم ولصالح الأمة العربية كلها ، وهو مجرد مثال لا أكثر ولا أقل .

ثم نصل إلى هذا الوضع العجيب على حدودنا الغربية والذى لا يمكن أن يخدم هدفًا عربيًا ولا إستراتيجية قومية . . أن العقيد القذافى يقيم على حدودنا الغربية خطًا هجوميًا دفاعيًا كخط ماجينو . . ويحشد السلاح فى ترسانته بأحجام لا تتناسب مع قدرة ليبيا ولا مع حجمها ودورها فإذا سألنا لمن يحشد كل هذا السلاح ؟ . . كان الجواب بكل أسف هو لمصر ولتونس ولتشاد . . وليس لإسرائيل .

فترسانة القذافى تضم ٥١٦ طائرة و ٣٠٠٠ دبابة و ٢٠٠٠ عربة مدرعة وأكثر من ٣٠ لنش صواريخ وعدداً كبيراً من قواعد الدفاع الجوى ، وصواريخ أرض - أرض يصل مدى بعضها إلى ٨٠٠ كيلو متر ، وطائراته الميج ٢٥ يصل مداها إلى ٣ آلاف كيلو متر .

وفى ترسانته يعمل طياريون وعسكريون كوبيون وألمان شرقيون وسوفيت وفلسطينيون وسودانيون وتشاديون . . بل ويعرض على المصريين أن يعملوا أيضاً فى ترسانته .

وهو مدين للاتحاد السوفيتى فى صفقاته الأخيرة بـ ٥ مليارات دولار مع ما هو معروف عن رخص الأسلحة السوفيتية التى تباع بأسعار سياسية . . وما يرجحه البعض من أن هذه الصفقات تساوى قيمتها بالأسعار الغربية ١٠ أو ١٥ مليارا من الدولارات .

فلمن كل هذه الترسانة الضخمة ؟

لإسرائيل ! ؟

□ إن حقائق التاريخ تقول لنا أن القذافى لم يرتكب حادثاً واحداً ضد إسرائيل أو المصالح الاسرائيلية فى أى مكان من العالم خوفا من العقاب الإسرائيلى ، وتقول لنا أن إرهابه يتوجه دائماً ضد مصر وأمريكا والفلسطينيين والسعودية وبعض دول أوروبا لكنه لا يقترب أبداً من إسرائيل . . فإذا كان يحشد هذا السلاح لحرب إسرائيل . . فماذا يمنعه من محاربة إسرائيل وطائراته يصل مداها إلى ٣ آلاف كيلو متر ؟

وفى معظم عواصم العالم سفارة إسرائيلية ومكاتب للطيران . . فلماذا لم تقترب عملياته الإرهابية منها أبداً .

والجواب معروف ومفهوم .

لا يقترب إرهابه من إسرائيل لأنه موجه ضد غيرها وترساناته ليست ضد إسرائيل لكنها ضد جيرانه من الدول العربية والأفريقية .

والنتيجة أنه حيث كان ينبغى أن يدعم القدرة العسكرية المصرية والاقتصاد المصرى بمجرد الامتناع عن عدم تهديد الأمن المصرى . . يوجه تهديده لمصر فيخلق وضعا قلقاً غير مستقر على حدود مصر الغربية يكلفها أعباء مالية إضافية ويرهق موازنتها . . ويبعدها عن أهدافها فى بناء القدرة المصرية . . ومواصلة البناء والتنمية .

وهذا هو ما يريده القذافى . .

لا حرب مع إسرائيل . . ولا دعم القدرة العربية فى مواجهتها ولا المشاركة فى استراتيجية عربية تكفل للدول العربية الأمن والاستقرار . .

هذه هى القضية . . وهذه هى الكارثة التى تعيشها الأمة العربية كلها فى سكوتها على هذه الأوضاع الغريبة .

إذ لو كانوا صادقين حقاً فى المساهمة فى بناء القدرة العسكرية المصرية لقدموا لمصر قرضاً حسناً ٤ أو ٥ مليارات دولار تستخدم فى تمويل احتياجاتنا من السلاح . . كما قدموا ويقدمون كل يوم لحرب الخليج التى تستنزف القدرة العربية بلا حساب .

ولو كانوا راغبين فى مساندة مصر اقتصادياً لقدموا لها وديعة ٤ أو ٥ مليارات دولار بلا فوائد تذكر كما فعلوا مع الولايات المتحدة التى قدموا لها وديعة قدرها ٣٥ ملياراً من الدولارات بفائدة ثلاثة أرباع فى المائة كمصاريف إدارية .

لكنهم لا يريدون فيما يبدو . . ولكنهم مشغولون بدعم الاقتصاد الأمريكى ومشغولون بدعم الاقتصاد الفرنسى ، والاقتصاد البريطانى رغم أن إنتاج بحر الشمال من البترول كان السبب فى كارثة انخفاض أسعار البترول .

ومشغولون بدعم طرفى الحرب فى حرب الخليج . . ومشغولون بتقوية سوريا ضد العراق وتقوية العراق ضد إيران وتقوية إيران ضد العراق وبالصمت على القذافى لأن خطره بعيد عن حدودهم . .

وبصم الآذان عن أية دعوة مخلصة . . للعودة العربية لمصر . . ودعم قدرة مصر التى هى سياجهم الوحيد فى المنطقة . .

فهل كنت مغالياً حين أتساءل بكل المرارة مرة أخرى . .

قابيل ماذا « تفعل » الآن بأخيك ؟

●●

١٣ مساعدات العرب بالأرقام

□□ ومرة أخرى أقول كما قلت من قبل أن هذا حديث الأرقام . . فمن كانت لديه أرقام مخالفة لما قدمنا . . ولما سوف نقدمه فى هذا المقال فليخرج علينا بها . . ولسوف نرحب بها . . ونضعها موضع التقييم والمناقشة .

○○ فى البداية لا بد أن أسجل أن مصر حتى عام ١٩٦٧ كانت إحدى ثلاث دول تقدم المساعدات المالية لغيرها من الدول العربية ، فضلا عن المساعدات التعليمية والاجتماعية والثقافية . .

وكانت **هذه الدول الثلاث هى : مصر والسعودية والكويت** . ومن بينها كانت مصر هى أقدم هذه الدول فى العطاء لغيرها من الدول العربية وتاريخها فى ذلك يمتد إلى ما قبل الأربعينات ، بل إن دولتى الدعم العربى الأخريين وهما : السعودية والكويت ، كانتا فى فترات سابقة للثراء البترولى من الدول التى قدمت لها مصر المساعدات الاجتماعية والمالية والصحية والثقافية من قبل .

○ ○ وكانت دائما علاقات مصر بهذه الدول العربية جميعا طيبة . . رغم أن امكانيات مصر المالية لم تصل فى أى مرحلة من مراحل تاريخها إلى ما وصل إليه ثراء الدول البترولية العربية فيما بعد . . فلما تغير الحال وفقدت مصر ثروتها وأثرت الدول العربية من البترول نسيت من بين ما نسيته مصر . . وما قدمته لها مصر . . ولم تعد تتذكر ولا تتحدث إلا عما تقدمه لمصر من مساعدات مالية .

□ □ ومرة أخرى أرجو أن أذكر البعض أن مصر لا تطلب من أحد شيئا . . ولا تنتظر شيئا . . ولا تستجدى أحدا مهما كانت ظروفها . . لكننا نفتح الملف لكى يعرف كل طرف ما له وما عليه . . ويتحرك على ضوء ذلك .

○ ○ ولنعد إلى البداية البعيدة فى أعقاب الهزيمة سنة ٦٧ ، ففى مؤتمر الخرطوم تقرر لأول مرة الدعم العربى لاعادة بناء القوات المسلحة لدول المواجهة الثلاث وهى : مصر وسوريا والأردن ، **وكان نصيب مصر حوالى ١٠٧٩ مليون جنيه استرلينى على عدة سنوات** كان نصيب السعودية منها ٤٧٩ مليون جنيه وكان نصيب الكويت ٤٤٥ مليون جنيه وكان نصيب ليبيا منها ١٥٥ مليون جنيه استرلينى .

○ ○ وفيما عدا هذه الدول الثلاث فإن باقى الدول العربية الأخرى لم تتحمل أية أعباء مالية فى مقررات الخرطوم ولكنها قدمت لمصر دعما ماليا آخر خلال السنوات من ١٩٧٣ إلى سنة ١٩٧٩ وبعد ذلك انقطعت جميع أنواع المساعدات المالية بكل أشكالها عن مصر .

أما هذه المساعدات المالية خارج مقررات الخرطوم فكانت بالتفصيل التالى :

□ **من السعودية :** خلال الفترة من ١٩٧٣ إلى ١٩٧٩ ، ١٦٥٥ مليون دولار ، منها ١٧٠ مليون دولار تقررت فى مؤتمر الرباط ، و ٩٤٠ مليونًا دعما إضافيا

آخر تقرر بعد ذلك ، و ٥٤٥ مليونا تمثل قيمة نصيبها من قروض هيئة الخليج لمساعدة مصر بالإضافة إلى ما لها من ودائع فى البنك المركزى المصرى والتى تقدر بحوالى ٨٣٧ مليون دولار .

— **من الكويت فى نفس الفترة :** ١٤٧٢ مليون دولار منها ٥١٧ مليونا تقررت فى مؤتمر الرباط ، و ٤٧٨ مليونا دعما إضافيا تقرر بعد ذلك ، و ٤٧٧ مليونا تمثل نصيبها فى قروض هيئة الخليج ، بالإضافة إلى ودائعها بالبنك المركزى المصرى وتقدر بحوالى ٩٢٦ مليون دولار .

□ **من ليبيا فى نفس الفترة :** ١٣٧ مليون دولار منها ٢٧ مليون دولار تقررت فى الرباط ، ودعم إضافى تقرر فيما بعد قدره ١١٠ ملايين دولار **بالإضافة إلى ودائع البنك المركزى قدرها ١٠٦ ملايين دولار تطالب بها ليبيا البنك المركزى الآن وقد رفعت ضده دعوة قضائية فى المحاكم المصرية تطالب باستردادها . . فى نفس الوقت الذى تقدر فيه مصر مستحقاتها على ليبيا بما يزيد على ضعف هذا المبلغ ، وهذه المستحقات تمثلها ديون ليبيا لشركة مصر للطيران وديون لشركات المقاولات المصرية . . عدا الأموال التى نهبت من المصريين العاملين فى ليبيا عند طردهم ومستحقاتهم التى لم يتم تحويلها لهم فى مصر .**

□ **من الإمارات فى نفس الفترة :** ٧٣٣ مليون دولار منها ١٠٢ مليون من مقررات الرباط ، و ٤٥٨ مليونا دعما إضافيا و ٢٠٣ ملايين دولار تمثل نصيبها فى قروض هيئة الخليج لمصر ، بالإضافة إلى قروض أخرى إلى هيئات مختلفة فى مصر تبلغ قيمتها ٢٣٠ مليونا **تم سداد جزء كبير منها .**

□ **من قطر فى نفس الفترة :** ١٧١ مليون دولار منها ١٠٦ ملايين دولار تقررت فى مؤتمر الرباط ، و ٦٥ مليون دولار دعما إضافيا ، بالإضافة إلى عدة قروض للهيئات فى مصر قدرها ٧٥ مليون دولار **تم سداد معظمها بالفعل .**

□ **من العراق خلال هذه الفترة :** ٤٨ مليون دولار منها ٤٢ مليون دولار تقررت فى الرباط و ٦ ملايين أخرى دعما إضافيا .

هذا هو كشف حساب المساعدات المالية العربية لمصر . . ولى عليه عدد من الملاحظات أسجلها كالتالى :

□ □ إن مجموع هذه المساعدات المالية العربية لمصر بما فيها المساعدات التى تقررت فى الخرطوم والرباط وجميع أنواع المساعدات الأخرى : هو ١٠٧٩ مليون جنيه استرلينى و ٦١٠١ مليون دولار تشمل الودائع العربية التى ما زالت موجودة فى البنك المركزى وقدرها ١٨٦٩ مليون دولار .

□ □ إن حجم هذه المساعدات ، حتى إذا أضفنا إليه مجموع المساعدات العسكرية التى أشرنا إليها من قبل بأرقامها الاجمالية المشكوك فى قيمتها الفعلية التى وصلت إلى مصر ، والتى قلنا أن تعاقداتها حوالى ٣,٦ مليار دولار ، فإن الرقم النهائى للمساعدات العربية بكل أشكالها من سنة ١٩٦٧ وإلى عام ١٩٧٩ لا يتجاوز بأى حال من الأحوال ١٢ ألف مليون دولار ، وهو رقم يقل كثيرا عن التقديرات الشائعة التى ترددها بعض الدوائر العربية والتى تصل بها أحيانا إلى ٦٠ ألف مليون دولار وفى أحيان أخرى ٩٠ ألف مليون دولار .

ومرة أخرى نقول أن هذا هو حديث الأرقام . . فمن كانت لديه أرقام أخرى فليخرج بها علينا .

□ □ إن المتلذذين بعمليات الجمع والطرح من بعض الأخوة العرب الذين يقولون إن هذه المساعدات لا بد أن يضاف إليها ما حصل عليه المصريون العاملون فى الدول العربية والذى يقدر بحوالى ٥٠ أو ٦٠ ألف مليون دولار خلال السنوات العشر الماضية حولوا منها لمصر مبالغ سنوية تقدر بحوالى مليارى دولار كل سنة .

□ □ هؤلاء المتلذذون يقعون فى خطأ الخلط بين ناتج العمل الذى يحصل عليه المصريون مقابل عملهم فى بناء وتعمير المجتمعات العربية اقتصاديا واجتماعيا بل وشرائيا ، وبين ما يفترض أنه مساعدات مالية للدولة . . وإلا لجاز لنا أن نقول أن دول البترول العربية تقدم مساعدات مالية لأمريكا وفرنسا والهند وباكستان وبريطانيا واليابان ولكل دولة يعمل رعاياها فى هذه البلاد .

فضلا عن أن أصحاب هذا المنطق يتناسون أن الدول العربية تختار أفضل عناصر العمالة المصرية من كل التخصصات، وأن خروج العمالة المصرية إليها قد أدى إلى ارتفاع تكلفة أجور العمالة فى مصر بنسبة ١٠٠٪ خلال الأعوام من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٣ ، ثم الى ٥٠٠٪ من سنة ١٩٧٣ إلى

سنة ١٩٨٣ بعد ارتفاع أسعار البترول، مع مالذلك من تأثيرات سلبية كبيرة على الاقتصاد المصرى .

□ □ إن خروج العمالة المصرية إلى الدول العربية هو عملية اقتصادية متبادلة بين الطرفين.. فهؤلاء العاملون المصريون لايتوقف عطاؤهم عند حد المساهمة بالعمل الشاق المضنى فى بناء صرح هذه الدول، وإنما هم أيضا يساهمون إسهاما محسوسا فى إنعاش اقتصاديات هذه الدول وفى الرواج التجارى فى أسواقها لأنهم مستهلكون من الطراز الأول وأصحاب قدرة شرائية كبيرة تنعش الأسواق وتساهم فى تحقيق الأرباح للعديد من شركات هذه البلاد التجارية ، فدورهم إذن ليس الأخذ فقط وإنما العطاء أيضا بكل أنواعه.

□ □ ودور مصر أيضا ليس الأخذ فقط ، وإنما العطاء المتبادل مع الدول العربية . . فبالإضافة إلى قيمة العمل الذى يقوم به المصريون فى هذه الدول ، فإن مصر المرهقة اقتصاديا تسمح بخروج ٦٠٠ ألف حاج ومعتمر كل سنة إلى السعودية يتم تحويل ١٢٠٠ مليون دولار لهم . . هذا إذا قدرنا متوسط ما ينفقه الحاج المصرى فى السعودية بحوالى ألفى دولار .

□ □ إننا نسمع كثيرا الحديث عن أن الدول العربية قد قدمت لمصر كل ما تستطيع وكل ما تملك أن تقدمه لغيرها . . لكن مشاكل مصر كبيرة . . فهل هذا صحيح ؟

هل قدم العرب لمصر كل ما « يستطيعون » .

وهل تلقت مصر من العرب أقصى ما تملك هذه الدول تقديمه ؟

○ ○ إن الجواب عن هذا السؤال يقدمه تقرير حديث نشر مؤخرا يقول بالحرف الواحد :

« إن الدول المصدرة للبترول قد حصلت على ١١٦ مليارا فى عام ١٩٧٤ ، و ٢٩٨ مليارا فى عام ١٩٨٠ ، و ١٨٠ مليارا فى عام ١٩٨٤ ، وهى مبالغ باهظة لا يمكن أن تقارن بعائدات البترول التى كانت تقدر بـ ٧,٥ مليار دولار فى أوائل السبعينات ، وإنه لم يكن خافيا

على أحد البذخ الذى كان يعيش فيه الأمراء العرب من شراء طائرات البوينج الخاصة وسيارات الرولز واليخوت الفاخرة ، لكن هذه التكاليف الباهظة لم تمتص إلا جزءا بسيطا جدا من أموال البترول وأن الجزء الأكبر من عائدات البترول قد أنفق ثمنا لشراء الآلات ومواد بناء الهيكل العمرانى كالطرق والمطارات والموانىء ، فقد كان عليهم بناء كل شىء فى بلادهم لأنه لم يكن هناك شىء . . »

□ وللحقيقة فإن دول البترول العربية وخاصة السعودية والكويت ودول الخليج قد بنت صناعات بترولية متكاملة . . وأقامت مدنا حديثة وأنفقت على شق الطرق والمطارات وتنوع مصادر الدخل .

وهذا من حق الدول العربية البترولية ومن صميم حق شعوبها التى نتمنى لها كل الخير والإزدهار . . ومع أن عملية إعادة بناء الهياكل العمرانية لهذه الدول قد أعاد إلى الاقتصاد العربى معظم ما دفعه من فروق فى أسعار البترول . . فلم تكتف الدول الصناعية المتقدمة بذلك بل حاولت أيضا امتصاص نسبة أكبر من عائدات البترول . .

إما عن طريق مبيعات السلاح التى تشترى بالبلايين وتترك فى العراء على رمال الصحراء . .

وإما باستخدام المال العربى المكدس فى البنوك الغربية فى حل مشاكل الاقتصاد الغربى وفقا لاتفاق بين الدول الغربية على طريقة تحويل هذه الأموال بين بنوكها وأجهزة الاستثمار فيها ، فى الوقت الذى تثور فيه الضجة حول تحويلات المصريين فى الخارج لبلادهم أو حول ما لا يزيد على مليارى دولار من الودائع الخليجية فى البنك المركزى المصرى .

فكم تمثل ١٢ مليار دولار قدمت لمصر خلال عشرين سنة بالنسبة لحوالى ٢٠٠٠ مليار دولار حصلت عليها دول الأوبك حسب أرقام بنك انجلترا بين عامى ٧٣ و ١٩٨٤ ؟

○ ○ إن هذه الملاحظات السلبية على المساعدات العربية لمصر . . ينبغى ألا تنسينا أن نذكر لدولة عمان ولجلالة السلطان قابوس الموقف العربى الأصيل من مصر . . والذى يكفى أن أقول عنه فى الوقت

الحاضر أن مصر ما احتاجت يوما إلى معاونة من أى نوع إلا وكان السلطان قابوس هو المبادر بالاستجابة حتى من قبل الطلب . كما لا ينسينا ذلك أن نسجل للكويت موقفها بعد الأحداث الأخيرة وما أرسلته لمصر من المساعدات السلعية التى تقدر بملغ ٣٠ مليون دولار بالرغم من أنه كان هناك اتجاه للشكر والاعتذار عن عدم قبولها حتى تغلب فى النهاية الاتجاه الذى رأى قبولها كرمز للتضامن العربى المفقود فى أوقات الشدة .

□ □ وتنتهى ملاحظاتى على العلاقات الاقتصادية بين مصر والعرب ، وهى ملاحظات لم أكن أهدف من ورائها إلى الإساءة إلى أحد ولا إلى التقليل من أهمية أى عطاء قدم لمصر فى أى مرحلة سابقة . . لكنى فقط أردت أن يكون كل شيء فى موضعه الصحيح . . وأن يفتح ذلك التقييم الموضوعى لعلاقات مصر بالعالم العربى الباب لعلاقات تضامن سليمة بين مصر والأشقاء العرب ، فالقوة الاقتصادية لا تقل خطرا عن القدرة العسكرية التى تحدثنا عن ضرورة دعمها لكى تصمد الأمة العربية لما تتعرض له من عواصف وزوابع وأزمات . . فما حدث للبترول العربى فى رأيى أنه كان مخططا مدروسا ومنفذا ضد الثروة العربية ، لكن الأمل ما زال كبيرا فى استكمال بناء القاعدة الاقتصادية العربية ودعمها عن طريق تعاون عربى محوره الأساسى مصر ولا أقول ذلك كمصرى وإنما هذا ما تقوله الحقائق الموضوعية .

فمصر تمثل ٤٠ ٪ من استهلاك المنطقة العربية كلها . . وهى أكبر سوق بالمنطقة عددا واستهلاكا فى الحاضر والمستقبل .

ومصر هى المجال الآمن للاستثمار العربى . . حيث لا يشعر المستثمر بالغربة . . ولا بالنفور وحيث تتحقق له عوامل الأمان النفسى . . والتواصل الانسانى . . والمشاركة . . وعدم غلق الأبواب فى وجهه مهما كانت التقلبات السياسية .

○ بل إن **مصر** هى السوق الطبيعية المرشحة الآن لأى طاقات استثمارية تعطلت الآن فى السوق العربية بعد انخفاض أسعار البترول والانكماش الاقتصادى .

كما أن **مصر** فى البداية والنهاية هى الدولة العربية الكبرى التى يأمن الجميع إلى أنها لا تشارك ولن تشارك فى أى عمل يضر بمصالح دولة عربية أو شعب

عربى وليس هذا هو فقط موقف مصر المعلن . . لكنه موقف مصر المعلن والخفى . . والمعروف والمجهول .

ومصر فى النهاية هى الأم المتسامحة التى تتجاوز عن الشطط من جانب البعض إيمانا منها بأن علاقات الرحم أقوى من المنازعات والتجاوزات الصغيرة وأنه لا بد من عودة الأبناء مهما طال الغياب ○

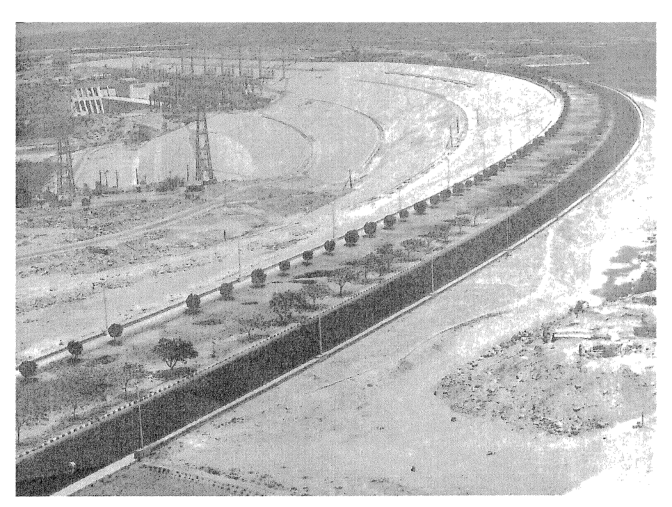
●●

الجـــزء الثـــالث

ونحـــن وأنفســـنا

١٤ حالة غير صحية

□ □ أشعر بعد الأجزاء السابقة التى أستعرضت فيها المشكلة الاقتصادية فى مصر بلا رتوش ثم علاقات مصر بالعالم الخارجى شرقا وغربا والتى اخترت لها عنوانا « نحن والعالم » أن هذا الحديث لا بد أن يقودنا إلى حديث آخر لا يقل أهمية أختتم به هذه الصفحات . فلقد ناقشت علاقاتنا مع القوة العظمى الصديقة وآفاق هذه العلاقات وما نرجوه لها من تعميق للتعاون المثمر الذى يحقق آمال الشعب المصرى فى السلام والتنمية والاستقرار وحل مشاكل التخلف ، وكان حديثى بعنوان « نحن والعالم » .



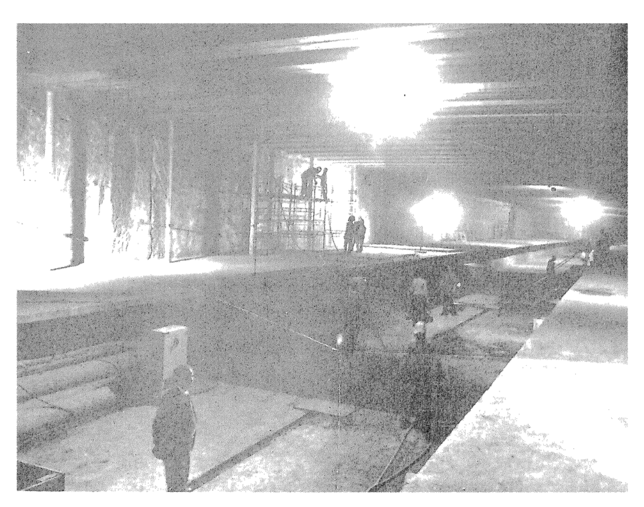
▲ كان موقع السد طوال سنوات خلية نحل تطن ليل نهار و ٣ دوريات من العمل المضنى من أبناء مصر . لقد قدم السوفيت المعونة الفنية والمالية ، لكن المصريون هم الذين بنوه وحفروه وغيروا مجراه وبنوا محطاته العملاقة .

....

وناقشت علاقاتنا مع القوة العظمى الأخرى التى نمد جسور الحوار والتعاون معها بعد قطيعة دامت سنوات وليس من صالح أى من الطرفين استمرارها ، وإنما من صالحنا جميعا أن نستثمر هذه العلاقة فى خدمة برامج التنمية ورفع مستوى الشعب المصرى وتخفيف المعاناة عنه بالتعاون البناء فى إقامة المشروعات الصناعية وفى مجال التبادل التجارى ، فتحدثت خلال هذه الدراسة أيضا عن « مصر والاتحاد السوفيتى » .

ثم ناقشت علاقات مصر بدول غرب أوروبا وكيفية تدعيم هذه العلاقات وعن آفاقها المحتملة فى حديث بعنوان « مصر وأوروبا » .

وبعد ذلك استعرضت علاقات مصر بالدول العربية وناقشت خلالها بالأرقام ماذا قدم العرب لمصر . . وماذا « حجبوا » عنها . . وماذا صنعوا بشقيقهم



▲ فرنسا والمجموعة الأوروبية تقدم لنا المساعدة فى مشروع مترو الأنفاق . لكن من حفروا باطن الأرض وشقوا الصخر فى أصعب الظروف وقاموا بكل العمل هم المصريون العاملون .

صورة لجسم نفق المترو من الداخل أثناء العمل به .

....

« هابيل » فى أحرج اللحظات وفى أشد الأوقات احتياجا إلى التضامن والتكاتف ، فجاء حديثا طويلا مريرا عن « مصر والعرب » .

وهذه الأحاديث كلها لا بد أن تقودنا بالضرورة إلى حديث هام أشد خطورة من كل هذه الأحاديث عن « نحن وأنفسنا » .

ومع إيمانى المطلق بأهمية العلاقات الدولية فى هذا العصر الذى لا تستطيع فيه دولة أن تغلق أبوابها دون العالم الخارجى . . أو أن تنكفىء على نفسها وشئونها بغير اهتمام بما يجرى خارج حدودها ، رغم هذا الإيمان الذى ترسخه طبيعة العصر ، فإنى أؤمن أيضا إيمانا أشد رسوخا بأنه ما من طرف خارجى يستطيع أن يتولى نيابة عنا بناء مستقبل بلادنا . . وحل جميع مشاكلنا . . و « رصف » طريق التقدم أمام شعبنا ثم يطلب منه أن يتفضل بافتتاحه والسير عليه .

هذه حقيقة لا يختلف حولها العقلاء . . فمستقبل الشعوب ترسمه الشعوب لنفسها وتحققه بأيدى أبنائها حتى ولو تلقوا المساعدة القيمة من أطراف خارجية خلال مراحل البناء . . فلقد قدم الاتحاد السوفيتى لمصر مثلا المعونة الفنية والمالية والبشرية لبناء السد العالى . . لكن المصريون هم الذين بنوه وحفروا فى الصخر سنوات وسنوات لتغيير مجرى النهر ولبناء محطات الكهرباء ولشق المجرى الجديد للنهر وكان موقع بناء السد طوال سنوات خلية نحل تطن ليل نهار و ٣ دوريات من العمل المضنى من أبناء مصر الذين استشهد منهم العشرات تحت ركام الصخور وفى الأنفاق التى شقت فى باطن الأرض .

وهيئة المعونة الأمريكية تقدم لمصر المساعدة الفنية والمالية فى تنفيذ مشروعات حيوية كبرى فى مصر الآن ، منها مثلا المشروع العملاق لتجديد شبكة الصرف الصحى فى القاهرة والجيزة ، لكن من ينفذون هذا المشروع العملاق هم العمال والفنيون المصريون وبنسبة تزيد عن ٨٥ ٪ من مجموع العمالة فيه ..

وفرنسا والمجموعة الأوروبية تقدم لنا المساعدة فى مشروع مترو الأنفاق ، لكن من حفروا باطن الأرض فى القاهرة ومن شقوا الصخر فى أصعب ظروف العمل هم المصريون العاملون .

والعرب فى بعض المراحل قدموا المساهمة المالية لإنشاء هيئة التصنيع الحربى العربية ـ وإن كانوا قد تخلوا عنها فيما بعد ـ ومع ذلك فإن السواعد والعقول المصرية هى التى أقامت الصناعة الحربية العربية الوحيدة الآن على الأرض العربية . . والتى يلجأون إليها عند الحاجة لطلب السلاح . . وهكذا فالحديث عن « نحن وأنفسنا » إذن هو حديث جوهرى وهام فى ختام هذه الأحاديث ، فليس من المقبول أن نطلب من العالم الخارجى . . ما لا نطلبه من أنفسنا .

وليس من العدل أن ننتظر من الآخرين بعض ما لا نقدمه لأنفسنا من العطاء المخلص والعمل المضنى لحل المشكلات وتخطى الصعاب . . وبناء المستقبل .

وليس من المنطقى أن نتحدث عن آفاق علاقاتنا بالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وأوروبا . . وما نرجوه لها من نمو وتقدم وتصحيح للمسار ، ولا نتحدث قبل ذلك عن « آفاق » علاقاتنا بأنفسنا وما نرجوه لها من تصحيح

للمسار يحول طاقاتنا كلها للبناء والتنمية . . « وينقذ » بعض ما نهدره من هذه الطاقات فى الكفاح لازالة العقبات التى توضع فى طريق تحقيق الأهداف . . بل وفى « الكفاح » لمقاومة « الاكتئاب العام » الذى تفرضه بعض الأوضاع على نفوس العاملين المخلصين لخير بلادهم ومجتمعهم .

وهو حديث طويل . . لكن لا مفر منه . وإذا اقتربنا من بدايته فإننا سوف نلحظ على الفور أننا جميعا نعانى من « حالة » غير صحية تنعكس آثارها على خطواتنا وتعاملنا مع القضايا العامة وعلى نظرتنا إلى مستقبل بلادنا . . من مظاهر هذه الحالة أو أعراضها هذه الملاحظات :

○ ○ إن نسبة كبيرة منا تغالب اليأس بعد كل شيء ويكاد اليأس يغلبها . . بالرغم مما يجرى حولنا . . وبالرغم من خلية النحل التى تطن فى كل مكان وبالرغم من المشروعات العملاقة التى يجرى تنفيذها والمشروعات الضخمة التى نفذت وتم افتتاحها وقدمت الحلول لمشاكل صعبة فى حياتنا . . فلا فرحة بأى مشروع يفتتح ولا بسمة ابتهاجا بأى نجاح وكأن ما يجرى فوق أرضنا من إنجازات يجرى فى بلاد أخرى ولا تربطنا بها صلة . . والحديث دائما إذا بدأ عن السلبيات فقط . . و « السمر » ينعقد دائما حول الأخطاء والخطايا . . كأننا نصر بالحاح على أن نقود أنفسنا بأنفسنا إلى هاوية الاكتئاب السحيقة .

○ ○ أن هناك فجوة عميقة لا بد أن نعترف بها من عدم الثقة بين ما يصدره المسئولون من قرارات وتصريحات وبين ما يصدقه الأفراد منها . . كما أن هناك دائما محاولات مستمرة لمحاولة « ترجمة » هذه التصريحات والقرارات ترجمة غير سليمة من جانب الأفراد ، كأننا لم نعد نصدق أنه من الممكن أن يصدر قرار لا يكون له سوى هدفه المعلن . . وأنه لا بد دائما من أن يكون هناك أهداف خفية لكل قرار وكل تصريح ، فنجهد أنفسنا لقراءة ما بين السطور لنستخلص منه الهدف الحقيقى ونصيغه نحن بآرائنا ومعتقداتنا ورؤيتنا ، فيخرج كل منا بنتيجة مختلفة يصر عليها ولا يرى الحق والصواب إلا فيها . . مع أننا نعيش فى مجتمع مفتوح لا أسرار فيه ولا خبايا وكل أموره تطرح على مؤسساته الدستورية . . وصحف ونواب المعارضة فيه يتنافسون فى محاسبة الحكومة عن كل صغيرة وكبيرة ، والذين يعملون بالعمل العام

فى الحكومة أو المؤسسات الدستورية الأخرى يجدون أنفسهم كل يوم فى حالة دفاع عن النفس . . وفى حالة استنفار دائم بالأرقام والمستندات لاثبات صحة وجهات نظرهم وقراراتهم . . ومع كل ذلك فما زال هناك من يصر على أن يعيش فى مجتمع الانغلاق الذى كان لكل قرار فيه وجهان . . وجه براق للشعب وأجهزة الإعلام . . ووجه حقيقى للمؤسسة الحاكمة وشتان ما بين الوجهين .

○ ○ إننا نواجه مدا متزايدا لأسلوب فرض الرأى عن طرق العنف . . سواء أكان عنفا ماديا أم عنفا معنويا . والعنف المادى . . والعنف المعنوى كلاهما مرفوض فى مجتمع مفتوح يتيح لكل فرد أن يعبر عن رأيه كما يرى وأن يدعو له بالوسائل المشروعة ، ومع ذلك فبذرة العنف تنمو . . وموجة الإرهاب الفكرى فى مواجهة أى رأى مخالف تتزايد ، بل وموجة الابتزاز الفكرى عن طريق التشهير وحملات الكراهية تتزايد أيضا . . والخاسر فى كل ذلك هو الديمقراطية السليمة وحرية الرأى وحرية المواطن فى التعبير عن رأيه وفكره .

○ ○ إننا نعانى من انتشار حالة من الفردية واللا مبالاة تجعل من مقياس الحكم على نجاح أو فشل أى سياسة أو أى قرار هو مدى ما يحققه أو ما لا يحققه لهذا الفرد شخصيا . . فكل ما يحقق صالحى هو صواب وعظيم ورائع بغض النظر عما تجنيه البلاد من ورائه من خسائر أو أضرار ، وكل ما لا يفيدنى خطأ وتخبط وارتجال ولو كان فعلا فى صالح أغلبية الشعب وفى صالح البلاد .

وهذه الفردية تسود بكل أسف مجتمعات القادرين . . كما تسود أيضا مجتمعات غير القادرين ، وإن كانت أكثر وضوحا وشراسة فى مجتمعات القادرين الذين يتصورون أن « ذواتهم » ينبغى أن تكون هدف كل سياسة وهدف كل قرار لتحقيق مصالحهم . . والذين يعيشون بساعد فى مصر وساق فى الخارج ولا يستشعرون أى حرج فى تحويل أرباحهم وأموالهم التى يجمعونها من مصر إلى الخارج . . مع أنهم فى قرارة أنفسهم لا يتصورون لأنفسهم حياة مستقرة آمنة إلا فى مصر . . كما لا يتصورون لأنفسهم « قبرا » إلا فى مصر .

○ ○ ○

وما يقال عن القادرين يمكن أن يقال أيضا مع الفارق عن غير القادرين الذين يشغلهم دائما السعى إلى تحسين مستوى حياتهم ولا يبدون الرضى أبدا عن محاولات الدولة للتخفيف من معاناتهم وتقديم السلع المدعمة لهم والخدمات المجانية فى التعليم والصحة ، وتحسين المرافق ، ومد التأمينات لتشمل جموعهم .

□ □ ونتيجة لكل ذلك فإن هذا الإحباط الذى يسود البعض . . يسود أيضا بدرجة أو بأخرى بعض المسئولين أنفسهم . . الذين يتصورون دائما أنهم قد بذلوا قصارى جهدهم وأمضوا الأيام والأسابيع فى الدراسات الطويلة المضنية لاختيار أفضل البدائل . . وأحسن الاختيارات ، ثم إذا اتخذوا قرارهم وأعلنوه فوجئوا غالبا بعدم الرضى عن هذا الحل . . وفوجئوا بتجريحه والهجوم عليه . . وبالدراسات الطويلة التى تنشر للتدليل على فساده وخطئه . . وبالمؤتمرات التى تعقد لكشف أضراره على الصالح العام . . وكل تحركه دوافعه . . البعض مخلصون ومن أصحاب النوايا الطيبة الساعين إلى الأفضل ، والبعض الآخر من مدمنى النقد والاعتراض على كل شيء ، والبعض الثالث من أصحاب المصالح التى تتعارض مع هذا البديل المختار . لكن الأصوات تتداخل فلا يميز أحد صوت المخلص من صوت المغرض وتتصاعد الحملة . . إلى الحد الذى يهز ثقة المسئول نفسه بقراره . . فتكون الكارثة فى أن يرجع عنه رغم إيمانه فى قراره نفسه بسلامته . . وتكون الكارثة أشد حين يحجم بعد ذلك عن اتخاذ القرارات الجريئة التى تحل المشاكل من جذورها خوفا من عواصف الهجوم والاعتراض . . وهذا هو أخطر ما نواجهه الآن فى مثل ظروفنا التى تحتاج إلى مسئولين يثقون فى أنفسهم وفى سلامة قراراتهم ويستطيعون الدفاع عنها ، فإذا عدلوا عنها يكون ذلك بسبب اقتناعهم بأسباب لم تكن واضحة أمامهم عند اتخاذ القرارات ، وليس انحناء للعاصفة أو تجنبا للمشاكل والهجوم ، ولا بد أن نعترف هنا بأن الظروف العامة تساعد على تفضيل بعض المسئولين إيثار السلامة وتجنب القرارات الجريئة ولو كانت هى الحل الوحيد ، فمقاييس الخطأ والصواب هنا فضفاضة . . لا أحد يعترف أبدا بقاعدة أن من يعمل كثيرا يخطىء كثيرا . . ومن لا يعمل لا يخطىء ، ولا أحد يسلم أبدا بحسن النية فى أى خطأ يقع . . ولا أحد يتصور أبدا أن هذا المسئول أو ذاك لم يكن يستهدف سوى وجه الله

والوطن حين أصدر قراره . فإذا كانت قد ظهرت فيما بعد وأحيانا بعد سنوات . . بعض السلبيات فى قراره ، فإن أحدا لا يفترض فى البداية حسن النية إلى أن يثبت العكس ، وإنما سوء النية هو الأصل دائما وحسن النية هو الاستثناء من القاعدة .

ومن العجيب أن نظمنا القضائية والرقابية تساهم بطريق غير مباشر فى زرع الألغام فى طريق أى مسئول مجتهد جرىء . . وغالبا ما تجره إلى العودة إلى سياسة إيثار السلامة بالرغم من أن رئيس الجمهورية نفسه يطالب بالجرأة وعدم التردد فى اتخاذ القرار .

فنظمنا الرقابية رغم شرف مقصدها فى حماية المال العام ومحاربة الانحراف . . لا تهىء لأى مسئول الإحساس بالأمان الكامل لسبب بسيط هو أن الأجهزة الرقابية نفسها غير متخصصة وقد تخدع أحيانا بالظواهر فتتورط فى الإساءة إلى مسئولين فنيين ينبغى ألا يحاسبهم سوى خبراء على مستواهم وفى نفس مجالهم .

أما نظمنا القضائية فإن بطء التقاضى والتحقيق ومع ما يحيط بهما من تشهير وحملات فى الصحف . . يفقد أى مسئول آخر حماسه . . فإذا ما انتهى الأمر بالبراءة وغالبا ما يحدث يكون ما أصاب المسئول من تشهير وإساءة أكبر « رادع » لغيره من الإقدام على اتخاذ أى قرارات جريئة قد تعرضهم لهذه المهانة وهذه المحنة الشخصية .

□ □ ثم هذه الظاهرة التى استفحلت فى الآونة الأخيرة حتى أصبحت من معالم حياتنا ، ظاهرة « الإفتاء » فى كل شىء . . وفى أى شىء عن علم وخبرة . . أو بلا علم ولا خبرة . . وعن اهتمام ومشاركة أو بلا أى اهتمام ولا مشاركة . . أو برغبة صادقة فى الخدمة العامة ، وبلا أى رغبة سوى فى تأكيد الذات ، وإثبات الفهلوة .

فكلنا اقتصاديون درسنا علم الاقتصاد وتفوقنا فيه على آدم سميث وكينز وماركس وانجلز ، وكلنا « استراتيجيون » درسنا العلوم الاستراتيجية وتفوقنا فيها على الجنرال بوفر وأقرانه من خبراء الاستراتيجية ، وكلنا « علماء » فى الصحة والتعليم والإسكان والقانون الدستورى ، وكلنا خبراء نعرف الفارق بين مزايا الصرف الصحى فى البر وأضرار الصرف الصحى فى البحر ، والفارق

بين مزايا استخدام الطوب الطفلى ومزايا استخدام الطوب الأسمنتى . . والفارق بين « مزايا » العقد الفرنسى أو الألمانى أو الإيطالى ، وبين « عيوب » العقد الأمريكى أو البريطانى أو اليابانى فى كل مشروع أو فى أى مشروع .

باختصار كلنا « خبراء » و « علماء » . . و « متخصصون » فى كل شىء ، مع أننا بكل أسف دولة تعانى من إرتفاع نسبة الأمية التعليمية فيها بشكل خطير ، ومن ارتفاع نسبة الأمية « الثقافية » فيها بشكل أخطر .

ومع أن المعتاد فى أى مجتمع متحضر هو أنك لو سألت إنسانا سؤالا بسيطا فى أى مجال لا يعتبره تخصصه لكانت إجابته التقليدية هى « لا أعرف . . لكنهم على أى حال يعرفون ما يصنعون » .

أما هنا فكلنا « نعرف ما يصنعون » بأفضل مما يعرفون هم أنفسهم . . ونستطيع أن « نصنع ما يصنعون » بأفضل مما يفعلون لكنه « سوء الحظ » وعدم تكافؤ الفرص . . ليس إلا .

وبعضنا بكل أسف قد أدمن النقد . . نقد كل شىء بلا استثناء وبعضنا أدمن احتراف النقد . . وإعادته وتكراره ـ وما يكاد تبدأ الحديث معه حتى يندفع فى شلال من النقد الساخط غير العقلانى لكل شىء . . متجاهلا أى نجاح . . وأى إنجاز . . وأى بادرة خير على أرض بلادنا . .

وخطورة مثل هذه الحال لو استمرت هى أنها تقود العاملين المنتجين المخلصين إلى حالة من الاكتئاب واليأس والإحباط والإحساس بلا جدوى أى شىء وتتضاعف خطورة هذه الحال بانعكاساتها على الشباب الغض الذى يتطلع إلى المستقبل . . مشحونا بالحماس فنحاصره نحن باكتئابنا وإحباطنا ونظرتنا السوداوية للأمور ، فنجرفه معنا بكل طاقاته إلى هذه الهاوية السحيقة .

فماذا نفعل لكى ننجو من أسار هذا الشرك الخطير الذى يهدد روح الإبداع والمشاركة والعطاء فى بلادنا ؟ .

●●

١٥ حديث لا مفر منه

□ □ هل أقول بعد كل ذلك : أننا نحتاج - وبشدة - إلى « مصالحة وطنية » مع أنفسنا لكى تتخلص خطواتنا من المعوقات النفسية التى تعرقلها والتى حددتها فى الصفحات السابقة .

□ □ نعم نحن فى حاجة إلى هذه « المصالحة الوطنية » التى يتحقق من خلالها أن نتيح للعاملين أن يؤدوا أعمالهم فى أجواء معنوية صحيحة وللمسئولين أن يتخلصوا من شبح التردد فى اتخاذ القرار خشية الاتهامات والتشكيكات وحملات الكراهية .

□ نحن فى حاجة إلى وقفة مع أنفسنا . . ليسأل كل منا فيها نفسه ماذا يريد ؟ . . وماذا يسعى إليه ؟ . . أليس هو الصالح العام ؟ أليس هو مستقبل هذه البلاد التى تتناوبها المحن والشدائد منذ سنوات طويلة ؟ ألسنا جميعا رفاق طريق وشركاء مصير واحد ؟ .

○ وإذا كنا كذلك فلماذا . . « نشحذ » نصل السكين دائما لنغرسه فى قلب كل مسئول يحاول أن يجتهد لحل المشاكل . . لماذا نتعجل الأحكام دائما ، ولا ننتظر أبدا النتائج لتكون أحكامنا موضوعية وعادلة . ؟

○ لماذا إذن يتحدث بعضنا عن الإنتاج وضرورته وأهميته ، وهم مستسلمون للكسل فى الأندية . .؟

○ لماذا يتحدث بعضنا عن ضرورة التقشف وشد الأحزمة فوق البطون وهم غارقون فى بحر الترف ؟

○ ولماذا يتحدث بعضنا عن أهمية القدوة الحسنة . . وهم أمثلة سيئة للقدوة على المستوى الشخصى وعلى المستوى العام ؟

إننى أتصور أننا ينبغى أن نتجاوز هذا كله إلى العمل والحركة بخطوات جريئة وفى كل المجالات ، وأمامنا خطة عمل لا بديل عنها من ٣ خطوات زمنية :

○ ○ **الخطوة الأولى** : هى تحديد الأولويات المطروحة أمامنا واختيار أكثرها إلحاحا وأهمية فى الوقت الحاضر . . ومشكلاتنا الأساسية الملحة هى بالتحديد ٨ أو ٩ قضايا ينبغى أن نركز جهودنا حولها فى المرحلة المقبلة وهى :

□ □ الزراعة وضرورة أن تقدم لنا الغذاء الكافى للحاضر ولأجيال المستقبل .

□ □ الصناعة وضرورة تحديثها وإزالة المعوقات أمامها واستغلال طاقاتها القائمة وإضافة المزيد إليها لزيادة ، بل لمضاعفة الإنتاج .

□ □ **حسم قضية الدعم ووصوله إلى مستحقيه بعد ١٠ سنوات من المناقشات البيزنطية حوله كما لو كان قضية جدلية لا يتفق فيها رأيان . . فأيا كان الخيار الذى نتوصل إليه فعلينا أن نختاره وأن نركز جهدنا فيه لضمان وصوله إلى مستحقيه .**

□ □ **مستقبل الطاقة فى مصر واستخداماتها . . وزيادة مصادر الطاقة البديلة للبترول والحفاظ على ثروتنا المحدودة منه إلى أكبر مدى زمنى ممكن .**

□ □ **التعليم وتطويره بما يحقق أهداف المجتمع . . وبحيث يقدم لنا من نحتاج إليهم من العمالة المرتفعة على كل المستويات النظرية والعملية والفنية .**

□ □ **قضية الصحة وضرورة توجيه الجهود إلى حماية صحة الإنسان المصرى من أدرانها التى تهدد طاقته على العمل والإنتاج .**

□ □ **الإسكان وضرورة تكريس كل الجهود خلال السنوات العشرين القادمة على حل هذه الأزمة بإنشاء المدن الجديدة وتشجيع الإسكان التعاونى ومضاعفة خطط الإسكان الشعبى التى تنفذها الدولة كل سنة .**

□ □ **الإهتمام بقضية إنتاج الخامات الأساسية من بلادنا . . والكشف عنها وتيسير استغلالها استغلالا اقتصاديا جيدا لتوفر لمصر ما ننفقه فى استيراد الخامات البديلة وفى استيراد السلع المثيلة من الخارج .**

□ □ **قضية الشباب والاهتمام بإعداده وتهيئته ليعمل ويكسب ويبنى حياته ومستقبل بلاده بسواعده الفتية .**

○ ○ **أما عن الخطوة الثانية :** بعد تحديد الأولويات العاجلة . . فهى اختيار الحلول والبدائل الواضحة . والتوصل إليها من خلال الدراسات واتفاق الآراء أو غالبيتها على الأقل . . وأستطيع أن أقول أن هذه الأولويات ليس فيها مشكلة واحدة لم تقتل بحثا . . ولم تدون محاضر اللجان واجتماعات الخبراء مئات بل ألوف الصفحات عنها وعن حلولها ، فالبدائل معروفة . . والحلول معروفة . . والمهم هو اختيار الأفضل والأحسن والأنسب لظروفنا وظروف بلادنا .

فإذا اتفقنا على أفضل الحلول . . فلا بد من تحديد الأدوار فى تنفيذها لكل الفئات بحيث يعرف كل جهاز وكل فئة ما هو المطلوب منهما فى تنفيذ هذه الحلول . ثم نندفع إلى تنفيذ الحلول بلا إبطاء .

○ ○ **أما الخطوة الثالثة :** فى عملية البناء فهى أن نتوقف عن دراسة المشاكل التى درسناها طوال ٤٠ عاما وشغلت تلالا من الملفات وأن نركز جهدنا فى متابعة تنفيذ الحلول . . وأن نحاسب الجهاز التنفيذى عن النتائج فقط . . فإذا كانت إيجابية فالعمل ناجح ورائع ويستحق تأييدنا وتشجيعنا . . وإذا كانت سلبية كان العمل فاشلا ويستحق سخطنا ومعارضتنا . . ولا ثالث لهذين المعيارين ، معيارى النجاح والفشل .

فلا يجوز أن ننكر النتائج الايجابية لأى مشروع من المشروعات لمجرد أن القائمين به من حزب الحكومة ، أو لأن صاحب فكرته من قيادات الحزب الحاكم مثلا ـ فنعارض مشروعات الزراعة المحمية مثلا ونسخر منها . . ونطلق على منتجاتها أسماء « فراولة والى » أو « خيار والى » لمجرد أن راعى المشروع هو الدكتور يوسف والى أمين عام الحزب الوطنى ولو كان نفس هذا المشروع قد نفذه الدكتور يوسف والى نفسه قبل أن يختار أمينا للحزب الوطنى لتحدث نفس هؤلاء المعارضين عن تقدمية المشروع . . والنظرة المستقبلية فيه . . وعن إخلاص الدكتور والى لقضية الزراعة فى مصر .

ـــ وهذا المثال هو بالضبط ما أعنيه بالحديث عن ضرورة أن يكون تقييمنا للإنجازات قائما على معيار النجاح والفشل وعلى مدى ما تحققه من خير لبلادنا . . وليس على أساس أشخاص القائمين عليه .

ـــ كذلك فلا يجوز أن نعارض مشروعا أو ننكر نتائجه الإيجابية أو إنجازاته الفعلية لمجرد أن المنهج الذى اختير لتنفيذه يتعارض مع « المنطلقات الفكرية » لهذا الحزب أو تلك الجماعة . .

ـــ فلا يرفض حزب كحزب الوفد أو الأحرار إيجابيات مشروع ما لأنه من إنجازات القطاع العام وهما يريان مثلا أن مستقبل مصر مرتبط بازدهار القطاع الخاص ، ولا يرفض حزب كحزب التجمع إيجابيات مشروع ما مثلا لأنه من إنجازات القطاع الخاص وهو يرى أن مستقبل مصر معلق بسيادة القطاع العام على كل شىء فى مصر .

○ ولهؤلاء . . وهؤلاء أود أن أقدم لهم مقتطفات من التقرير السياسى للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى الذى قدم إلى المؤتمر الـ ٢٧ للحزب مؤخرا والتى كانت موضع نقاش مثمر بينى وبين الدكتور سلطان أبو على وزير الاقتصاد . ومنها يتضح أن العالم كله يستفيد من إنجازات العقل البشرى بلا توقف عند مذهبه الفكرى ، وأنه كما يستفيد العالم الرأسمالى من النظريات والأفكار الاشتراكية فإن العالم الاشتراكى يستفيد أيضا من النظريات والأفكار الرأسمالية ، وأن المعيار الوحيد فى كل ذلك هو الصالح العام فقط لا غير وليس صالح المذهب العقائدى .

○ ففى إحدى الفقرات يقول التقرير عن قضية الأسعار التى شغلت بال « مفكرينا » هنا السنوات الطويلة . . وهل تكون أسعارا اقتصادية أم أسعارا إجتماعية ؟

○ **يقول التقرير بالحرف الواحد فى الصفحة ٤٦ منه :**

يجب أن تصبح الأسعار أداة فعالة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية وينبغى أن تضفى على الأسعار مرونة أكبر بحيث يكون مستواها مرتبطا ليس بالنفقات فحسب بل وبالخصائص الاستهلاكية للبضائع ومردود المنتجات ومستوى التناسب بين السلع المنتجة وبين احتياجات المجتمع وطلب السكان .

وعن ضرورة توفير الحرية للمؤسسات العامة لأن تنطلق وتعمل بحرية لتحقيق أهدافها يقول التقرير فى نفس الصفحة :

« حان الوقت لوضع حد للوصاية التى تفرضها الوزارات والمصالح على المؤسسات فى كل الصغائر . . وينبغى أن تمنح المؤسسات والمنظمات الحق فى أن تسوق بنفسها ما تنتجه أكثر من الخطة وما لا تستخدمه من الخامات والمواد والمعادن » .

□ وعن قضية الأجور التى شغلت الخبراء والمتخصصين فى بلادنا سنوات طويلة يقول نفس التقرير :

ـــ « إن حجم رصيد الأجور فى المؤسسات ينبغى أن يكون على صلة مباشرة بعوائد تسويق منتجاتها ، وسوف يساعد ذلك على الكف عن إنتاج وتوريد المنتجات غير اللازمة والمتدنية النوعية أى ما يسمى « بالعمل

المشروع » وفى الواقع لماذا يجب أن ندفع أجر عمل ينتج بضائع لا يشتريها أحد ؟ ص ٤٨ » .

ــ وعن نفس القضية يقول التقرير فى ص ٦٠ « إن دفع أجر متساو للمشتغل الجيد والمتكاسل هو انتهاك فظ لمبادئنا » .

وعن قضية الأولويات التى يتنافس فيها الخبراء والمحللون يقول نفس التقرير :

« إن من الحكمة البدء بالمشروعات التى لا تتطلب نفقات ضخمة ولكنها تعطى مردودا سريعا وملموسا ، وهذا يعنى الاستخدام الأفضل للقدرة الانتاجية المتاحة والنهوض بفعالية تحفيز العمل وتعزيز التنظيم والانضباط والتغلب على التسيب . ص ٥٤ » .

ــ وفى موضع آخر يقول التقرير « أحيانا نسمع أصواتا تدعو إلى التزام جانب الحذر عند الكلام عن نواقصنا وتقصيرنا وعن الصعوبات التى لا مفر منها فى كل عمل . ص ٢ » .

والجواب ينبغى أن يكون لا شىء إلا الحقيقة وفى كل الظروف وأننا يجب أن نعمل على أن تكون العلنية نظاما يعمل بلا خلل .

ــ وفى أخطر القضايا وهى قضية الحقوق والواجبات . . التى يحلو للبعض كثيرا أن يخوض فيها صارخا فى وجه كل إصلاح أنه يؤثر على حقوق « ومكاسب » العاملين دون الإشارة إلى واجباتهم يقول التقرير وبالحرف الواحد فى صفحة ٣٩ :

ــ « إن جوهر الاشتراكية يتلخص فى أن حقوق المواطن غير موجودة ولا يمكن أن تكون موجودة بدون أن تكون عليه واجبات كما لا توجد واجبات أيضا بلا حقوق .

وهكذا . . فلقد تغيرت المفاهيم . . ولم تعد هناك هذه الحدود الجامدة بين المناهج والعقائد والنظريات ، لكن البعض هنا يصر على أن يجرفنا إلى الجمود الفكرى .

ــ فالمهم هو العمل . . والحركة . . وتحقيق الإنجازات والنتائج ، والمهم هو أن نعمل جميعا بكل طاقاتنا لبناء مصر وتنفيذ خططها الطموحة للتنمية .

ـــ فبغير هذا العمل المضنى المخلص . . وبغير تضافر الجهود بين كل الفئات لن نتغلب على المشاكل . . ولن نقهر التخلف . . ولن نواصل خطواتنا على طريق التنمية والبناء . .

هل بهذه المراحل وبهذه الأولويات يمكن - إذن - حل مشاكلنا بسهولة ، وهل هذا كله كاف لتحقيق « الرضا » النفسى المطلوب للانطلاقة التى نحلم بها جميعا . . وهل هذا يكفى للائتلاف الوطنى حول القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية التى كنا نلف وندور حولها فى السنوات الماضية . . ؟

هذه أسئلة تحتاج بدون شك إلى إجابات .

● ●

١٦ ومحنة الحيرة

□ □ وقد أسر لى صديق ، أطلعته على أجزاء هذا الكتاب قائلا . . « قد يسود انطباع بعد قراءة ما سبق بأن ثمة أمورا كثيرة تريد الافصاح عنها أو المجاهرة بها بصورة أوضح . . ولكنك تتردد فى الإفصاح عنها فى الوقت الحاضر على الأقل . .

ومضى الصديق يقول : إن ذلك لا يعنى على الإطلاق اتهامك بأنك قد اكتفيت بتشخيص الأمراض التى تواجه مجتمعنا فى الداخل سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، أو أنك قنعت بمجرد وضع النقط على الحروف فيما يتعلق بعلاقاتنا مع الشرق والغرب أو مع أشقائنا العرب . . ففى ذلك ظلم كبير لاجتهاداتك الشخصية ، فضلا عن أن فيه إجحافا لمحاولاتك إيجاد الحلول التى أصبح بعضها ـ بحق ـ من المسلمات فى الأيديولوجيات الغربية والشرقية على السواء » .

وليأذن لى القارىء فى أن أتناول على الفور ذلك الجزء الأخير من الانطباع الذى فاتحنى فيه الصديق ، على أن أجيب على الجانب الأول منه بعد حين . .

○ ○ إننا لسنا فى حاجة إلى التأكيد على حقيقة أن المجتمع المصرى فى الوقت الحاضر يمر بأزمة عنيفة تتمثل فى وجود كثير من المشاكل المتراكمة أو المزمنة . . وفى أنه يمر بعدة صعاب أفرزتها الظروف السياسية أو التغييرات الاقتصادية فى السنوات الأخيرة وما خلفتها من أوضاع اجتماعية جديدة فى بلدنا . كما أننا لسنا فى حاجة إلى التأكيد على ما يتم إنجازه من إصلاحات كثيرة وما يبذل من جهود مخلصة فى كافة المجالات بالرغم من أننا مازلنا نصر على أنها لا تزال ذات طابع جزئى أو مؤقت أو أنها على الأقل لا تصل إلى مستوى الإصلاح الجذرى أو الشامل الذى ينعقد الإجماع على ضرورته أو تنشد الآمال تحقيقه .

ومع ذلك فنحن ما زلنا نعتقد أن الأزمة أو الأزمات العنيفة التى تمر بها بلدنا حاليا ، ليست وليدة السنوات القليلة الماضية ، وخاصة المشكلة الاقتصادية التى نعتبرها بحق أكثر المشكلات وضوحا وإلحاحا . . وأعمقها تداخلا مع الحياة اليومية للقاعدة العريضة من الجماهير . . ولكن الذى لا شك فيه أن أبعاد الأزمة الاقتصادية قد ظهرت بصورة أوضح وأشمل فى الوقت الحاضر بعد أن زال الحظر اللعين عن معلوماتها وأرقامها التى اعتبرت فى الماضى أسرارا خطيرة يحظر تداولها بالنشر أو حتى بمجرد الحديث عنها فى المجتمعات المصرية . . وذلك فى الوقت الذى كانت فيه ـ للأسف ـ كل الأرقام والمعلومات المصرية سرا مباحا لغير المصريين . . ثم تم رفع الستار أيضا عن أرقام العجز فى الموازنة العامة والعجز فى ميزان المدفوعات وتم طرحها أمام الجميع والإعلان أخيرا عن الأرقام الحقيقية للديون المصرية دون مواربة أمام الرأى العام المصرى وقبل أن

يعرفها الأجانب مما ساعد على الإسهام فى إعلام الجميع بحجم المشكلة التى تعانى منها البلاد ليعايشها ويعرف حجمها كل مواطن وبالتالى يعلم واجباته قبل حقوقه .

ومع ذلك فلنحدد من جديد الخطوط الرئيسية للجوانب الإيجابية فى بلدنا ولنحصر أيضا السلبيات التى نعاصرها حاليا دون تكرار للأرقام أو للحقائق التى نكون قد ناقشناها من قبل . . وبذلك يمكننا تحديد مدى وضوح الصورة الفعلية . . وهل هى بهذه الدرجة من القتامة التى يراها الكثيرون منا . . وحتى إذا افترضنا أن هناك بالفعل درجة من القتامة فهل تتوازى معها كمية اليأس الموجود الآن فى بلدنا ؟ وهل ينبع هذا اليأس من كبر حجم المشكلة نفسها أم من صعوبة تحقيق التغيير الجذرى الذى ننادى به ؟

إذا بدأنا بتحديد الجوانب الإيجابية نجدها كالآتى :

١ - أن موارد مصر الطبيعية ليست ضخمة . . ولكنها موجودة بالقدر الكافى لتحقيق قفزة واسعة فى الإنتاج وفى تحقيق طموحات التنمية .

٢ - هناك مساحات كبيرة من الأرض قابلة للاستصلاح فضلا عن أن المساحات التى تم إصلاحها لم تزرع بعد .

٣ - تتوافر فى مصر مياه صالحة للزراعة . . وثبت أن مكونات هذه المياه تحتوى على أقل نسبة ملوحة . . وتقدر الأبحاث أنها تصل إلى ٥٠ مليارا من الأمتار المكعبة يمكن استخدامها فى زراعة ٦ ملايين فدان من الممكن زيادتها إلى ١٠ ملايين لو أحسن إستخدام هذه المياه .

٤ - تتوافر أيضا فى مصر كميات اقتصادية وتجارية من الخامات والمعادن والأملاح والحديد والغازات . ومازلنا نقول إن الجزء الأكبر لم يكتشف بعد . . ولو أعطينا الاهتمام الكافى للمعادن الأخرى قدر اهتمامنا بالبترول واستثماراته وإنتاجه . . لكانت هناك نتائج مؤثرة فى بعض هذه الخامات الرئيسية وبالتالى فى الموارد الرئيسية للدولة .

٥ - توافرت فى مصر تاريخيا تراكمات رأسمالية فى الصناعة والزراعة والطاقة تصل إلى ٢٠٠ مليار جنيه تقريبا . . هذه التراكمات لا تعطى إلا حوالى نصف الإنتاج الذى يمكن أن تولده . . وليس من المبالغة إذا قلنا أنه يمكن مضاعفة هذا الإنتاج لو تحسنت أساليب الإدارة والقائمين بها وأعطت تأثيراتها المرجوة .

٦ - لدينا الآن القدر الأكبر من مقومات البنية الأساسية التى ظللنا طويلا نشكو من نقصها ومن أخطرها وسائل النقل والمواصلات والمرافق الحيوية . . هذا الرصيد من البنية الأساسية التى توافرت لنا يمكن بالاستغلال السليم لها نشر صناعات عصرية عديدة كانت متعثرة فى غياب هذه البنية الأساسية .

٧ - ولا نبالغ أيضا إذا قلنا أن فى مصر حاليا قاعدة عريضة من الصناعات الصغيرة التى أصبحت قادرة ليس فقط على الإنتاج السلعى المتنوع ، وإنما يمكن أن تتجاوز ذلك إلى إنتاج معدات المصانع لو عقدنا العزم على استغلالها فى هذا المجال .

٨ - إن مصر تمتلك على الدوام كافة عناصر المجتمع المتآلف الذى يستطيع أن يسيطر على رياح التطرف . . والذى يسد أية منافذ لأخطار التفكك الاجتماعى أو التناحر العقائدى . . وفى اعتقادى أن مثل هذا الوضع الذى تكاد تنفرد به مصر فى المنطقة يمثل أكثر العناصر الإيجابية تأثيرا . . إذ أنه يمثل « طاقة جاهزة على الدوام » لتلبية نداء الوطن فى كل وقت وبكل الولاء والانتماء .

٩ - وإذا اقتربنا من رصيد مصر من العمالة البشرية فإنه ليس صحيحا بالمرة إدعاء أنها عمالة عديدة فقط وليست إنتاجية . . الحقيقة المؤكدة أن هناك كادرات عمالية تقود طاقات الانتاج قادرة على استيعاب تكنولوجيا العصر ، بل والمبادرة إلى عمليات معقدة لتصميم الأجهزة الالكترونية . . وليس سرا أن نقول أن لدينا فى الوقت الراهن عديدا من الكادرات المدربة الجاهزة لتسلم وتشغيل المحطات النووية بأعلى درجات الكفاءة . . والأمان . .

١٠ - تحقق بالفعل إيجاد نوع من التلاقى بين الدولة ورأس المال فى إطار من تفكير قومى مشترك ، تمثلت أبرز صوره فى أن فرص العمل والاستثمار أصبحت متاحة بلا حدود للقطاع الخاص .

١١ - وربما يكون عدلا أن نقرر أنه فى خلال المرحلة الانتقالية الاخيرة ، وعلى وجه التحديد خلال السنوات الثلاث الماضية ، قد نجحنا فى تهيئة الظروف الدولية المواتية لنا من خلال تطوير علاقاتنا فى كافة صورها مع الغرب والشرق ، وكانت الثمرة الملموسة أن تزايدت الثقة فى سلامة الاقتصاد المصرى وتضاعفت أعداد الجهات الدولية التى أعربت عن رغبتها فى إقراض مصر بشروط ميسرة . .

وإذا انتقلنا بنفس الدرجة من الصراحة والوضوح إلى تحديد نقاط السلبيات فإننا نتوقف عند عديد منها أيضا :

○ أولا : معايشتنا لجهاز تنفيذى تفاقمت حالته المرضية المزمنة بحيث لم يعد قادرا على الفكاك من قيود معوقة متوارثة تجعله أسيرا لحركته البطيئة الروتينية التى تعادى الانطلاق ، وتقاوم التطوير ، وترفض التحديث ، بل وتتاجر بخدمات الناس .

○ ثانيا : معاناتنا لإنفاق عام سواء من جانب الحكومة أو الشعب يفوق قدراتنا وإمكانات الإدارة لدينا . . والغريب حقا أن يتساوى فى الانتفاع بكافة خدمات الدولة أولئك الذين يقدرون وأولئك الذين لا يقدرون . . والأغرب أنه حين يتصدى قلم لهذه القضية تتكالب عليه ادعاءات تمليها عقد نفسية تغلبنا دائما على أمرنا . . تتمثل فى التمسك بمفاهيم وأفكار كانت مقبولة فى حينها . . وتخلى عنها أخيرا حتى الذين كانوا أشد الدعاة لها . . ولكى أكون أكثر تحديدا ووضوحا فإننى أعنى هنا التمسك مثلا بمجانية التعليم للجميع . . بينما نتغافل عن حقيقة تكاليف التعليم التى يتكبدها كل بيت ونتحدى تماما ما يقال عن مجانية التعليم . . أو التمسك أيضا بالدعم العينى للجماهير الكادحة باعتباره حقا لها . . بينما الذين يستولون عليه لا ينتمون إلى هذه الجماهير .

○ ثالثا : مواجهتنا لحجم مديونية كبير . . صحيح أنه لم يصل رغم ضخامته إلى حد الخطر . . ولكن الأمر يتطلب ضرورة العمل على تخفيضه ووضع الإجراءات التى تكفل عدم تزايده ، والتوقف عن الاستدانة إلا لاحتياجات التمويل

لمشروعات جوهرية من شأنها إمكانية سداد الديون من عوائدها .

○ **رابعا** : افتقادنا للعدد الكافى من كوادر القيادة فى مختلف التخصصات . . صحيح أننا نملك خبرات على درجات عالية من الكفاءة . . لكن حديثى يتجه أساسا إلى قدرات القيادة بالذات لأنه بدونها يصعب تحقيق الأهداف الطموحة لخطط التنمية . . والمثير للدهشة أننا نفتقد العديد من هذه الكوادر فى حين أنها تنتشر بجنسيتها المصرية على خريطة العالم وتتوق ليوم العودة إلى مصر . . لكننا لا نستطيع أن نتوقع عودتها أو أن نطلب منها قبل أن نعطى لها .

○ **خامسا** : بلوانا فى غياب الحد الفاصل بين الحقوق والواجبات بينما حسمت هذه القضية تماما فى الدول الرشيدة التى استقر فى أذهان مواطنيها أن الواجبات ينبغى أن تسبق الحقوق . . وتقترن هذه البدهية بمسألة الإنتاج الذى يقتضى أن يسبق أية مطالبة بأية زيادة فى الدخل رغم اقتناعنا الراسخ بأن زيادة الدخل على فترات تمثل مطلبا حيويا للمواطنين لمواجهة قفزات الأسعار .

○ **سادسا** : حيرتنا بين تعدد الأجهزة الرقابية فى مصر وتأرجحنا المرهق بين نقيضين أحدهما يرى ضرورة الإبقاء على هذه الأجهزة بكل تداخلاتها وتشابكاتها سواء بينها وبين البعض منها أو بينها وبين أجهزة الإنتاج والخدمات . . ورأى آخر مناقض يرى أهمية الخلاص من كل هذه الأجهزة لكي يعطى الأيدى المنتجة فرصة الانطلاق دون خوف من مؤاخذة ، وإن كان ثمة رأى عاقل ومنصف فإنه ينبغى أن يطالب بضرورة إيجاد شكل رقابى موحد ومحدد المسئوليات ، حماية للمال العام دون تهديد لصاحب القرار الذى قد يملك تقديم قدر أكبر من العطاء الخلاق غير التقليدى ، لكنه يؤثر القعود عنه خشية التعرض لمساءلة الأجهزة الرقابية . . وعلى أية حال فإن أية صورة لشكل الجهاز الرقابى الموحد المطلوب ينبغى أن تظل القاعدة الحاكمة لها : براءة المتهم إلى أن تثبت إدانته .

○ **سابعا** : نكبتنا فى سيل التشريعات المتدفق على امتداد تاريخنا الحديث والذى أفقدنا ـ أو يكاد يفقدنا ـ القدرة على متابعة هذه التشريعات أو رفع التناقض بينها أو الإقتراب من إمكانية توحيدها . . وفى رأيى أن هذا الوضع التشريعى الذى ينعكس بالضرورة على مصالح الناس فى ساحات القضاء ينبغى أن نبادر إلى تصحيحه . . وقد تكون البداية المنطقية بوقف الاندفاع إلى إصدار تشريعات أو تعديلات جديدة إلى أن تعالج القضية برمتها .

○ **ثامنا** : إندفاعنا إلى فتح أبواب ومجالات عديدة للعمل فى وقت واحد . . فلا نعطى فى أى مجال ما يستحقه من عطاء . . وقد أكرر هنا ما سبق أن أشرت إليه من قبل وهو ضرورة التركيز فى كل فترة على عدد محدود من الأولويات والقضايا فى مرحلة زمنية محددة . . وحشد كافة الإمكانات المالية والبشرية والفنية لها تحقيقا لأهداف محددة .

○ **تاسعا** : صدمتنا فى الأعداد الكبيرة من شبابنا الذى لا بد أن نعترف أننا قصرنا فى حقه حين لم نوفر له الاستغلال الرشيد لأوقات فراغه التى تطول إلى أربعة أشهر سنويا فدفعنا به رغما عنه وعنا إلى تيارات غير صحية راح يبحث فيها عن ذاته حتى ولو كان الثمن غاليا . . يحدث هذا عندنا بينما نرى صورة معاكسة تماما لمعاملة الشباب فى كافة دول العالم الغربى الذى يتيح له فرصة العمل فى سن مبكرة حتى خلال سنوات الدراسة ، كما نرى صورة قريبة من ذلك تحدث فى الشرق من خلال انتظام الشباب فى معسكرات عمل وتدريب مدفوعة الأجر خلال الأجازات .

○ **عاشرا** : توارثنا لثلاثة أمراض لا تزال تنخر فى عظامنا رغم تخلص معظم دول العالم منها ، ومن تأثيراتها المدمرة لقوى العمل والإنتاج . . أعنى بها على وجه التحديد : البلهارسيا والصفراء وأخطار التلوث . . ونقول أمانة أن المشكلة هنا لا تقع فى مسئولية الدولة وحدها ولا الشعب وحده . . وإنما المسئولية مشتركة ، فإن مواجهة الدولة لهذه الأمراض ليست بالقدر الكافى وتجنب الشعب لمصادر الإصابة بهذه الأمراض ليس أيضا بالوعى الكافى .

قد تبدو فيما تناولت إطالة لم أقصدها . . وإنما كان القصد فقط هو تحديد رؤيتى لعلاجات أصبحت ضرورية لعديد من النقاط الجوهرية فى حياتنا ، ظن الصديق أننى أحاول الإشارة إليها من بعيد دون الإقتراب منها بالتحديد .

وإن كان فيما عرضت له ما يغطى الجانب الثانى من الانطباع الذى أثاره الصديق ، فإننى قبل الانتقال إلى تناول الجانب الأول من ذلك الانطباع . . يهمنى أن أقول أن الحديث فى كل ما سبق لم يتطرق إلا للجانب الاقتصادى وحده . . ولم يقترب من جوانب أخرى عديدة مؤثرة . . منها الجانب السياسى ومن أبرز ما يعانيه الآن ذلك الاتهام المتبادل « بالممارسة الديكتاتورية » بين أحزاب المعارضة والحزب الحاكم .

ومنها الجانب الفكرى الذى أصبح سمة مميزة له الإرهاب العقائدى ومحاولات التشهير والتشكيك فى القيادات والمعطيات على السواء . .

ومنها الجانب الثقافى الذى كاد يجعل من بلادنا أكثر من مصر واحدة فى التفكير ونمط الحياة . . وتلاطم الثقافات بين تغريب كامل من ناحية وبين سلفية دينية هروبية من ناحية أخرى .

على أن السؤال الذى يستبد بذهنى الآن فى محاولتى لتناول الجانب الأول من انطباع الصديق بكل الصراحة التى يرجوها :

هل ينهى كل هذه المشكلات ويخلصنا من تأثيرات كل هذه الصعاب تغيير عدد من الوزراء أو تبديل رئيس الوزراء ؟ أو إجراء تعديل وزارى شامل ؟

في اعتقادى أن هذا لا يمثل حلا فعالا . . فإذا كان الرئيس مبارك قد فجر نداءه فى أواخر العام الماضى بحتمية « الصحوة الكبرى » تعبيرا عن إحساسه العميق بالحاجة الشديدة إلى التغيير الشامل . . فإننى أستأذن فى القول بأن الأوضاع السائدة فى مصر أصبحت فى احتيا؛ كامل إلى ما هو أكثر من الصحوة . .

● ●

١٧ صحوة أم ثورة

□ □ إذا كنت قد انتهيت فى الجزء السابق إلى أن الأوضاع السائدة فى مصر حاليا أصبحت تتطلب لتصفيتها ما هو أكثر من « الصحوة الكبرى » التى نادى بها الرئيس فى أواخر العام الماضى . . فقد كانت تقودنى إلى هذه الرؤية دوافع محددة . . لا تنتقص من حجم التأثيرات الممكنة لصحوة تفيقنا من غفلتنا . . وتفتح عيوننا أكثر على الأخطار المحدقة بنا . . وإنما تتركز دوافعى فيما يمكن أن ينتجه ذلك الفهم المحدود « للصحوة الكبرى » والذى حصرها ظلما فى مجرد البحث عن حلول غير تقليدية . . وتغيير وجوه بوجوه .



إن الأمر يتطلب أن تتحول « الصحوة » إلى ثورة الرئيس مبارك شخصيا .. سلاحها أسلوبه الآمن والهادىء والعلمى فى إحداث التغيير الشامل .

وصحوة تفهم على هذا النحو المحدود . . يصبح ضروريا ومطلوبا ما هو أكبر منها . . مما كان يعنيه الرئيس مبارك حين أراد أن نهب جميعا من رقدتنا التى تكاد تسلمنا إلى النهاية . . ومن هنا تأتى دوافعى لذلك الذى انتهيت إليه فى الجزء السابق : ضرورة الاتجاه إلى ما هو أكبر من الصحوة الكبرى :

□ **أولا** : إن رصيد المشكلات التى تراكمت والمشكلات التى جدت . . لم يعد يفلح معه مجرد محاولات للتصدى . . حتى ولو كانت غير تقليدية . وقد أدعى هنا غير مبالغ أن الرئيس مبارك حين طرح وسيلة « الحلول غير التقليدية » لم يكن يريدها إلا بلوغا لغاية أكبر وأخطر . . وهى إحداث التغيير الشامل الذى ينقض على المشكلة ويجتثها من جذورها . . وليس

التصدى الجزئى أو المرحلى لها بحل براق يبدو غير تقليدى . . لكنه يظل فى إطار المسكنات . . تلك التى تشفى مؤقتا . . لكنها لا تستأصل الداء . .

□ **ثانيا** : إن المواجهة الحادة والفعالة لمشكلات بهذا الحجم لم يعد يفلح معها العطاء المحدود من البعض . . وإنما العطاء المطلق من الكل . . بحيث لا يقتصر على مجرد إسهام بمال . . ولكن تتسع دائرته لتشمل الجهد والفكرة والمعايشة ليل نهار لأحوال البلد . . بكل الرغبة وبكل الإصرار على مضاعفة الإنتاج الشحيح . . وزيادة الموارد القاصرة . . وكسر التحديات الموروثة . . وهذا أيضا جانب من الجوانب الجوهرية التى قصدت إليها الصحوة الكبرى . . ولم تتنبه له أذهان عديدة . .

□ **ثالثا** : إن أسلوبنا الغريب فى الإسراع إلى المطالبة بالحقوق . . دون أدنى تقدير لضرورة الوفاء أولا بالواجبات . . لم يعد ممكنا فى ظل تأثيراته السلبية تحقيق أدنى تغيير لأوضاعنا المتدهورة . . فإن الماكينة لا يجوز أن نتوقع منها إنتاجا بغير أن نوفر لها الطاقة . . وأداء الواجبات تجاه الدولة هى الطاقة التى تمكننا من الوفاء بالحقوق . . وليس المطوب أبدا أن تمضى الأمور فى إتجاه واحد . . أخذ فقط دون عطاء . . وإذا كانت القاعدة فى كافة المجتمعات الغربية والرأسمالية « أن من لا يعمل لا يأكل » . . فإن ذات المبدأ تدين به كافة المجتمعات اليسارية بدرجة أكبر . . ونحن فى مصر لا نريد ولا نطيق أن نضع المعادلة على هذا النحو . . لكننا فقط نريد ممن يأخذ أن يعطى بقدر ما يستطيع . . ونرجو ممن يطلب حقا أن يسأل نفسه أولا هل أدى واجبا ؟ .

أريد أن أخلص من هذا إلى أن التغيير الشامل الذى تنشده الجماهير وهو ما كانت تعنيه « بالصحوة الكبرى » أصبح ضرورة ملحة لخلاص مصر مما آلت إليه أحوالها التى تكالبت عليها مختلف المؤثرات القديمة والجديدة . . الداخلية والعالمية . . الذاتية والمكتسبة . . ولكن السؤال الذى ينبغى أن نتوقف عنده بكل التروى هو : كيف يمكن التغيير الشامل ؟ . . ومتى يكون التوقيت السليم لاقتحامه ؟ . .

وربما يسهم فى التوصل إلى إجابة علمية ومنطقية وواقعية للسؤالين أن أطرح عدة نقاط بكل الوضوح :

○ ليس متصورا أن يتحقق تغيير شامل ولو فى حده الأدنى بمجرد تغيير قيادة . . أو تبديل بعض القيادات . . أو إخلاء منصب أو بعض المناصب ممن يشغلها لاسنادها إلى وجوه جديدة . . صحيح أنه لا بد من تقدير أهمية العنصر البشرى وما يتمتع به من خبرات وقدرات . . لكن الصحيح أيضا أن مجرد إختيار شخصية بعينها لمنصب لا يكفى لضمان نجاحه فى المسئولية التى أوكلت إليه . . فإن الخبرة وحدها قد لا تسعف . . وربما يتطلب الأمر سمات أخرى فى الشخصية يفتقدها وتعوقه فى النجاح . . كما أنه ليس يكفى ما يتولد عند المسئول الجديد من رغبة خارقة لإثبات الوجود حين يفاجأ بإختياره للمنصب من بين عدد من المرشحين . . فالرغبة وحدها دون قدرات حقيقية تماثل تماما الحرث فى أرض جدباء . . والاختيار الرشيد لتولى المسئوليات ينبغى أن تسبقه تهيئة القيادة التى يتجه إليها الإختيار للاضطلاع بالمسئولية القادمة من خلال الإلمام الكامل بكل مقتضياتها . . وربما يتعين هنا إسناد مهمة محددة لتلك القيادة التى تهيأ لتولى المنصب . . وإختبار مدى قدرتها على الإنجاز دون أن يقال لها بالطبع أنها فى موضع إختبار . .

○ وفى ضوء هذا الفهم السليم تبرز أهمية أن نولى كل إهتمامنا للقضية ذاتها التى نضعها أمانة فى يد المسئول الذى أحسنا إختياره . . والذى يمكن تبديله بمسئول آخر حين يقصر أو تشق عليه الأمور . . أعنى بذلك أن نبادر إلى الأخذ بما لجأت إليه دول العالم المتقدمة التى تفتح ملفا كاملا لكل مشكلة من المشكلات الكبرى فى حياتها . . يتضمن الملف كافة الحقائق المتعلقة بهذه المشكلة . . وسلسلة المحاولات المتعاقبة لمواجهتها . . وكافة البدائل الممكنة التى يطرحها الخبراء والمتخصصون للخلاص منها . . وكل الإمكانات المالية والفنية المتاحة من أجلها . . وفى اللحظة التى يبدأ فيها المسئول الجديد تولى مسئوليته لا يبدأ من الصفر . . ولا من خلال إجتهادات شخصية . . ولا يسقط كل ما تحقق على يدى غيره . . وإنما تكون البداية ملتزمة بما يضمه ملف المشكلة الجاهز أمامه . . يأخذ منه ما يريد ويضيف إليه ما يستطيع . . ويظل الحساب مفتوحا دائما من خلال هذا الملف . . إلى أن يغلق . .

ومعنى هذا بكل الوضوح ألا تنتظر الوزارات وألا ينتظر الوزراء نزول

التكليفات من المستوى الرئاسى من حين إلى آخر . . فليس هذا أبدا عمل رئيس الجمهورية . . وذلك الوضع غير السوى الذى يدهش له المواطنون - ومعهم كل الحق - حين ينشط العمل فور صدور التكليف فقط . . لا أتصور له بقاء حين تكون هناك ملفات كاملة للمشكلات التى تحدد على الدوام التكليفات دون انتظار لأمر فوقى أو توجيه علوى . . وأمام هذه التكليفات المسجلة يجد المسئول نفسه أمام سؤال لابد أن يواجهه ويجيب عليه بأمانة هو هل يقدر فيستمر . . أم لا يقدر فيعتذر .

○ يترتب على ما سبق ، وعلى حرية المسئول فى تقدير مسئولياته وما تفرضه من تكليفات وتقرير التصدى لها أو الإعتذار عنها . . يترتب على هذا أن يصبح معيار البقاء فى المنصب خلال الفترة القريبة القادمة مرتبطا بما يحققه المسئول من حجم الإنجاز فى التوقيت المحدد وبالأسلوب السليم وبغير صراخ طلبا لإمكانات مالية لا تطيقها الدولة . وأتوقع بالطبع أن يرتاب كثيرون فى إمكان التحول إلى مثل هذا الحزم فى تقييم الأداء . . وردى أنه يكفى التعامل مع قيادة أو قيادتين بهذا الأسلوب الذى لا بديل عنه لكى يتيقن الجميع من أن المحاسبة على أساس الإنجاز حقيقة واقعة . . وليست وعدا ولا وعيدا يخيف فقط ولا ينفذ . .

وأظننى حين أشرت أكثر من مرة إلى التحول القريب إلى ذلك المنهج الجديد لتحقيق التغيير الشامل أكون قد أجبت أيضا على السؤال : متى ؟ .

لكن . . هل هذا الذى سقته فى السطور السابقة هو كل ما أعنيه بأن الأوضاع السائدة حاليا فى مصر أصبحت تتطلب ما هو أكبر من الصحوة الكبرى ؟ .

واتجه على الفور إلى الإجابة القاطعة أن الأمر أصبح يتطلب أن تتحول « الصحوة » إلى « ثورة » الرئيس مبارك شخصيا . . سلاحها أسلوبه الآمن والهادىء والعلمى فى إحداث التغيير الشامل . . ثورة تعيد البناء من الأساس بعد أن اشتد به نخر السوس وتعيد صياغة الدستور فى ظل تعدد الأحزاب الذى وضع فى غيبته . . وترفع تناقض التشريعات وتعددها . . ثورة تعيد تشكيل المؤسسات النيابية بكل ضمانات الانتخاب الحر المباشر وتمتد إلى كافة الآفاق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفنية . . ثورة لا تخرج فى النهاية من

تحت أى عباءة كانت . . وإنما تتقدم لمسئوليات العمل الوطنى بإنطلاقته الجديدة . . لا أظن أن هناك مصرى يختلف على أهمية وضرورة أن يحدث ذلك . .

لكننا قد نتفق جميعا أيضا على حتمية تهيئة المسرح من كافة الأوجه قبل أن نؤدى جميعا فوقه دورنا العصرى الذى تخلفنا عنه طويلا . . والذى نقول أنه أصبح يفرض ضرورة تحول « الصحوة » إلى « ثورة » .

وفى إطار هذا الاتفاق الجماعى الذى يستحيل أن يشذ عنه إلا فكر متعجل لا يتبصر عواقب الأمور . . تبرز عدة نقاط جوهرية :

□ □ إنه لو كان القصد من وراء المناداة « بثورة التغيير » إلهاء الشعب عن معاناته اليومية . . لكان أمرا ممكنا القيام بها على الفور . . لكننا نؤمن بما يراه الرئيس من حق من أن مصر ينبغى وقايتها وصونها من تأثيرات الصدمات المفاجئة والتحولات المتسرعة . . ذلك فضلا عن توقعات الرئيس الصادقة مع نفسه ومع شعبه لما يمكن أن يشهده العام الحالى (١٩٨٦) ، والعام القادم من إختناقات اقتصادية عنيفة تجعلهما أخطر عامين يمران بمصر حين تتكبد خسارة ٢٥٠٠ مليون دولار سنويا من جراء خفض أسعار البترول وخفض إنتاجه فى ذات الوقت . . فضلا عن هبوط تحويلات المصريين فى الخارج وتأثر السياحة فى مصر بالأحداث الأخيرة وما سبقها سواء فى الداخل أو فى العالم من حولها . . إضافة إلى تكبد أقساط وفوائد الديون التى تبلغ حدها الأقصى خلال العامين القادمين حين نطالب بسداد ٣٠٠٠ مليون دولار فى السنة تنخفض بعدها إلى ٧٠٠ مليون دولار فى عام ١٩٨٨ وهو بداية الإنفراج . .

□ □ ثم إننا بهذا القدر الواجب من الإحساس بخطورة هذه العامين نجد أنفسنا بالضرورة فى مواجهة متطلبات جوهرية للشعب هى الحفاظ على سلامة الاقتصاد القومى ، والإبقاء على معدلات الاستثمار الحالية إن لم نستطع دفعها . . وصون الإستقرار الاجتماعى الذى يمثل سياج الأمن والأمان للاقتصاد القومى وللاستثمارات القادمة من الداخل وعبر الحدود . .

وربما توضح هذه الاعتبارات مدى اتساع المسافة بين الرغبة الجادة فى

تحقيق التحول بالصحوة إلى ثورة . . وبين إمكانية . . الإقدام الفعلى عليها الآن وأمامنا تحديات قائمة تفرض علينا التروى والمزيد من الدراسة العميقة . . لكن ذلك لا يعنى بالمرة التوقف أيضا عن كل « حركة » ممكنة على الطريق خاصة وأن أرضنا ليست قفرا وإنما غنية بنظم ومؤسسات تعمل ودستور يحكم المسيرة ، وإن كانت ثورة التغيير حين يأتى موعدها سوف تضاعف بالطبع من كل هذا العطاء . .

نقول من جديد أن تغيير الشخص أو الأشخاص ينبغى فى الأساس أن يكون تعبيرا عن تغيير المنهج العام فى عملنا الوطنى كله وفى تغيير أسلوب التنفيذ والتطبيق أيضا . . وتغيير كل ذلك يجب إتمامه بالديمقراطية وفى ظل الإلتزام الحازم بها . كما أن التخطيط لكل حياتنا معناه البسيط هو إسقاط دور « الجهل » و « العشوائية » فى تنفيذ أحلام شعبنا بالمستقبل الذى يتحقق فيه الرخاء والتقدم دون معوقات .

إننا نتهيأ لمرحلة جديدة من تاريخ مصر وليس من المقبول أن ندخلها - وأعين المنطقة من حولنا على تجربتنا الديمقراطية - بشعارات وأساليب وأنظمة المرحلة التاريخية السابقة .

إننا نعيش مرحلة تكريس وتعميق الديمقراطية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وهى أيضا مرحلة عمل طموح لابد أن يساهم فيه الجميع وأن تتوسع فيه دون حدود آفاق المساهمة الفردية أساسا وأن تكون الحدود الوحيدة إلى جانب حدود القانون هى حدود التخطيط الضرورى لضمان الوضوح الكامل للأهداف والمجالات وأساليب العمل وحجم التكاليف والعوائد . .

وهى مرحلة « المشروع القومى المصرى الجديد » الذى يهدف إلى بناء مصر ومجتمعها الديمقراطى المتقدم . . والمتحرر من الحاجة والخوف والاضطراب والتخبط . . والجهل والبطالة والتواكل . .

وهى مرحلة لا بد أن نشد من أجلها « أوتار أقواسنا » إلى أقصى الحدود كما يقول المثل العربى القديم .

●●

١٨ وقفة لابد منها

ورأى فى
الدعم
والتعليم

□ □ احترت حقيقة فيما قرأت من بعض ردود الأفعال لمجموعة مقالاتى الأخيرة وخاصة التى كتبتها تحت عنوان . . « نحن وأنفسنا » . وكان مصدر حيرتى هو أولا قصور فهم البعض لمضمون ما طالبنا به من تغيير جذرى أصبح فى رأينا أكثر ضرورة وأكثر إلحاحا من أى وقت مضى . . خاصة فى هذه الحقبة من الزمان التى تفرض رؤية الطريق معبدا ومضيئا . . وصولا لما نستهدفه من طموحات سياسية واقتصادية واجتماعية .

○ ولقد جاء ما طالبنا به يمثل رأينا الحر النابع من ضميرنا . . لم يمله علينا أحد . ولم تفرضه علينا أية قيادة . . ولم نزعم وراءه مصدرا صغر أو كبر . . وكان ذلك رأينا الذى نتحمل مسئوليته ومسئولية الدفاع عنه وعن دوافعه . .

○ إما أن تأخذ القيادة السياسية أو لا تأخذ بمثل هذه الآراء ، فهذه قضية تختلف تماما عن قضية الرأى أو قضية الفكر . . فالقيادة فى أى دولة لها رؤيتها الأعمق . . واختياراتها الأفضل . . وأولوياتها المحسوبة التى قد نشاركها فى غالبيتها . . وخاصة بالنسبة للمشكلة الاقتصادية وضرورة إيجاد حلول واقعية لها ، سواء بالتركيز على القضايا العريضة لجماهير الشعب للقضاء على المصاعب اليومية والحياتية لهذه الجماهير . . وبالأخص فيما يتعلق بارتفاع الأسعار وتيسير الخدمات برسوم معقولة ومقبولة ، أو مواجهة قضية الموازنة بين الدخول وتكاليف الحياة التى نشعر جميعا بوطأتها .

□ وإذا كنا قد رأينا فى تقدير شخصى أن الاهتمام بهذه الأولويات قد يستغرق فترة السنتين العجاف اللتين تمر بهما بلدنا ودول أخرى من حولنا . . فلم نقصد بذلك التبشير « بالثورة » ، وهى فى حد ذاتها كلمة نستخدمها كلما احتجنا إلى عمل كبير يراد به فرض تغيير أكبر تمسك بزمامه القيادة الشرعية المنتخبة من الشعب والتى تساندها أغلبية شعبية أفرزتها إنتخابات حرة . . بغض النظر عن رأينا فى القوائم المطلقة أو النسبية . . ولم نقصد أيضا إعلان ثورة مع إيقاف تنفيذها . فذلك شرف لا ندعيه . . فضلا عن أنه من صميم عمل مؤسسات دستورية اختارتها أيضا أغلبية الشعب .

□ وقد اشتدت الحيرة بل الصدمة من بعض ردود الأفعال سواء تلك الصادرة ممن نعتبرهم « أساتذة السن » . . احتراما وتقديرا لماضيهم البعيد على الأقل . . أو تلك الصادرة من هؤلاء الذين لا تعرف أقلامهم معنى لعفة لسان أو قدسية تصان لمنبر . . فقد تضمنت ردودهم عبارات وألفاظا تبعد كل البعد عن أدب الحوار ومسئولية الكلمة أمام الأجيال . .

□ ولهؤلاء وهؤلاء نقول من جديد « لكم دينكم ولى دين » . . وأن « لكل فارس مضمار » . . « ولكل اختياره ولكل مجاله » . .

ونحن فى ذلك لا نرتدى عباءات الحكمة . . لكننا نختار الطريق الأسلم مع أنه الاختيار الأصعب . . ولا نبغى سوى تهيئة المناخ للعمل على استكمال البناء بعيدا عن جو التوتر الحاد الذى تخلقه المناقشات حول قضايا تبتعد فى رأينا عن القضايا الملحة للجماهير . .

□ نقول أيضا أن ساحة الشكوى من السباب والشتائم والقذف العلنى هى ساحة القضاء وحدها ، **خاصة إذا صدر ذلك كله من فرد أو أفراد لا ينتمون إلى نقابة الصحفيين** . . أما فيما يتعلق بأعضاء النقابة وما يصدر عنهم من تجاوزات فمجلس النقابة لم يقف ولن يقف مكتوف الأيدى فى التحقيق فى أية شكوى يتلقاها فى حدود إجراءات اللائحة التنفيذية العقيمة للقانون التى عفى عليها الزمن وآن الأوان لتغييرها . . هى والقانون الذى تعبر عنه . .

□ وعذرا لهذه الوقفة الطويلة . . فهى لم تكن فى الأساس موضوع مقالى . . وإنما كانت مجرد وقفة حق نعلنها لإعادة الأمور إلى نصابها . .

○ ○ وقبل أن اتجه مباشرة إلى صميم موضوعى الساعة اللذين أتناولهما هنا وهما يقعان فى بؤرة إهتمامات الجماهير : الدعم . . والتعليم . . يهمنى أن أعرب عن ترحابى الكامل بما قد يصلنى من آراء بناءة حول هذين الموضوعين اللذين أراهما بالغى الخطر . . لا ضيق برأى معارض . . ولا حجر على خلاف فى وجهات النظر . . ولا قيد على تباين التوجهات السياسية . . فإن ساحة المناقشة الحرة من أجل قضايا الوطن والجماهير ينبغى أن تظل مفتوحة بكل رحابتها . .

○ ونبدأ بتناول القضية الأولى : قضية الدعم . . دون الخوض فى متاهات ضرورات الدعم ومسلماته . . فإن دول العالم شرقه وغربه تدعم السلع والخدمات لشعوبها بصورة أو بأخرى . . وتقوم هذه الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية على أساس أن كل مجتمع يضم بالضرورة فئات غير قادرة . . لأسباب ليست مسئولة عنها . . ولا دخل لها فيها . . وتؤثر رغما عنها فى دخولها . . وربما تصل بها إلى مستوى من المعيشة يقرب من حد الكفاف . . وفى مثل هذه الحالات يستحيل أن تسقط مسئولية الدولة عن هذه الفئات . . وثمة فئات أخرى لا تستطيع تطوير قدراتها إلى الحد الذى تكسب به دخلا إضافيا يلاحق ارتفاع تكاليف الحياة . . وهؤلاء إن لم نطلب منهم تصرفا غير مشروع لا يجوز أيضا إسقاط مسئولية الدولة عنهم . .

ـــ وفى ضوء هذه المسلمات تبرز حقيقة أنه ليس مطروحا بالمرة مناقشة أية فكرة لالغاء الدعم . . ومن ثم فإنه لا مجال لأدنى مزايدة حول ضرورة الإبقاء على الدعم . . قضية « المبدأ » منتهية ومحسومة . . ولكن « الوسائل » هى التى تطرح الآن للمناقشة . . وهذا الجانب تحكمه حقائق ثلاث :

○ الأولى : أنه ليس من المتصور أن تستمر الدولة إلى الأبد فى منح الدعم لغير القادر الذى يستحق وأيضا القادر الذى لا يستحق . . لأن هذا يمثل عبئا ثقيلا على موازنة الدولة يصعب إن لم يكن مستحيلا تحمله إلى وقت طويل . . فضلا عن أن هذا العجز لا بد أن يؤدى إلى التضخم . . وبالتالى أرتفاع الأسعار . . واختلال « العدالة الاجتماعية » فى النهاية .

○ الثانية : أنه ليس من المتصور أيضا أن يستمر العمل بنظام تعدد الأسعار للسلعة الواحدة . . فإن من شأن هذا حتى فى الدول الاشتراكية خلق سوق سوداء للسلعة ، يساعد على إيجاد طبقة طفيلية تثرى بغير وجه حق . . ودون أدنى إسهام منها فى معدلات الإنتاج . .

○ الحقيقة الثالثة : ان هدف الدولة حين تعيد النظر فى قضية الدعم لا يتجه أبدا إلى محاولات للتوفير أو التقتير فى ما قد يؤدى من تسهيلات حياتية للشعب من سلع مجانية أو خدمات أساسية . . الفهم السليم يقول أن الدولة بهذا السعى تهدف إلى مزيد من توفير الإنفاق فى بند لتطوير الأداء فى بند آخر . . ومن ثم تقدر بما توفره من الدعم على تحقيق مطالب الشعب فى نشر الخدمات وتطويرها وتحديثها أكثر فى التعليم والمواصلات والصحة وغيرها ، وفتح مجالات أوسع للعمل تستوعب آلاف الأيدى المنتجة . . وتهيئة فرص أكبر لها فى الأرض الجديدة والمصانع الحديثة .

وفى ضوء هذه الحقائق الثلاث المحددة يكمن « مفتاح الموقف » كله أو يتركز « لب القضية » كلها . . فلا تكون هناك عودة إلى مناقشة مسألة انتهت وينبغى أن ينتهى تماما أمرها وهى ضرورة الإبقاء على الدعم . . وإنما يصبح الحوار كله محصورا فى عدة أسئلة لابد من أن نسهم جميعا فى التوصل إلى إجابة أخيرة وقاطعة عليها :

□ **من هو غير القادر الذى لا بد من الاستمرار فى تقديم الدعم له باعتباره صاحب الحق الوحيد ؟**

□ **ومن هو القادر الذى ينبغى التوقف عن تمكينه من الدعم بإعتباره غير صاحب حق فيه ؟**

□ **كيف نصل إلى نظام سعرى موحد للسلعة الواحدة يغلق كل فرص خلق السوق السوداء ؟**

□ **ما هى الوسائل الرشيدة لاستخدام ما توفره الدولة من مبالغ الدعم المتضخمة ؟ وكيف نحدد أولوياتها ؟**

○ قد أزعم أنه بالنفاذ إلى جوهر هذه الاسئلة والتمكن من إقرار إجابات سليمة لها نكون قد أنجزنا مهمة كبرى لصالح جماهير شعبنا . . تنهى خلاف السنوات الطوال حول قضية الدعم . . ونغلق الباب نهائيا أمام مزايدات الذين احترفوا استغلال معاناة الجماهير . . فى الوقت الذى تتاح فيه أكبر الفرص لاتمام عملية الاصلاح والتغيير الشامل التى ينشدها أبناء مصر .

○ وإذا كانت مجانية التعليم تمثل جانبا كبيرا من فلسفة الدعم ، فإننا حين ننتقل إليها الآن - بغير التقوقع فى الحساسيات القديمة التى حالت طويلا دون مناقشة هذه القضية الخطيرة - نجد أنفسنا أيضا أمام إحدى المسلمات الكبرى فى حياتنا والتى يصونها دستورنا . . وهى أنه **لا مناقشة بالمرة لأية فكرة لالغاء مجانية التعليم** . . حفاظا على عدة مبادىء أعطيناها جميعا صوتنا : تكافؤ الفرص . . وحق المجتمع فى التعليم . . وحق الجميع فى العمل . . الذى لا طريق إليه بغير التعليم . .

ـــ ومثلما تناولنا قضية الدعم نقول ان هناك عدة حقائق أيضا تحكم قضية مجانية التعليم :

○ **الأولى** : اننا لا بد أن نعترف بتفضيلنا « للكم » على « الكيف » فى مختلف معاهدنا . .

○ **الثانية** : إن ما يصحب العملية التعليمية حاليا ومنذ سنوات من اضطرار كل بيت للدروس الخصوصية وشراء الكتب الخارجية وما إلى ذلك يفرغ بالفعل مبدأ « مجانية التعليم » من مضمونه الحقيقى . .

○ **الثالثة** : أننا إذا قلنا أن العملية التعليمية قوامها مثلث المدرسة والكتاب والمعلم والآداء الكفء لها لا بد أن يشمل أضلاع المثلث الثلاثة . . فإننا لابد أن نجد أنفسنا فى مواجهة احتياجات مالية فوق طاقتنا . . فأجور العاملين فى حقل التعليم العام تجاوزت أخيرا حدود الـ ٩٠٠ مليون جنيه ولو وزع هذا المبلغ على تسعة ملايين تلميذ لخص كل منهم ١٠٠ جنيه سنويا لتوفير العلم له . هذا فى بند واحد . . يفيد منه القادر وغير القادر . .

○ **الرابعة** : إن نظرة واحدة لمبالغ الاستثمارات المطلوبة لتطوير التعليم والارتقاء بمستوى المعلم والعملية التعليمية تقنعنا على الفور بجسامة الموقف ودقته . . فإن تعميم نظام اليوم الكامل يحتاج إلى ٢٠٠ مليون جنيه . . وتأهيل غير التربويين من المعلمين يتطلب ١٠٠ مليون جنيه . . وتوفير الكتاب العصرى يتكلف ١٠٠ مليون جنيه أخرى .

○ **وخامسة الحقائق** : أنه بالرغم من الجهد المضنى المبذول لتوفير إحتياجات التعليم المالية المتزايدة ، فإننا جميعا غير راضين عن مستوى تعليم أبنائنا فى مصر .

وفى ضوء هذه الحقائق نجد أنفسنا مطالبين بالإسهام جميعا فى التوصل إلى أجابة شاملة لسؤال واحد جوهرى :

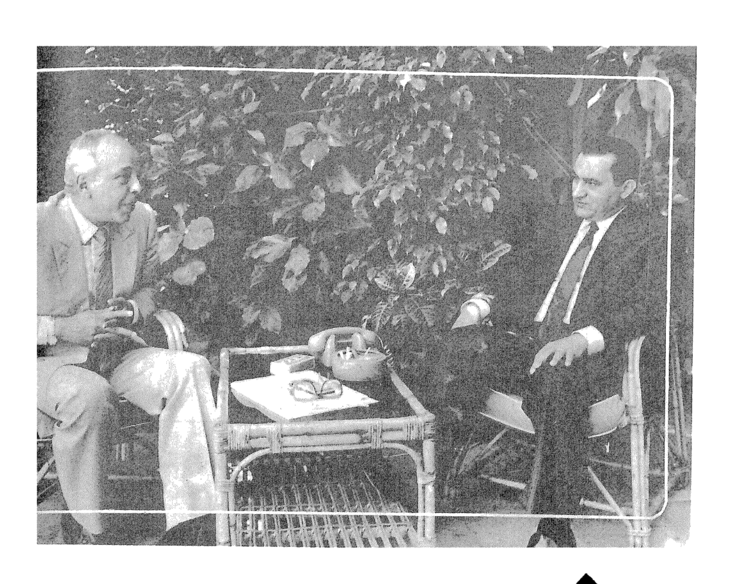
□ **ما هى الصيغة التى يمكن أن يسهم بهاالقادر فى تكاليف التعليم لغير القادرين وبأية صورة يكون هذا الإسهام - الذى يقوم به القادر وحده - فى تحقيق تكافؤ الفرص لأبناء بلده . . وتمكين دولته من تطوير وتحديث التعليم فى معاهدها ؟**

ـــ أظنها أسئلة لها أهميتها وخطورتها فى حياتنا جميعا قد تسهم فى تحديد نقاط الحوار الجاد والمثمر حول قضيتين حيويتين : الدعم والتعليم . . وعفوا إن كررت إن التناول ينبغى توفيرا للوقت والجهد أن يبتعد تماما عن المسلمات التى تقرر أنه لا إلغاء للدعم ولا إلغاء لمجانية التعليم . . وإنما ينبغى أن نتجه جميعا صوب الهدف دون ضياع فى متاهات : كيف نصل بالدعم إلى مستحقيه من غير القادرين ؟ وكيف يسهم القادرون منا فى تطوير التعليم لغير القادرين لكى يكون حقهم فى « مجانية التعليم » مصانا بالفعل لهم ؟ ؟

١٩ القيادة السياسية

فى مواجهة كاملة لحقائق الموقف

□ □ لا شك أن خير خاتمة لهذا الكتاب ، والذى يتضمن فى مجمله رؤية متكاملة لأوضاعنا وعلاقاتنا ، فى محاولة لتحديد الأسباب واقتراح الحلول ، هى ذلك الحديث الشامل والصريح الذى جرى مع الرئيس محمد حسنى مبارك . فقد اثيرت فى هذا الحوار قضايا كثيرة تعرضت لها الأجزاء السابقة من الكتاب ، وطرحت من خلاله أهم القضايا والأسئلة المثارة فيما يتعلق بالعمل الداخلى والخارجى ، الأمر الذى يجعل منه بُعدًا أساسيًا لا غنى عنه فى الصورة التى سعت الفصول السابقة لرسمها .



الرئيس محمد حسنى مبارك فى حوار شامل مع المؤلف
تناول فيه كافة قضايا الوضع السياسى والاقتصادى

....

فى حديث شامل تناول قضايا الساعة المثارة فى الداخل والخارج أدلى به الرئيس حسنى مبارك ، أكد الرئيس أن مصر تسعى بكل جهدها لإقامة كيان فلسطينى موحد يرتبط بالأردن فى اتحاد كونفدرالى . . وفى هذا الاطار بعث الرئيس برسالتين إلى السيد ياسر عرفات خلال يونيو ١٩٨٦ تتضمنان مقترحات لتحريك الجمود الذى ساد مؤخرا العلاقات بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية .

وأكد الرئيس أن مصر ترفض الاقتراح الذى تلقته بضم غزة إليها طبقا للنظام القديم ، وذلك على أساس أننا لا نقبل تجزئة حل القضية الفلسطينية

وضرورة أن يرتبط مستقبل غزة بمستقبل الضفة الغربية والحرص على التشاور المستمر فى هذا الشأن مع الأردن .

وعن مباحثات طابا قال الرئيس أننا نتمسك بحقنا فيها وإنها طالت بسبب صراعات الأحزاب داخل اسرائيل ، وأكد أننا سوف نصل فى وقت قريب إلى نتيجة ما . .

وفى تناول الرئيس للعلاقات المصرية العربية قال إننا استنفدنا كل الجهد مع القذافى دون فائدة ، وأعلن أن مصر لم تسمح ولن تسمح لأحد باستخدام الأجواء المصرية ضد دولة عربية ، وهو ما يدحض ادعاءات القذافى بمساندة مصر للولايات المتحدة فى عدوانها على ليبيا الذى رفضته كل مؤسسات مصر الرسمية والشعبية .

وفى مواجهة كاملة لحقائق الوضع الاقتصادى فى مصر قال الرئيس أنه يمثل بالفعل وضعا صعبا لا بد من مصارحة الشعب به .

وأعلن الرئيس أن الجهود المبذولة من قبل الحكومة تضمن تجاوز الأزمة الاقتصادية للبلاد لكنها تحتاج إلى المساندة من كافة المواطنين بالعمل والأمل وتقديم المشاركة الشعبية .

وأكد الرئيس حسنى مبارك على أن أية علاجات قادمة لأوضاع الاقتصاد المصرى لن تمس مصالح غير القادرين ، وإنما سوف تتجه فقط ببعض الأعباء الاضافية إلى القادرين تحقيقا للعدالة الاجتماعية .

وأشاد الرئيس بجهد الحكومة فى الاهتمام بالزراعة ونشر الرقعة الزراعية باعتبار أنها تمثل فى الرؤية السليمة مستقبل مصر . .

●●

● أولويات الخطة تركز على الخدمات والتنمية ● مــن أجــل مســـتقبــل الشـــــباب

وعن « التنمية من أجل المستقبل » - التى ينعقد المؤتمر العام القادم للحزب الوطنى تحت شعارها - قال الرئيس أنها تعنى التنمية من أجل مستقبل الشباب وفتح أوسع فرص العمل والانتاج أمامه فى الزراعة وفى الصناعة وفى مختلف المجالات الانتاجية . وأعرب الرئيس عن رجائه فى أن يتمكن من تحقيق مصالح الشعب التى تضمنتها الخطة الخمسية الأولى ، وأن يهيىء الظروف المواتية لبدء تنفيذ الخطة الخمسية الثانية ، وذلك خلال الفترة المتبقية على انتهاء مدة رئاسته الأولى .

وناشد الرئيس مبارك الأصوات التى تتناول الانفاق العسكرى بأن يكفوا عن هذه المزايدة وأن يرعوا الله فى مصر ، وأعلن أنه لولا المعونات التى نتلقاها لما تمكنا من الانفاق العسكرى الذى يكاد يفى حاليا بالاحتياجات . . وقال إن الذين يتحدثون فى هذا الموضوع الذى يؤلمه الحديث فيه يتجاهلون حقائق الموقف للارتفاعات الرهيبة لأثمان المعدات التى لا بد أن تمتلكها « قوة الردع » اللازمة لأمن مصر وأمانها . .

وعن التجربة الديمقراطية فى مصر قال الرئيس إنها تمثل تجربة فريدة غير متكررة فى المنطقة العربية ، ولكن تشوبها تجاوزات فى الممارسة .

وقال الرئيس أننى لا أغالى إذا قلت إن إصرارنا على العمل بالديمقراطية هو أحد المصادر الرئيسية لمتاعبنا فى المنطقة . .

وقد دار الحديث على النحو التالى :

☐ سيادة الرئيس : ربما تأذن بسؤال أول عام . . ما الذى تريد تحقيقه قبل انتهاء مدة رئاستك الأولى . . وبالأخص من النواحى السياسية والاقتصادية وما يتعلق بالقوات المسلحة . . وأتصور أنه خلال الفترة الباقية قد تتشكل حكومة أو حكومتان تكلف بتنفيذ ما تأمله . .

○ ○ الرئيس : لا أحد يستطيع أن يقول إن حكومة أو حكومتين سوف تتشكل خلال هذه الفترة . . فأنا لست من أنصار التغيير كل يوم والثانى . . وسبق أن قلت أننى لا أقدم على تغيير إلا غير القادر فقط على التجاوب معى . . وفى تقديرى دائما إن كل شخصية جديدة تكلف بتشكيل الحكومة لا بد أن تستغرق وقتا إلى أن تتفهم بالقدر الكافى السياسة العامة . . فعندما يكون المسئول بعيدا عن العمل الوزارى لا تكون الصورة الشاملة مكتملة أمامه . . يتكلم بالضرورة من خلال رؤية محدودة للصورة المحدودة التى يراها . . وأضرب هنا مثالا بتجربتى الشخصية . . فقد كانت لى آرائى الخاصة فى مختلف الموضوعات والتى تنبثق مما يتوافر لدى من معلومات ، وعندما مارست مسئوليات نائب رئيس الجمهورية تغير فكرى تماما . . وبعد ما توليت الرئاسة وتوافرت كافة المعلومات أمامى ، وأصبحت فى مقدورى النظرة الأوسع والأشمل اختلف الأمر كلية . . أضيف إلى ذلك إننى أحب دراسة الشخصيات وطبائع الناس ومن ثم فإنه ليس سهلا بالنسبة لى سرعة انتقاء شخصية معينة لمسئولية معينة . . مثل هذا الأمر يتطلب منى وقتا . . ولو انسقت وراء الشائعات لحدث تغيير وزارى بعد تشكيل كل حكومة بشهر واحد . . هل يفيد من هذا بلد يحتاج إلى الاستقرار ويستهدف البناء . والتغيير المتتابع للحكومات يعنى التغيير المستمر فى السياسات لأن كل حكومة جديدة قد تفكر فى تغيير الخطة أو تعديل الموازنة . . ومؤدى ذلك أن نبقى فى موقعنا محلك سر . . وهذا ما لا أرضاه أبدًا . . وهو جانب هام أردت إيضاحه . . أما ما أتمنى تحقيقه فى المدة الأخيرة من فترة رئاستى الأولى فهو أن تنجح خطتنا الخمسية بالفعل فى خدمة البلد ومصالح الشعب . . ولا يمثل هذا نهاية المطاف وإنما ننجز جزءًا على الأقل من أولويات المطالب التى يحتاج إليها المواطنون ونهيىء الظروف لبدء تنفيذ الخطة الخمسية التالية سواء كنت فى موقع المسئولية أو خارجها . . فإن الهدف دائما صالح مصر لا تتملكنى نظرة خاصة لصالح معين أو طلب لشهرة فلم يكن هذا فى طباعى طوال حياتى . . وأما بالنسبة للقوات المسلحة فإننى أسعى دائما ما استطعت للحفاظ عليها قوية إيمانا بأن فى هذا خير ضمان لأمن بلد فى مثل هذه المنطقة الحساسة من العالم . . ويدهشنى أن البعض منا غير قادر على استيعاب هذه الحقيقة ، وأن البعض من كتابنا يتكلم عن الظروف السيئة

المحيطة بنا ثم يطالبنى فى الاسبوع التالى بخفض أعداد قواتنا المسلحة . . هل زادت هذه الأعداد عما كانت ؟ . . إننى أضيق بكثرة الحديث عن الجيش فالأعداد انخفضت لكن لابد من الابقاء على قواتنا المسلحة قوية لكى تظل قادرة على مهام الدفاع والحفاظ على عنصرين أساسيين لهذا البلد : الاستقرار والأمن والأمان . . وإلا فإن كل شئ يصبح مهددا . . هذا هو ما أهدف إلى تحقيقه قبل انتهاء مدة رئاستى الأولى . .

☐ حديث البعض ربما كان يدور حول زيادة الانفاق العسكرى وعدم خضوعه للرقابة الشعبية الممثلة فى الجهاز المركزى للمحاسبات . .

○ ○ الرئيس : جميع الدول النامية لا تعرض ميزانيات قواتها المسلحة بمثل هذا الوضوح . . لأنه يمكن أن يفهم من استقرائها كل شئ وتستنتج منها معلومات تضر بالبلد فى المستقبل . . ثم إن الرقابة قائمة داخل القوات المسلحة أشد حسما من خارجها . . وعندما يحتاج الأمر لعملية شراء فإن هناك إدارة الاحتياجات التى تراجع ذلك والمخابرات الحربية تؤدى دورها . وهناك هيئة تفتيش وهيئة شئون مالية وكل لجنة تنبثق منها تتكون من ١٦ إلى ١٨ عضوا . . وكل موضوع تبحثه لجنة ولجنتان وثلاث لجان . . معنى هذا إن الرقابة قائمة وصارمة ومن أشد الرقابات الموجودة لدينا وليس سهلا أن يمر عليها أمر من الأمور . .

● التحدث عن الانفاق العسكرى ● مزايدة أتألم لها كثيرا

☐ هذا عن الرقابة . . ماذا عن الإنفاق العسكرى ذاته وما يدور من حديث البعض عن تضخمه ؟ ؟

○ ○ الرئيس : الانفاق العسكرى عندنا ضعيف . . بل أقول أنه لا يكفى . . نصفه يذهب للمرتبات . . والباقى للاعاشة وغيرها من الاحتياجات . . ولولا المعونات لواجهنا موقفا صعبا بينما الذين من حولنا يمتلكون معدات لا أول لها ولا آخر . . ولنتوقف عند متغيرات الانفاق

العسكرى لنرى ما حدث . . الدبابة التى كانت تباع من زمن بخمسين ألف جنيه أو حتى مائة ألف ثمنها الآن من مليونين إلى ثلاثة ملايين جنيه . . فضلا عن ثمن الاليكترونيات التى تركب فيها . . والطائرة التى كان ثمنها يتراوح بين ٢٠٠ إلى ٧٠٠ ألف جنيه يبلغ ثمنها الآن من ٢٣ إلى ٣٠ مليون جنيه . . والطائرة الـ أف ١٥ بلغ ثمنها ٥٥ مليون جنيه وتتكلف صيانتها مبلغا مماثلا . . معنى هذا أننا عندما نشترى ٢٠ طائرة من هذا النوع نحتاج إلى دفع ١١٠٠ مليون جنيه غير أعباء صيانتها . . وقل لى بهذه الحسابات كم تتكلف ؟ . . سوف ندخل فى المليار ونصف أو المليارين من الجنيهات . . وصواريخ الدفاع الجوى وغيرها من المعدات التى نوفر بها أساليب الدفاع عن مصر أصبحت أثمانها رهيبة ونحن مضطرون للتعامل بها من أجل أمن البلد ولكى تكون له قوة الردع المطلوبة . . حقيقة أننى أتألم كثيرًا كما قلت من كثرة الكلام فى هذا الموضوع . . والذين يرددونه لا يفهمون حقيقته . . وإنما هى عملية مزايدة فقط . . وأنا أقول لهم حرام عليكم بلدكم . . ولو كانت هناك حالات للاسراف فى الإنفاق العسكرى لعزلت فى الحال المسئول عنها . .

● المـــوقف الاقتصـــادى صـــعب ●
لكننا لا ننفرد به وسوف نتجـاوزه

☐ يسود إحساس لدى البعض بأن الصورة فى مصر أصبحت قاتمة ، وأن المشكلات الاقتصادية تتضخم وتتزايد وأن الحكومة تواجه صعوبة كبيرة فى مواجهة الموقف . . ما هى رؤية السيد الرئيس لحقائق الوضع الاقتصادى فى بلدنا . . ومدى قدرة الجهود المبذولة لمواجهتها ؟ ؟

○ ○ الرئيس : هل صحيح أن الصورة على هذا النحو لا تبعث على الأمل والارتياح . . لا ننكر أن الموقف الاقتصادى فى مصر صعب . . ولن أخدع الشعب وأقول أنه ممتاز . . لا بد أن يعرف كل مواطن الحقيقة ويعايشها لأنه بلدنا جميعا . . لكننى أقول فى ذات الوقت أن الموقف الاقتصادى ليس صعبا

فى مصر وحدها . . الموقف صعب فى العالم بأكمله . . بل إن الدول الاوروبية لديها مواقف اقتصادية صعبة للغاية . . وهو ذات ما تعانيه الدول المحيطة بنا . . حتى الدول الغنية تواجه مواقف اقتصادية من أبشع ما يكون . . لكننا بالجد والعمل والمثابرة يمكننا تجاوز الموقف . . ولو لم يكن الأمل قائما لما طرحته على الشعب . . فقط يهمنى أن يعرف الناس الحقيقة لأنهم إن لم يقدروا ذلك فسوف تتضاعف مطالبهم . . وحين أقول لهم لا أقدر يقولون لو كنتم صارحتمونا بالحقيقة لما كانت لنا مطالب جديدة . . وتجنبا لمثل هذا الموقف نقول ونعلن كل شىء . . لكى يعرف كل مواطن مسئوليته ويمارسها فى أن لا يتجاوز فى مطالبه قدرة الدولة . . لا يعنى هذا أن نتحمل ونصبر إلى ما شاء الله . . وإنما لفترة سوف نجتازها بإذن الله . . فإننا نبذل جهدا يفوق الوصف ليل نهار . . نفكر فى كل الأبعاد وندرس كل التحديات . . ونبحث من أين نبدأ . . وماذا نفعل . . والهدف الرئيسى أمامنا : ضرورة اجتياز الموقف الاقتصادى الصعب . .

□ سيادة الرئيس : الخطة الخمسية الأولى أهتمت بالبنية الأساسية وركزت عليها . . ماذا فى تصوركم من خطوط عريضة ترتكز عليها وتتوجه إليها الخطة الخمسية الثانية ؟

○ ○ الرئيس : لقد وضعنا أولوياتنا على أساس توفير الخدمات للشعب وهذا لا يتحقق من خلال خطة واحدة . . فإن ما نستهدفه فى مشروعات مياه الشرب مثلا فى جمهورية مصر العربية لا يتحقق فى خطة واحدة لأن ذلك يحتاج إلى مليارات الجنيهات . . قلنا نحقق ما خططنا له على مرحلتين . . وذات الوضع ينطبق على الصرف الصحى الذى وضعت له أكثر من خطة لكل أنحاء البلاد وليس فقط فى القاهرة والأسكندرية اللتين تتجاوز تكاليف مشروعات الصرف الصحى لهما وحدهما ما يزيد على ستة آلاف مليون من الجنيهات . . وإلى أن ينتهى التنفيذ سوف يتجاوز تعداد الاسكندرية أربعة ملايين نسمة وتصبح فى حاجة إلى مشروعات صرف جديدة . . هناك أعمال عديدة ضخمة جارية فى مختلف مجالات الخدمات : الطرق . . الكبارى . . الأنفاق . . المواصلات . . السكة الحديد . . المساكن التى مازلنا فى أزمتها . . وما بنيناه فى إطار خطة عام ٨٢ أكثر مما بنيناه فى السنوات

العشرين الماضية . . لهذا أقول أن الدولة تبذل أقصى طاقة لها لخدمة المواطنين . .

□ فى إطار مصارحتكم للشعب بالحقائق . . هل نتوقع أن تتضمن اجراءات الاصلاح الاقتصادى فى المرحلة القادمة أية أعباء إضافية . . فرض ضرائب على الدخل مثلا . . أو خفض لاعتمادات الحوافز . . أو اقتراب من بعض المكاسب التى تحققت للطبقة العاملة . . وقد يقترن بذلك ويكمله السؤال عن ضمانات تحقيق العدالة الاجتماعية . .

○ ○ الرئيس : لا نريد أن نضع أعباء إضافية إلا على بعض الاحتياجات للقادرين وحدهم . . ليست مهمتنا أبدا زيادة الأعباء على عامة المواطنين . . ولو اضطررنا للمساس بمواطن غير قادر فسوف يكون ذلك بقدر ضعيف للغاية لا يكاد يشعر به . . الذى يهمنى هو أن آخذ من القادر لكى أوفر لغير القادر وهذا هو الأساس فى العدالة الاجتماعية . .

● إعداد مقر الرئاسة الجديد ●
لم تتحمله موازنة الدولة

□ ربما يقودنى ذلك إلى سؤال عن دلالات قراركم بتوجيه ٧ ملايين جنيه قيمة طائرة رئاسة الجمهورية التى تسلمتها شركة مصر للطيران للاسهام فى إقامة مزيد من وحدات الإسكان الشعبى . . وهى التى تمثل مشكلة جماهيرية ملحة . .

○ ○ الرئيس : الحقيقة أنه بعد وقوع حادث الطائرة الأخير وقد ألمنى نفسيا قلت ولماذا يضطرون إلى شراء طائرة جديدة تكلفنا كثيرا بالعملة الصعبة وقررت تسليمهم الطائرة الموجودة بالرئاسة والتى لا أستخدمها فإنها مهما تكلف إعادة إعدادها للعمل على الخطوط فسوف تكون أرخص من شراء طائرة جديدة . . وبالطبع لا أقدمها مجانا . . فالطائرة سوف تعمل وتحقق دخلا ويمكن استرداد ثمنها من هذا الدخل على ست أو سبع سنوات أوجهه إلى صندوق الإسكان الشعبى بالقاهرة لكى يعين منه أحد الاحياء أو الجهات التى ترهقها أكثر مشكلة الإسكان . . وفى ذات الوقت قررت أن

أوجه للإسكان الشعبى فى الاسكندرية وتحسين مدخلها جزءًا من مبلغ جاءنى منذ فترة من شخصية من خارج مصر لإعداد مبنى الرئاسة الذى دفعت الدولة ٧ ملايين جنيه فى تجهيزه . . قلت أعيد هذا المبلغ إلى إسكان الاسكندرية من المال الذى جاءنى من الخارج . . وبعد هذا أسمع من يقول أننا صرفنا وأسرفنا . . إننى لم أشأ أن أرد لأن من قدم لنا المبلغ رجانى فى عدم ذكر اسمه . . خلاصة هذا الموقف أن ما أنفق على مبنى الرئاسة سوف يكون من خارج ميزانية الدولة . . وهنا أقول أنه كان من العبث أن أترك مبنى الحكومة الاتحادية الضخم دون استغلال . . فى الوقت الذى سبق أن قلت فيه منذ عام ١٩٨١ أننى لو عملت من قصر عابدين وذهبت إليه ثلاث مرات فقط فى الأسبوع سوف أربك معى حركة العاصمة . . رأينا أنه من الأوفق أن يكون مكتب رئيس الجمهورية فى مبنى الحكومة الاتحادية غير المستغل . . لتجنب أرباك المرور ، ولأنه سوف يكون أقرب للضيوف القادمين من المطار فضلا عن تناسبه لاستقبال رؤساء الدول فى مكان يليق بمكانة مصر . . وليس معنى هذا أن نهمل قصر عابدين وهو جزء من تراث مصر . . يمكن أن نعده للضيافة . .

□ وحجم المبالغ تقريبا التى تكلفها إعداد مبنى الرئاسة فى مصر الجديدة . .

○ ○ الرئيس : كل ما أنفق ١٨ مليون جنيه . . منها ٧ ملايين اعتمدتها الدولة فى موازنتها بالقانون . . والباقى سدد من خارج الموازنة . . وحينما جاءتنى من الخارج الأموال التى أشرت إليها قلت سوف أوجهها إلى إسكان الاسكندرية وتكون الدولة بذلك لم تتكلف شيئا فى إعداد مبنى الرئاسة . . وأعتقد أنه لا بد أن يكون لدينا مقر لرئيس الجمهورية يكون فيه مكتب له . . وموقع قصر عابدين فى وسط القاهرة وما يترتب على التحرك منه وإليه من إرباك لحركة المرور لا يجعله صالحا ولا مناسبا لاستقبال رؤساء أو سفراء فيه أو توديعهم منه . . وحقيقة أن أكثر ما أفكر فيه وأحمل همه حين أذهب إلى مأدبة عشاء مع رئيس دولة ما يمكن أن أسببه من إرباك لحركة البلد . . إن مبنى الرئاسة الجديد الذى ينتهى إعداده بعد شهرين على الأكثر سوف يريحنى من الاحساس بهذا الضيق .

● العمل بالتفـويض ليس لاخفاء اجـراء ●
ولـكن لسـرعة التحـرك

□ كيف ينظر السيد الرئيس إلى المطالب المثارة لتعديل الدستور وبالأخص فيما يتضمنه من الأخذ بنظام انتخاب رئيس الجمهورية ونائبه والغاء الانتخابات بالقائمة .

○ ○ الرئيس : عندى أولويات لا تدخل هذه المطالب فيها . . إننى أسعى حاليا لاعاشة الشعب وتحقيق احتياجات عديدة للمواطنين . . هذه هى الأولويات التى تشغلنى الآن . . وحين نفرغ من ذلك وننتقل إلى أولويات تالية يمكن أن أتناول مثل هذه المطالب لتعديل الدستور التى لم أشأ أن أشغل الناس بها لأنها تستغرق وقتا طويلا . . الأفضل أن نستثمره فى توفير احتياجات الناس ثم نعود إلى مطالب تعديل الدستور حين تصبح الظروف مواتية .

□ أثارت المعارضة ضجة حول موافقة مجلس الشعب على قرار تفويضكم بإصدار قرارات لها قوة القانون فى المسائل العسكرية والاقتصادية . . ما تعليق السيد الرئيس ؟

○ ○ الرئيس : لا أعرف بالضبط أين المشكلة فى أن يعمل رئيس الجمهورية بالتفويض فى بعض الأمور التى تتطلب بطبيعتها سرعة الاجراء . . هل نعمل فى الظلام ؟ . هل ثمة أمور خافية . لكى تدخل من آن إلى آخر مثل هذه المزايدة . . إننى لا أريد أن أزج بالبلد فى هذه المتاهات . . إننا دولة فى العالم الثالث ينبغى أن نتفرغ لبناء أنفسنا .

□ هناك مخاوف لدى البعض فى الداخل والخارج حول ممارسات الجماعات الدينية . . ما هو تقييم السيد الرئيس لهذه المخاوف . . وما هى سياسة المواجهة لأية تجاوزات فى هذا الشأن ؟

○ ○ الرئيس : التجاوزات موجودة فى كل دول العالم عربية وغير عربية . . إسرائيل بها تجاوزات . . وهذه ظاهرة لا تختص بها مصر . . ونحن نتعامل معها بالأسلوب الذى نراه . . وطالما كنا متيقظين ونتعامل بالقانون ما الذى يمكن أن نتخوف منه ؟

□ ربما يأتى التخوف من حجم الذين تم القبض عليهم فى الفترة الأخيرة . . وأذكر أننى سمعت رقم الـ ٧٠٠ فى الفترة الأخيرة .

○ ○ **الرئيس : ليسوا ٧٠٠ إنما أعتقد أن عددهم حتى الآن حوالى ٣٠ فردا . . هى بؤر محدودة ومعروفة لنا لا تضم أكثر من العدد الذى ذكرته . . إننى لا أريد أن أذكر الأسماء الآن لكى لا تتأثر العمليات الأمنية الجارية . . كما إننا لا نريد أن نمسك بالرءوس فقط . . على أن المسألة فى نهاية الأمر ظاهرة عالمية كما قلت لا ننفرد بها وحدنا .**

● اهتمامنا الأول يركز على الزراعة ● لأنها تمثل مستقبل البلاد

□ سيادة الرئيس . . ينعقد المؤتمر العام للحزب الوطنى خلال أيام تحت شعار « التنمية من أجل المستقبل » ماذا يعنى ذلك ؟

○ ○ **الرئيس : إن كل جهدنا يهدف إلى التنمية لكى نحقق للشعب حياة كريمة . . والخطة الخمسية الجارى تنفيذها والخطة القادمة من بعدها ترتبطان بالتنمية من أجل مستقبل شبابنا . . وتمتد من التنمية الزراعية إلى التنمية الصناعية إلى التنمية فى كافة المجالات لكى نترك للأجيال القادمة آفاقا رحبة للتقدم ونتيح لهم الوظائف وفرص العمل . . وأقول إن اهتمامنا الأول ينصب على الزراعة التى تمثل مستقبلنا . . ثم تليها الصناعة التى تعايش العصر بانتاج وطنى . .**

□ وفى رؤية السيد الرئيس . . ماذا تحقق من الدعوة إلى الصحوة الكبرى التى طالبتم بها . . إلى أى مدى الاستجابة الحكومية والشعبية لهذا النداء ؟

○ ○ **الرئيس : هناك استجابات تحققت . . لكنى كنت أرجو قدرا أكبر من الاستجابات . . الحكومة تضغط بقدر الإمكانات المتاحة فى مجال الزراعة الذى طلبت منها البدء به . . لكن الحكومة وحدها مهما أدت لا تقدر على تحقيق الصحوة الكبرى . . لا بد أن يعمل كل مواطن وينتج ولو بلغنا هذا الحد فسوف نتقدم ونزدهر بمعدلات سريعة . . لكننا حقيقة مازلنا ندفع دفعا بعجلة الانتاج . . صحيح أن الحكومة تعطى بأقصى الجهد فى مجال الزراعة كما**

قلت . . كما أن الصناعة تتطور بالفعل . . لكننا نريد أيضا أن تتقدم المشاركة الشعبية بجهد أكبر . . نأمل أن يبادر أصحاب المال بمثال هذه المشاركة التى تعين الدولة على تحقيق التطور الذى يؤدى إلى الاستقرار ، ولا شك أن القادر سوف يزداد قدره واحترامه فى نظر المواطن غير القادر عندما يجده لا يحبس ماله وإنما يتبرع بجزء منه لبناء مستشفى أو مدرسة أو أى مرفق حيوى للشعب . . وهذا يؤدى إلى تقليل احساسات الحقد لدى الطبقات غير القادرة على الطبقات القادرة وهو خير ضمان لعملية الاستقرار .

● للأسف . . لا أجد فى صحف المعارضة ● معالجات لقضايانا القومية

□ بدأت سيادة الرئيس منذ توليت المسئولية حوارا ممتدا مع المعارضة حول القضايا القومية . . تستمع إلى وجهات نظرها ورؤيتها الأخرى للأمور وتتدارس ذلك مع قادتها . . هل ثمة ما يمكن أن يؤثر على استمرار هذا الأسلوب الديمقراطى ؟

○ ○ الرئيس : رغم ان الاستقرار يتحقق . فإن السائد الآن فى الصحف سباب ولوى للحقائق وإشاعات كاذبة تطلق على أناس . . مجرد رغبة فى الكتابة تمارس على هذا النحو المؤسف . . خذ مثلا مباحثات المشير أبو غزالة فى الولايات المتحدة . . فى خبر يقولون نجحت . . وفى خبر آخر يقولون فشلت . . وكلنا نعرف أن أية زيارة أو مباحثات لا تحقق نتائج فى الحال . . هل عندما كنت أذهب إلى أمريكا كنت أصل إلى تحقيق ما أريد على الفور . . ووقت أن كان عبد الناصر يذهب إلى الاتحاد السوفيتى عدة مرات هل كان يقدر على انهاء ما يريد فى كل مرة . . هذه هى طبيعة التباحث مع الدول الكبرى وحتى الصغرى . . تفتح الحوار . . وتتناقش . . ثم يبدأ التحرك نحو ما تريد . . للأسف الشديد أنا لا أجد فى صحف المعارضة معالجة لقضايانا القومية . .

□ يقولون أن أحزابهم لها برامجها الواضحة . .

○ ○ الرئيس : وكلنا لدينا برامجنا الواضحة . . وفى الخارج عندهم مبادئهم الواضحة . . هذه مبادىء . . وهذه مبادىء . . والذى نريده أن نتكلم فى المشكلة بصراحة عندما نواجهها . . لا أن نهرب منها لكى نزايد عليها . . عندما تحل ويأتى الحل على غير هوى بعض الأمزجة . .

□ يقولون أيضا إنهم أعدوا وقدموا دراسات عديدة . . وشاركوا فى مناقشة القضايا . .

○ ○ الرئيس : حسن . . فلنر ماذا جرى عندما دعونا الجميع للجلوس معا ومناقشة قضية الدعم . . ماذا تعنى الدراسات وفيم تفيد إن لم يتحاور حولها الجميع . . ؟ الذى حدث هو أن بعض الأحزاب قالت إن الحكومة لديها قرار مسبق ولهذا سوف يتوقف عن المناقشة . . وليس هذا صحيحا بالمرة . . الذى كنت أرجوه أن نجلس جميعا وندرس ونتكلم حزبيين وغير حزبيين ونستمع إلى آراء الناس ومقترحاتهم ونبلور من كل هذا خلاصة ما يحقق صالح الشعب . . وهذا هو الذى يعيننا على التوصل إلى القرار السليم والعادل . . إن الممارسة الديمقراطية التى تسأل عن نتائجها لا تزال مجرد ممارسات حزبية يستهدف فيها البعض الاساءة إلى البعض الآخر . . ما أهمية أن يثار مثلا موضوع تافه حول ستائر قصر القبة وأن يطالب البعض بالتحقيق . . والأمر كله يتعلق ببعض المقاعد وليس الستائر ، موجودة لدينا منذ ٧٠ أو ٨٠ سنة وأصبحت فى حاجة إلى أغطية من نوعيات الستان أو الدمور ولكن لها أشكالا معينة غير موجودة فى الداخل . . ما أهمية شراء ٤٥ أو ٥٠ مترًا من القماش لكى تقوم الدنيا ولا تقعد بسببها . . مثل هذا الخوض فى أمور شخصية صغيرة أراه سيئا للغاية .

● الديمقراطية فى مصر نموذج فريد ● فى المنطقة ولكن لها تجاوزات

□ سيادة الرئيس . . تأذن لنا بوقفة أخرى مع تعليقكم على ما يراه البعض من أن الحكومة الحالية لم تحقق حتى الآن قدرًا مما ورد فى خطاب تكليفها والتزمت به أمام مجلس الشعب . .

○ ○ الرئيس : أية حكومة تكلف بالمسئولية لا بد أن تجد أمامها تلالا من الصعاب والتحديات . . المهم أن تعمل بجهد فى تصفيتها . . والحكومة الحالية تبذل أقصى مجهود ممكن . . وما يتحقق من عمل بناء واضح للعيان . . هل نضع العبء كله على الحكومة دون أن نقدم لها ولا حتى اقتراحات حلول . . إن مثل هذا الادعاء بتقاعس الحكومة تتابع من قبل على كل ما سبقها من حكومات . . لا يمضى على توليها المسئولية شهر واحد إلا ويصدر الحكم عليها بفشلها . . وأنى أتساءل : أين ومتى وجدت هذه الحكومة التى يمكن تقييم أدائها والحكم لها أو عليها بنجاح أو فشل بعد شهر واحد من بدء الممارسة . . ليس فى الدنيا بأجمعها ولا حتى فى انجلترا أو أمريكا أو غيرهما من الدول المتقدمة والغنية أمكن التوصل إلى زرار سحرى تضغط عليه فتحل كافة المشكلات . الحقيقة أن الديمقراطية عندنا ولو أنها تعتبر نموذجا غير متكرر فى دول المنطقة المحيطة بنا إلا أن الممارسة تشوبها بعض التجاوزات التى لا ترضى المواطنين . . أننى أرجو من كل الأحزاب السياسية أن ترعى الديمقراطية فى مصر وتسهم فى ترشيدها بعيدا عن التجاوزات التى لا تفيد الشعب والتى ربما جاءت بنتائج عكسية وهذا هو ما أخشاه . .

□ لكن التجربة الديمقراطية فى مصر هى بالفعل نموذج فريد فى منطقتنا ! . .

○ ○ الرئيس : لعلى لا أبالغ إذا قلت أن إصرارنا على العمل بالديمقراطية هو بحق أحد المصادر الرئيسية لمتاعبنا فى المنطقة لأننا نسوق نموذجا فريدا ونمارسه . . لكننا نتحمل كل المتاعب من أجل الديمقراطية التى أصر عليها . . ومن هنا فإننى أكرر مناشدتى لكل الأحزاب بأن لا تتخذ من بعضها البعض موقف الأعداء وما يستتبعه من تناولات شخصية جارحة ينبغى إن تتعفف عنها لأنها تمثل أمورا صغيرة . كما أن بعضها لا يصح فى بلد إسلامى له تقاليده الذى يرعاها حتى فى الألفاظ التى نتحدث بها . . إن مثل هذه الممارسات تثير كثيرا ضيق الناس .

●●

● التنميـــة من أجـل مســـتقبل ●
الشـــباب . . وحمايته من الانحراف ضـــرورة

☐ سيادة الرئيس . . ما الذى تتمنى تحقيقه للشباب . . وماذا فى تصوركم الدور الذى تريدونه للشباب .

○○ الرئيس : حينما نقول أن هدفنا « تنمية من أجل المستقبل » فإن هذا يعنى تنمية من أجل شباب المستقبل . . فإن ما نبنيه اليوم هو من أجل ابنائنا فى الغد . . الكبار توفرت لهم مقومات الحياة وتهيأت لهم الامكانات المناسبة . . لكن مشكلة من له أبن تتركز فى طلب أفضل تعليم له ، والحصول على الوظيفة دون انتظار طويل بعد التخرج وتوفر المسكن له بما يقدر عليه . . وهذا ما تركز عليه خطتنا . . وفى إطارها نحاول أن نشرك الشباب فى المجالس النيابية وفى مجالات أخرى عديدة . . تعده لتحمل المسئولية . .

☐ ودورنا فى صيانة الشباب من التطرف الذى يساق إليه البعض من أبنائنا بالدعوات الخادعة والأفكار الزائفة . .

○○ الرئيس : المفروض أن نقاوم جميعا التطرف والخروج على التقاليد لأن ذلك يضر كثيرا سواء بمسيرة الديمقراطية أو مسيرة التنمية ، فإن أية صورة من صور التطرف تعنى عدم الاستقرار . . وهذا يؤدى إلى إصابة رأس المال بالرعب ووقف عمليات الاستثمار ومن ثم زيادة البطالة وافتقاد فرصة تهيئة المستقبل الأفضل للشباب الذى لا بد أن يسهم فى صناعة مستقبله من خلال المشاركة بأدوار مؤثرة فى كل مجالات التنمية . . لقد تابعت جهودا طيبة للغاية لشباب مصر فى زراعة الأرض وفى التصنيع وفى مجالات كثيرة أسعدنى أن أجدهم فيها على مستوى المسئولية والقدر المشترك من التفاهم الكامل والتفهم الواعى لدورهم . . ولهذا نجد فى فتح أوسع الفرص أمامهم .

☐ حديثنا عن الشباب ومستقبله فى التنمية . . يقودنا إلى سؤال ملح عن مدى التفكير فى وسائل غير تقليدية لمواجهة أم المشكلات لدى الشباب . الإسكان .

○○ الرئيس : إننا نرحب بمناقشة أية خطط غير تقليدية فى هذا

المجال . . سواء من قبل المواطنين أو من قبل الأحزاب ، ويمكن أن يلتقى المتخصصون فى شئون الإسكان ويناقشون كل فكرة غير تقليدية تقدم لهم . . ولكن لا بد أن تكون فكرة عادلة وعملية وقابلة للتنفيذ . . لا أن تطالب بمضاعفة ايجارات الشقق المغلقة لمن يعملون بالخارج أو المعارين لبعض الدول بحجة توفير مصادر تمويل غير تقليدية لإسكان الشباب . . مثل هذه الدعوات غير مقبولة . .

● المشكلة الكبرى تكمن فى أنه ليس لدينا وحدة فكر عربى ●

□ سيادة الرئيس . . تناول الحديث حتى الآن آفاق التنمية وما يتطلبه بلوغها من مشاركات شعبية . . وذلك فيما يمثل عنصرا جوهريا فى سياسة الدولة فى الداخل . . هل ثمة بوادر فى السياسة الخارجية لتحريك جهود عملية السلام التى تخدم كثيرا تحقيق التنمية . .

○ ○ **الرئيس** : ارهقتنا بحق قضية السلام . . والمؤكد أن مصر بذلت وتبذل أقصى جهد من أجلها . . لا تترك مجالا يتعلق بها إلا وتحركت فيه . . المشكلة القائمة الآن تتمثل فى موقف منظمة التحرير الفلسطينية من الاعتراف بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ ، وتعثر الاتفاق الأردنى الفلسطينى وما ترتب على ذلك من جمود نحاول الخروج منه باقناع الطرفين اللذين وقع الخلاف بينهما على إعادة تناول القضية بمرونة . . بدلا من أن نترك القضية لتموت تدريجيا ونفاجأ يوما بأنها ضاعت وأهدرت . . إن أخطر العوامل المؤثرة هى أنه ليس هناك وحدة فكر عربى تقوم على وجهة نظر عملية . . العرب أنفسهم منقسمون على بعضهم البعض . . هناك من لا يبالى أساسا بالقضية . . وهناك من يقسمها إلى أجزاء . . وهناك من يعمل فى اتجاه مغاير لها تماما لا يخدمها . . وهناك من يكتفى بالدعاء لجهودنا بالتوفيق . . ورغم ذلك كله لا نكف عن السعى المدروس . . نحاول أن نمضى بخطوات موفقة لكننا نفاجأ بمن يسعى بالعبث داخل المنظمة ويتسبب فى إنقسامها على نفسها وهذا هو ما تدبره بعض الدول لأنه يحقق هدفها فى إلهاء أصحاب القضية عنها . . إلى متى يظل الحال على هذا المنوال الذى يقتل القضية على مر الأيام . . هذه فى رؤيتى كارثة لا يصح أن نلوم غيرنا نحن العرب عليها ،

فإننا إذا كنا لا نقدر على إيجاد حل فيما بيننا لقضيتنا وتوزع كل منا إلى مصالحه الشخصية ولم يعد يسأل عن القضية القومية فكيف نلوم دول أوروبا أو آسيا أو أمريكا وأصحاب القضية هم الذين فرطوا فيها .

□ وفى أى اتجاه وبأية صورة تمضى الجهود المصرية للتوفيق بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن كسرا للجمود الذى ساد الموقف . .

○ ○ الرئيس : محاولاتنا مستمرة . . لقد بعثت إلى ياسر عرفات منذ شهر برسالتين لا أريد الافصاح عنهما وأرجو أن يفكروا فيهما لكى نفعل شيئا يكسر جمود الموقف . . ومن ناحية أخرى فإننى أداوم الاتصال بالملك حسين وعندما استقبلت رشاد الشوا ليتحدث معى حول مستقبل غزة سألته هل تكلم مع الاسرائيليين قال أنه تكلم . . وسألته هل تكلم مع الأردن لأننى لن أقدم علىَ قرار بمعزل عن الأردن فقد سبق أن سب السادات حينما اقترح أن نبدأ تطبيق الحكم الذاتى على غزة وتنسحب القوات الاسرائيلية منها إلى نقاط أمن خارجها . . قالوا وقتها أنه قسم القضية وأضاع فلسطين . . إننى لست على استعداد للبدء بغزة والعمل بمفردى بمعزل عن الضفة الغربية وبدون الملك حسين لأنه شريك فى القضية . . الاتفاق بيننا ضرورى لكى يكون المجهود موحدا فى اتجاه واحد ويمكن أن يحقق لنا نتائج . .

□ لكن مصر فيما فهمت لديها استعداد الآن لو وافقت كل الأطراف على أن يكون لها دورها القديم فى غزة . .

○ ○ الرئيس : ذلك الدور القديم عفا عليه الزمن . . إننا نريد حل القضية ككل فى إطار الاتفاق الأردنى الفلسطينى . . أعنى فى إطار الاتحاد الكونفدرالى الذى اتفقوا عليه . . انتهى تماما النظام القديم الذى كانت فيه غزة معنا والضفة مع الأردن على سبيل الأمانة . . إننا نبحث الآن عن إيجاد كيان فلسطينى تكون له علاقة مع الأردن ، وقد تقابلت مع الملك حسين وتكلمت معه بمنتهى الصراحة ونتفق معا على هذا التوجه فى إرتباط غزة بالضفة لعلاج القضية ككل دون تجزئة .

□ وماذا ترون فى العلاقات الأردنية السورية . . والعلاقات السورية العراقية . !

○ ○ الرئيس : فيما يتعلق بالعلاقات السورية العراقية أتمنى أن ينجح الملك حسين فى تقريب وجهات النظر بين سوريا والعراق . . وإن كنت لا أرى شخصيا مجالا لتحقيق ذلك فكل منهما متشبث برأيه . . فسوريا لها علاقات مع إيران وحينما أحست ايران بمحاولة تحقيق التقارب مع العراق أسرعت بضخ البترول لسوريا . . وعلى الجانب الآخر ليس لدى العراق أمل فى أن تتفق مع سوريا . . ورغم هذا الذى أعرفه فإننى أتمنى من كل قلبى أن يتحقق اللقاء بينهما فإننى لست أبدا ضد المصالحة بين الدول وبعضها . وأما عن العلاقات الأردنية السورية ، فإننى لا أتفق أبدا مع من يقول أن تقاربهما يمثل ضربا للقضية الفلسطينية . . إن أية دولتين بينهما حساسيات ينبغى أن يحاولا التصالح فكله كسب للعرب وللقضية . .

□ وهل هناك جديد فى العلاقات بين مصر والدول العربية . . وبالذات مع ليبيا وسوريا والسعودية والسودان ؟

○ ○ الرئيس : مصر فعلت المستحيل مع معمر القذافى ولكن دون فائدة ويكفى أنه بالرغم من كل التصريحات التى أدلينا بها يقول إن مصر اتفقت مع أمريكا وسهلت لها عملية الهجوم . . وتسأل كيف . . يستدل بالقبض على فرد من قبائل أولاد على يقول أنه كان يتجسس لأمريكا . . هل أمريكا بامكاناتها تحتاج إلى من ييسر لها ببعض المعلومات دخول الطيران . . الاليكترونيات عندهم تغنيهم تماما عن أية مساعدة منا . . ورغم هذه الحقائق تجد ليبيا أنها عاجزة عن التحدث عن أمريكا فتتكلم عن مصر . . إننا لا نعتدى أبدا على دولة عربية ولا سمحنا ولا نسمح لأحد أن يستخدم أجواء مصرية ضد دولة عربية . . وأما بالنسبة لعلاقة مصر بالسعودية فقد أصابنى الذهول من تجاوزات بعض صحفها ضدنا . . لم أتصور لحظة أن تكتب صحيفة سعودية أن أمريكا تحرك مصر بالريموت كنترول . . ولقد أبلغت السعودية بذلك وتوقفت الصحيفة عن تجاوزاتها . . وأرجو أن يستمر توقفها . . فالسعودية تقدر على أن تمنع الكتابة فى حق مصر . . لكنى وإن كانت لدى صعوبة فى ذلك إلا أنه بالعلاقات الطيبة مع الأقلام وبافهامها حقائق الأوضاع نتفادى الكتابة ضد السعودية . . وأما عن العلاقات مع السودان فليس هناك ما يشوبها بالمرة وهذا هو رئيس مجلس السيادة السودانى تستقبله مصر بكل

الترحاب . . كما أن الأخ الصادق المهدى رئيس الوزراء سوف يزور القاهرة قريبا لنضع معا استراتيجية التعاون بين البلدين فى المرحلة المقبلة .

● مبـــاحثــات طــابا طــالت ●
لكننا ســنصل إلى نتيجة ما

□ سيادة الرئيس . . مباحثات طابا طالت . . ماذا تتوقعون لها . . ؟

○ ○ الرئيس : المباحثات تطول فى مثل هذه الأمور بسبب الصراعات داخل الأحزاب عندهم . . إننا نتمسك بحق لنا . . وربما استغرقت المباحثات وقتا . . لكننى أتوقع التوصل إلى نتيجة ما . .

□ والتحرك على المستوى الدولى . . إلى أين تتجه أهدافه ؟

○ ○ الرئيس : ليس هناك حاليا غير ذهابى إلى مؤتمر القمة الأفريقى فى نهاية هذا الشهر لأنه مؤتمر مفيد . . وأخواننا فى القارة الأفريقية يمثلون أكثر الدول التى تساندنا فى المحافل الدولية . . وهناك دعوة رسمية من فرنسا لم نتفق بعد على موعدها . .

● ●

مطبوعات
مركز الأهرام للترجمة والنشر

☐ **كتب للأطفال والنشء :**

*** فى مجال العلوم :**

- الموسوعة العلمية الأولى للأطفال (ترجمة : د . محمد امين سليمان)
- طرائف والت ديزنى بالكومبيوتر (ترجمة : د . أيمن الدسوقى)
- ميكى يسأل ويجيب (ترجمة: د . أحمد فؤاد باشا)

☐ **سلسلة علماء العرب :**

* ابن النفيس (مكتشف الدورة الدموية الصغرى) .
* ابن الهيثم (عالم البصريات)
* البيرونى (عالم الجغرافيا الفلكية)
* جابر بن حيان (أبو الكيمياء)
* ابن البيطار (عالم النبات)

(سليمان فياض)

☐ **فى مجال التربية البدنية والرياضية :**

ـ موسوعة جوفى الرياضية :

* السباحة والغطس
* الألعاب الأوليمبية
* العاب الأطفال

(ترجمة : نجيب المستكاوى)

☐ **فى مجال ترقية المهارات والخيال :**

* الوان الوان (حسين أبوزيد)
* تعال نصنع (حسين أبوزيد)
* رحلة صيد (شاكر المعداوى)
* حكايات اعجبتنى (يعقوب الشارونى)
* حكايات عربية واسلامية (علية توفيق ـ رسوم : كمال درويش)

☐ **فى مجال التربية الفكرية :**

* حوار بين طفل ساذج وقط مثقف (احمد بهجت)

□ كتب فى الابداع الأدبى :

* عرابى زعيم الفلاحين (عبد الرحمن الشرقاوى)
* كانت صعبة ومغرورة (احسان عبد القدوس)

□ كتب فى الابداع الفكرى :

* سرقة ملك مصر (محسن محمد)
* معجم الأمثال العامية مع كشاف موضوعى (أحمد تيمور باشا)
* انطباعات مستفزة (د . يوسف ادريس)
* مذكرات صائم (أحمد بهجت)

□ كتب دينية :

* قراءة فى وثائق البهائية (د . بنت الشاطىء)
* القرآن مادبة الله للعالمين (الشيخ أحمد حسن الباقورى)
* معانى القرآن بين الراوية والدراية (الشيخ أحمد حسن الباقورى)
* الله فى العقيدة الاسلامية (احمد بهجت)

●●

رقم الايداع بدار الكتب

١٩٨٦ / ٥٦٠٢

مطابع الاهرام التجارية القاهرة - مصر

نحـــن والعـــالم
ونحـــن وأنفســـنا

أثار هذا الكتاب عندما نشرد الأستاذ ابراهيم نافع رئيس تحرير « الأهرام » ونقيب الصحفيين المصريين مسلسلا فى [الأهرام] « ثورة » من الجدل والنقاش فى أوساط المثقفين والمفكرين والعاملين بالسياسة على امتداد الوطن العربى . امتدت لتشمل بعض هيئات صنع القرار فى بعض البلدان العربية .

ذلك أن استراتيجية العمل التى يتضمنها . والتى توضح الأسباب وتحدد الأهداف وتقترح الوسائل فى منطق علمى متكامل وشامل . لاقت قبولا يبلغ حد الحماس عند البعض . ومعارضة لا تقل حماسا عند آخرين . ونجحت فى كل الأحوال فى أن تبعث دوامة من الحيوية فى حالة الركود بعيدا عن الأطروحات والحلول التقليدية .

وبهذا المعيار . فإن هذا الطرح الجديد المتميز نجح فى تحقيق هدفه . وا... ينشر متكاملا فى مجلد واحد يع... متكاملا . ليفيد منه القارىء العر... له أو معارضا .

النا...



مركز الاهرام للترجمة والنشر
مؤسســـة الاهـرام
التوزيع فى الداخل والخارج وكالة الاهرام للتوزيع
شـارع الجلاء - القاهرة

مطابع الأهرام التجارية القاهرة - مصر